وزارة التـــعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومؤسسات مالية

عنوان المذكرة:

أثر الجانب المالي لإتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومؤسسات مالية

إعداد الطالبتان:
- جبلي حنـــــان
- بكاكرية حنـــان

إشراف الأستاذة:
كنيدة زليخة

السنة الجامعية:2011-2012

كلمة شكر

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية.

يشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير إلى من مدّ يد المساعدة وساهم معنا في تذليل ما واجهتنا من صعوبـــات

ونخص بالذكر:

الأستاذة المشرفة **كنيدة زليخة** التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها وإرشاداتها القيمة.

إهداء

إلى والدينا الكرماء
إلى إخواننا وأخواتنا الأعزاء
إلى كل أفراد عائلتنا كبيرا وصغيرا
إلى كل أستذتنا في كل الأطوار
إلى كل أصدقائنا و زملائنا
نهدي هذا العمل

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة شكر.....I
الإهداء.....II
فهرس المحتويات III
قائمة الجداول.....XIII

المقدمة العامة{ أ- د }

تحديد إشكالية البحث.....أ
فرضيات البحث.....ب
تحديد إطار البحث.....ب
دوافع اختيار البحث .....ب
أهمية البحث.....ج
أهداف البحث.....ج
المنهج والأدوات المستخدمة في البحث.....ج
موقع البحث من الدراسات السابقة.....د
خطة وهيكل البحث**.....د**

الفصل الأول: نظرة عامة للاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية{01-27}

تمهيد.....01
المبحث الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الهيكلية.....02
المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري في الفترة(1962-1969).....02
الفرع الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال مباشرة.....02
الفرع الثاني : إجراءات السلطات العامة.....03
المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري في الفترة (1967- 1989).....04
الفرع الأول: سياسة تخطيط التنمية في الفترة(1967-1989).....04
الفرع الثاني: اختلالات سياسة التخطيط.....07
أولا: الاختلالات الاقتصادية**.....**07
ثانيا: الاختلالات النقدية والمالية**.....**08
المطلب الثالث: الاقتصاد الوطني على ضوء الإصلاحات الذاتية.....08
المبحث الثاني: توجه الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق.....10
المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية قبل التعديل الهيكلي.....11
الفرع الأول: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول31 ماي1989.....11
أولا: مضمون اتفاق الاستعداد الائتماني الأول.....11
ثانيا: الإجراءات المتخذة لتنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني الأول.....12
ثالثا: النتائج المحققة من تنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني الأول.....12
الفرع الثاني: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 03 جوان 1991.....13
أولا: مضمون اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني.....13
ثانيا: الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العامة لتنفيذ اتفاق لاستعداد الائتماني الثاني...13

ثالثا: النتائج الناجمة عن تنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني.....14
الفرع الثالث: برنامج الاستقرار الاقتصادي(أفريل 1994-31 مارس 1995).....15
أولا: أهداف برنامج الاستقرار الاقتصادي..... 15
ثانيا: نتائج برنامج الاستقرار الاقتصادي.....16
المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي (ماي 1995-أفريل 1998)..... 16
الفرع الأول: الإجراءات ذات الطابع الاستقراري.....17
الفرع الثاني: الإجراءات ذات الطابع الهيكلي.....18
المطلب الثالث: تقييم برنامج التعديل الهيكلي.....18
المبحث الثالث: تحديات الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة.....19
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).....19
الفرع الأول: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي.....19
أولا: دعم النشاطات الإنتاجية.....19
ثانيا: التنمية المحلية والبشرية.....20
ثالثا: تعزيز الخدمات العامة وتحسين إطار المعيشي.....20
رابعا: تنمية الموارد البشرية.....21
الفرع الثاني: نتائج برامج الإنعاش الاقتصادي.....21
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009).....21
الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي.....21
أولا : الإصلاح في المجال الاقتصادي.....21
ثانيا: النهوض بالتنمية.....22
ثالثا: التنمية البشرية 23
الفرع الثاني: نتائج البرنامج التكميلي.....23
المطلب الثالث: المخطط الخماسي للفترة (2010-2014).....24
خلاصة الفصل الأول.....27

الفصل الثاني: الإطار النظري للشراكة الأورو متوسطية والشراكة الأورو جزائرية{28-63}

تمهيد.....28
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الشراكة.....29
المطلب الأول: ماهية وأنواع الشراكة.....29
الفرع الأول: مفهوم الشراكة.....29
أولا: لغة.....29
ثانيا: اصطلاحا.....29
الفرع الثاني: أهمية الشراكة.....30
الفرع الثالث: أنواع الشراكة.....31
أولا: حسب طبيعة الشركاء.....31
ثانيا: حسب نوعية ومجال النشاطات المتعلقة بالشراكة.....31
المطلب الثاني: أسباب ومقومات نجاح الشراكة.....33
الفرع الأول: أسباب الشراكة.....33
أولا:التطور التكنولوجي.....33
ثانيا: دولية الأسواق.....33
ثالثا: نمط التغيير.....33
رابعا: اختلال التوازن في الهيكل المالي للمؤسسات.....34

خامسا: المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية.....34
سادسا: نقص مهارات اليد العاملة وقلة خبرة الكفاءة.....34
الفرع الثاني: مقومات نجاح الشراكة.....35
المطلب الثالث: مراحل واستراتيجيات الشراكة.....35
الفرع الأول: مراحل الشراكة.....35
أولا: مرحلة التفاوض.....35
ثانيا: مرحلة التنظيم الهيكلي للمؤسسات.....36
ثالثا: مرحلة التسيير.....36
الفرع الثاني: استراتيجيات الشراكة.....37
أولا: الاختيارات للشركاء الأوفياء.....37
ثانيا: الاختيارات الاستراتيجية الهامة.....37
المبحث الثاني: الإطار العام للشراكة الأورو متوسطية.....39
المطلب الأول: دوافع وأهداف الشراكة الأورو متوسطية.....39
الفرع الأول: مفهوم الشراكة الأورو متوسطية.....39
الفرع الثاني: دوافع الشراكة الأورو متوسطية.....40
أولا: دوافع شراكة الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية.....40
ثانيا: دوافع شراكة الدول المتوسطية لدول الاتحاد الأوروبي.....41
الفرع الثالث: مراحل الشراكة الأورو متوسطية.....42
المطلب الثاني: مسار الشراكة الأورو متوسطية.....44
الفرع الأول: مؤتمر برشلونة للشراكة الأورو متوسطية.....44
أولا: الجانب السياسي والمالي.....44
ثانيا: الجانب الاقتصادي والمالي.....45
ثالثا: الجانب الاجتماعي والثقافي.....46
الفرع الثاني: المؤتمرات اللاحقة للشراكة الأورو متوسطية.....46
المطلب الثاني: تقييم الشراكة الأورو متوسطية.....48
الفرع الأول: الآثار السلبية للشراكة الأورو متوسطية.....49
الفرع الثاني: الآثار الايجابية للشراكة الأورو متوسطية.....49
المبحث الثالث:أساسيات الشراكة الأورو جزائرية.....51
المطلب الأول: المحاور الرئيسية وشروط نجاح الشراكة الأورو جزائرية.....51
الفرع الأول: المحاور الرئيسية للشراكة الأورو جزائرية.....51
أولا: طبيعة العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية.....51
ثانيا: مضمون اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.....53
الفرع الثاني: شروط اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.....54
المطلب الثاني: دوافع وعراقيل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.....55
الفرع الأول: دوافع اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.....55
أولا: الدوافع الداخلية.....56
ثانيا : الدوافع الخارجية.....57
الفرع الثاني: عوائق اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.....57
أولا : عوائق متعلقة بالوضعية الأمنية والاجتماعية.....58
ثانيا: عوائق متعلقة بالوضعية الاقتصادية.....58
ثالثا: عوائق أخرى لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.....59
المطلب الثالث: تقييم اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.....61
الفرع الأول:الآثار الايجابية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.....61

الفرع الثاني: الآثار السلبية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.....62
خلاصة الفصل الثاني.....63

الفصل الثالث:انعكاسات الجوانب المالية للشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري{64-89}

تمهيد.....64
المبحث الأول: تحليل الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.....65
المطلب الأول: التعاون المالي الأورو متوسطي.....65
الفرع الأول: أهمية الجانب المالي.....65
الفرع الثاني: مضمون الجانب المالي.....66
المطلب الثاني: الأدوات المالية لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.....67
الفرع الأول: برنامج ميداMEDA.....67
أولا: أولويات برنامج ميدا.....67
ثانيا: أشكال تمويل برنامج ميدا.....68
ثالثا: مراحل برامج ميدا.....68
الفرع الثاني: البنك الأوروبي للاستثمار BEI.....71
أولا: آليات تمويل البنك الأوروبي للاستثمار.....71
ثانيا: مجالات تمويل البنك الأوروبي للاستثمار.....71
المطلب الثالث: الأدوات المالية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.....72
الفرع الأول: تحليل برنامج ميداI الخاص بالجزائر.....72
الفرع الثاني: تحليل برنامج ميداI الأشخاص بالجزائر**....**.....73
الفرع لثالث: تداخلات البنك الأوروبي للاستثمار في الجزائر.....73
المبحث الثاني:أثر البرامج المالية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسات الجزائرية.....75
المطلب الأول :برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....75
الفرع الأول: برنامج الدعم التقني الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....75
أولا: برنامج اللجنة الأوروبية ميدا.....75
ثانيا: برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني.....76
الفرع الثاني :البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....77
أولا: أهداف البرنامج الوطني.....77
ثانيا:أجهزة البرنامج الوطني.....77
المطلب الثاني :برامج إعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة والقطاع المصرفي....78
الفرع الأول:برنامج إعادة الهيكلة الصناعية والخصوصة.....78
أولا :أهداف البرنامج.....79
ثانيا: عمليات تدخل البرنامج.....79
الفرع الثاني: برنامج تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية.....80
أولا: مبررات تأهيل النظام المصرفي الجزائري.....80
ثانيا: دور الاتحاد الأوروبي في تأهيل النظام المصرفي الجزائري.....80
المطلب الثالث: انعكاسات البرامج المالية على القطاعات غير الاقتصادية.....81
الفرع الأول: الاهتمامات السياسية والأمنية.....81
الفرع الثاني: الاهتمامات الاجتماعية والثقافية.....81
الفرع الثالث: التعليم كنموذج للاهتمامات غير الاقتصادية.....82

المبحث الثالث: تقييم واقع وأفاق الجوانب المالية للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري.....84
المطلب الأول: تقييم أثار الجوانب المالية للشراكة الأورو جزائرية على القطاعـــات الاقتصادية.....84
الفرع الأول: نتائج برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....84
الفرع الثاني: نتائج برنامج إعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة والقطاع المصرفي...85
المطلب الثاني : آثار الجوانب المالية للشراكة على القطاعـــات غير الاقتصادية في الجزائر.....86
الفرع الأول :قطاع الإدارة والتعليم.....86
الفرع الثاني :القطاع الاجتماعي والإعلام والأمن و المواصلات.....86
المطلب الثالث: أثار الجوانب المالية من خلال الاستثمـــار الأجنبي المباشـر في الجزائر.....86
الفرع الأول: برنامج ميدا والاستثمارات المباشرة.....87
الفرع الثاني: السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحرالأورو جزائرية.....87
الفرع الثالث: التوجهات المستقبلية للبرامج المالية الأوروبية في الاقتصاد الوطني.....88
خلاصة الفصل الثالث.....89

الخاتمةالعامة{90 - 93}

الخلاصة العامة.....90
نتائج البحث.....91
نتائج اختبار صحة الفرضيات 92
التوصيات المقترحة.....92
أفاق البحث.....93

قائمة المراجع{94-103}

أولا: المراجع باللغة العربية.....94
ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.....101
ثالثا:المواقع الالكترونية.....102

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
01	أهمية كل قطاع في الاقتصاد من الفترة (1967-1989)	05
02	الخطة المالية لبرنامج ميدا (1995-2000)	69
03	نصيب بعض دول جنوب المتوسط من برنامج ميداI و ميدا IIII(1995-2005)	70
04	المشاريع و النشاطات الممولة من قبل ميداI في الجزائر خلال الفترة(1995-2000)	72

المقدمة العامة

المقدمة العامة

لقد شهدت البيئة الدولية العديد من التطورات والتحولات التي سادت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وبدخول النظام العالمي مرحلة جديدة غيرت من معالمه في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية والأمنية الأمر الذي أسفر عن خلل ملموس في التوازن الدولي الذي ساد عقب انتهاء الحرب الباردة، هذا ما أدى إلى تزايد الاتجاه نحو تدويل الحياة الاقتصادية، ما نتج عنه زيادة الحاجة إلى التعاون الدولي في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي شهده العالم خاصة بعد بروز وتبلور فكرة العولمة.

ولقد تجسد هذا التعاون الدولي في ما يسمى بالتكتلات الاقتصادية سواء في إطار إقليمي أو شبه إقليمي، من خلال تجمع بين الدول ذات مستويات تنمية مختلفة، فبالنسبة للدول المتقدمة كان التكتل لتوسيع أسواقها، أما بالنسبة للدول النامية كان مطلب أساسي من أجل تحقيق تنمية مستدامة ورفع تنافسيتها في ظل الشراكة، وفي هذا السياق تندرج اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية بين الاتحاد الأوروبي الذي يمثل التكتل الإقليمي للدول الأوروبية والدول المتوسطية، كما ظهرت ملامح هذه الشراكة في مؤتمر برشلونة سنة 1995 و تهدف هذه الإستراتيجية الجديدة إلى تحقيق أهداف طموحه وبعيدة المدى من خلال إنشاء منطقة تبادل حرة بين طرفي الشراكة.

وباعتبار الجزائر دولة نامية متوسطية تسعى إلى رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، خاصة بعد التحولات الجذرية التي عرفها الاقتصادية الجزائري في أعقاب الأزمة البترولية سنة 1986، وكذا أزمة المديونية التي كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد هذا ما اضطر الجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والالتزام بتطبيق برامج التصحيح الهيكلي وبالتالي التحول التدريجي إلى اقتصاد السوق إضافة إلى دخول كل من تونس والمغرب بالخصوص في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة هو ما جعل الجزائر تعقد أول شراكة اقتصادية لها مع الاتحاد الأوروبي، كما تم التوقيع الفعلي على الاتفاقية سنة 2001 لتدخل حيز التطبيق ابتداء من سبتمبر 2005.

وتتضمن اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية العديد من الجوانب لعل أبرزها هو الجانب المالي، ذلك لما له من آثار على نمو وتأهيل الاقتصاد الوطني من خلال دعم وتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تحديد إشكالية البحث:

بناء على ما سبق فقد حاولنا صياغة الإشكالية الرئيسية لبحثنا على النحو التالي:

- ما هي أهم انعكاسات الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأور و جزائرية على الاقتصاد الوطني؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتجسد أهم الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال ؟
- ما هي أهم المحطات التي شهدتها العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية في إطار اتفاقية الشراكة؟ وما مضمون الجانب المالي للشراكةالأورو جزائرية ؟
- فيما تكمن ابرز نتائج وانعكاسات الجانب المالي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الوطني؟

فرضيات البحث:

وتستند معالجة هذا الموضوع على جملة من الفرضيات التي يمكن حصرها في ما يلي:

- وضعية الاقتصاد الجزائري السابقة لا تسمح له بمواجهة الانفتاح الاقتصادي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، لذلك عمدت الجزائر على إتباع مجموعة من الإصلاحات.
- يعتبر الجانب المالي من المحاور الأساسية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.
- التعاون المالي في إطار الشراكة الأورو جزائرية في مستوى تطلعات الجزائر.

تحديد إطار البحث:

يتناول البحث دراسة لأهم الإصلاحات التي قام بها الاقتصاد الوطني تماشيا مع انفتاح الاقتصاد العالمي هذا ما سمح بفتح آفاق للشراكة مع الاتحاد الأوروبي في العديد من المجالات،حيث أبرزنا أهم الجوانب الأساسية لهذه الاتفاقية،وقد ركزنا اهتمامنا على الجانب المالي لماله من أهمية بالغة على تنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

دوافع اختيار البحث :

هناك عدة دوافع ومبررات لاختيارنا لهذا الموضوع يمكن ذكرها فيما يلي:

دوافع موضوعية:

- الاهتمام الكبير بموضوع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، لكونها من أبرز المتغيرات التي تخدم الاقتصاد الوطني.
- اعتماد الجزائر على الشراكة الأوروجزائرية كبوابة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

دوافع ذاتية:

- الميولات الشخصية للخوض في مثل هذه المواضيع خاصة كونها تمس الاقتصاد الوطني.
- نقص المواضيع التي ركزت على الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.

كون أن الموضوع يدخل في صميم التخصص- نقود ومؤسسات مالية - والرغبة في زيادة التوسع ودراسة الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري.

أهمية البحث:

في ظل الأهمية المتزايدة لمفهوم الشراكة في الاقتصاد الوطني، فقد جاءت دراستنا هذه كمحاولة لتسليط الضوء على الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية، حيث يمثل هذا الجانب انعكاس الزيادة في تنقل رؤوس الأموال التي قد تحمل معها عدة مزايا مثل المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في اطار الشراكة من اجل دعم وتأهيل الاقتصاد الوطني والنهوض به.

أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث في مجموعة النقاط التالية :

- توضيح العلاقات بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد الأوروبي من خلال اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.
- تحديد أوجه المساعدات المالية المقدمة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.
- تحديد الأساليب التي اتبعها الاقتصاد الوطني لأجل الاستفادة من البرامج المالية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي.
- إبراز دور هذه المساعدات المالية في إطار برنامجي ميدا I وميداII، بالإضافة إلى مساهمات البنك الأوروبي للاستثمار في تأهيل الاقتصاد الوطني.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

بالنظر إلى دواعي هذه الدراسة وطرق جمع المعلومات المعتمد عليها أو المراد الوصول إليها اعتمدنا على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** وذلك من خلال عرض مسار الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في إطار الاقتصاد الموجه أو في سياق التحول إلى اقتصاد السوق، وكذلك عند عرض مسار علاقات التعاون الأورومتوسطي، وكذا مسار العلاقات الأوروجزائرية من جهة أخرى.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك لطبيعة الدراسة النظرية للإلمام بالموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه، وكذلك تحليل الابعاد المتعلقة به لغرض توضيح التحولات والتطورات التي شهدتها الشراكة الأورومتوسطية وصولا إلى الشراكة الأوروجزائرية.

موقع البحث من الدراسات السابقة:

تركز أغلب الدراسات في هذا الموضوع على الإطار العام للشراكة الأورو متوسطية والجزائرية بصفة خاصة، وتحديد الآثار المرتقبة على الاقتصاد الكلي أو قطاع من القطاعات الاقتصادية، ومن الدراسات التي اطلعنا عليها والتي تقترب من موضوعنا هذا:

- امزلين سليم،"الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"،مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2007، ولقد تحدث الباحث عن انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري بمختلف قطاعاته، دون أن يختصص في دراسة على قطاع معين دون الآخر.
- بوهديل سليم،"آثار برامج التمويل الأوروبي على إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري"، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة سطيف،2004، حيث اهتم الباحث في دراسته على القطاع الصناعي من خلال التمويلات الأوروبية ،وهذا من أجل تأهيل هذا القطاع والنهوض به.

خطة وهيكل البحث:

يتضمن هذا البحث مقدمة عامة وخاتمة عامة وثلاث فصول على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** جاءتحت عنوان: **"نظرة عامة للاقتصاد الجزائري في فترة الإصلاحات الاقتصادية"**،والذي تضمن ثلاثة مباحث، حيث خصصنا المبحث الأول منه لدراسة الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الهيكلة، أما توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق فكان في المبحث الثاني وفي المبحث الأخير تناولنا فيه تحديات الاقتصاد الجزائري في ظل الألفية الثالثة
- **الفصل الثاني:** حمل هذا الفصل العنوان التالي:**"الإطار النظري للشراكة الأورو متوسطية و الشراكة الأورو جزائرية"**، حيث من قسمنا هذا الفصل بدوره إلى ثلاث مباحث، كان المبحث الأول حول مفاهيم أساسية حول الشراكة، أما الإطار العام للشراكة الأورو متوسطية، فكان في المبحث الثاني، في حين المبحث الثالث تطرقنا إلى أساسيات اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.
- **الفصل الثالث:** ويتمحور موضوعه حول: **"انعكاسات الجوانب المالية للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري"**،فمن خلال هذا الفصل أبرزنا الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في المبحث الأول ،وارتأينا إلى توضيح أثر البرامج المالية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في المبحث الثاني، وفي الأخير قمنا بدراسة تقييميه كانت حول واقع وآفاق الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري في المبحث الأخير.

الفصل الأول

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري وضع غير متكافئ منذ الاستقلال إلى غاية أزمة المحروقات سنة 1986 مما أدى إلى حدوث تشوهات هيكلية عميقة ، إذ كان الاختلال المالي الداخلي والخارجي كبيرا جدا ، كما عرف الاقتصاد الجزائري على مدار سنوات قليلة تغيرات عديدة وملموسة ،وعلى هذا الأساس ظهرت مقاصد الإصلاح و تحرير الاقتصادإبتداء من منتصف الثمانينات باعتبار أن هذا الإصلاح يعمل على إرجاع التوازنات الكبرى التي من شأنها أن تحقق انعاشا إقتصاديا ، ومن ثم نلتمس وجهتين للإصلاح المطبق من قبل الجزائر ،وجهة تطوعية نابعة من مجهودات ذاتية وأخرى إلزامية مفروضة من قبل الهيئات الدولية المالية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وعلى هذا الأساس سوف نتعرض في هذا الفصل لنظرة عامة للاقتصاد الجزائري ومختلف الإصلاحات الاقتصادية وذلك من خلال ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: حالة الجزائر قبل الإصلاحات الهيكلية.
المبحث الثاني: توجه الجزائري نحو اقتصاد السوق.
المبحث الثالث:تحدّيات الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة.

المبحث الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الهيكلية

تميزت الوضعية الاقتصادية الجزائرية أثناء الاستقلال بالتدهور وبصعوبات في كافة الميادين الاقتصادية ،المالية، السياسية و الاجتماعية، حيث ورثت الجزائر في هذه المرحلة الانتقاليةاقتصاد يتميز بالتبعية للاقتصاد الفرنسي، مما وجب على السلطات التدخل لإصلاح ومعالجة الاختلال الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني، حيث لجأت إلى البدء في تنفيذ برامج تنموية في إطارالإصلاحات الذاتية ، وسنقوم بدراسة ذلك في الفترة (1962-1969) ثم خلال الفترة (1967-1989) و التي تمثل فترة الاقتصاد المخطط.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري في الفترة(1962-10969)

لقد عاش الاقتصاد الجزائري في السنوات الأولى من الاستقلالمرحلة مليئة بالمصاعب الاقتصاديةوالانتكاسات ناجمة عن عديد من العوامل والظروف مما خلق وضع متأزم في الاقتصاد.

الفرع الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال مباشرة.

تميزت بداية هذه الفترة في سنة 1962 بوضعية يمكن وصفها كما يلي:

- غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الإشارةإلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة وكانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين[1].
- قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوروبيون ويحتل مساحة تقدر بـ 03 ملايين هكتار، ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر وقطاع زراعي تقاليدي يعود للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضيالأقل خصوبة[2].
-الهياكل القاعدية : هي من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها ، فالطرقات المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10.000كم ،و4300 كممن السكك الحديدية و20 مطارا و 600 كم من الخطوط الكهربائية، إضافة إلى منشآت أخرى كميناء الجزائر ، وتتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية [3].

إضافة إلى[4]:

- مغادرة ما يقارب مليون تقنيا أوروبيا بالجزائر قبيل إعلان الإستقلال مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين، منها حوالي50.000 إطار من المستوى العالي و35000 إطارا متوسطا و100.000 عاملا ومستخدما، وهو ما عطل سير الاقتصاد والإدارة تماما.
- التخلي شبه التام عن المؤسسات الصناعية والتجارية من قبل مالكيها الأوروبيين .
- وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد خاصة على مستوى الموانئ الكبرى.
- سحب المعمرينلمدخراتهم ورؤوس أموالهم، حيث سجّل في شهر جوان1962 تحويل 750 مليون فرنك من الجزائر إلى فرنسا عبر قناة البنوك.
- تبادل تجاري خاضع لحاجات الإقتصاد الفرنسي، بحيث 85% من الصادرات موجهة إلى فرنسا و80% واردات تأتي من فرنسا .

([1]) أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991، ص 33.
([2]) صالح مفتاح،**تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق** ،مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسات التسويقية ، جامعة بشار ، 2000، ص 02.
([3]) صالح صالحي، **محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري**، مطبوعة بجامعة سطيف ، 1986، ص 11.
([4]) أحمد هني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص02، 03.

الفرعالثاني : إجراءات السلطات العامة

أمام هذه الوضعية كان لابد للسلطات الجزائرية في تلك الفترة أن تتدخل في أربعة اتجاهات رئيسية هي:[5]

- تأسيس لجان التسيير في المستغلات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل ملاكها.
- المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر، واستعادة الدولة 56% من أسهم الشركة البترولية (S.N.REPAL) و 20% من حصص شركة الغاز (CAMEL)و40%من رونو(CARL REMAULT) و30%من (S.A.B.A.B) ،و25%من الاتحاد الصناعي الإفريقي والسباكة(LA FONDERIE)الأكثرأهمية في الجزائر التي أقيمت في عنابة.
- إنشاء دواوين و شركات وطنية من أجل مراقبة القطاعات الحيوية في الإقتصاد ، مثل شركة الكهرباء والغازوديوان التجارة المكلف بإستيراد المنتجات الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل وبيع المحروقات(SONATRACH)في سنة 1963 ، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت سنة 1964 ، شركة (SNS)سنة 1964المتخصصة في صناعة الحديد و شركة (S.O.M.E.A)للصناعة الميكانيكية والطائرات.
-وضع هياكل مالية تتلائم مع الظروف في تلك الفترة مع إنشاء البنك المركزي في 12 ديسمبر1962وصندوق وطني للتوفير والاحتياط في 10أوت 1964 ،و تأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر سنة1966 ، وإنشاء البنك التجاري العمومي الأولو هو البنك الوطني الجزائري (BNA) في 13 أوت 1966.

لقد كان الهدف الاستراتيجي من هذه السياسة التنموية (حسب الميثاق الوطني 1976) استكمال الاستقلال الوطني، وبناء مجتمع متحرر من الاستغلالوالاهتمام بترقية الفرد وتفتحه بحرية، كما كانت الاستثمارات في الفترة (1967-1962) ضعيفة.

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري في الفترة (1967- 1989)

تم التأكيد في برنامج طرابلس سنة 1962 على أهمية التخطيط في تنظيم الإقتصاد الوطني، كما جاء في ميثاق الجزائر في 21 أفريل1967، تأكيد دور التخطيط الفعّال في تحقيق التغيرّات الكمية والنوعيّة للبناء الاقتصادي في المنهج الاشتراكي، وسنة1967 أكد دور التخطيط بصورة قطعية لتجسيد اختيار البلاد للمنهجالاشتراكي وضرورته في الحياة الإقتصادية لتحديد الأهداف ،الألويات ،المراحل ،الشروط والوسائل[6].

الفرع الأول: سياسة تخطيط التنمية في الفترة(1967-1989)

كان الاقتصاد الجزائري خلال هاتين العشريتين اقتصاد إداريا، ويخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموّجه وقطاع عام مسيّطر، ومنحت استراتيجية التنميةالاقتصادية والاجتماعيةالمتبناة للدولة دورا مركزيا في جميع الميادين.

ونلاحظ ذلك على المستوى الاقتصادي من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأراضي وإنشاء المؤسسات الوطنية العمومية، والقيام بالتأميم في الميادين الصناعية والمالية و المناجم البترولية ، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية ومركزية آليات القرار المتعلقة بتخصيص الاستثمارات وتمويلها وتنظيم إنتاج السلع والخدمات وبيعها.

([5]) صالح مفتاح ،**مرجع سبق ذكره** ، ص ص 02، 03.

([6]) عبد اللطيف بن اشنهو،**التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962- 1980)**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 78.

وحسب استراتيجية التنمية المتبعة فإن الأولوية المطلقة مثل ما يبينها الجدول أسفله ، مُنحت للقطاع الصناعي بينما القطاع الفلاحي لم يحظىبالأهمية اللازمة ،كما تميّزت تلك الفترة بضعف الإمكانيات المادية والبشرية والمالية ، لأن السلطات كانت منشغلة بالتنظيم الإداريوالإنتاجي.[7]

الجدول رقم(01): أهمية كل قطاع في الاقتصاد من الفترة (1967-1989)

الوحدة:مليار دينار جزائري للمبلغ الإجمالي.

قطاعات الأنشطة	*المخطط الثلاثي الأول 69-67*	*المخطط الرباعي الأول 73-70*	*المخطط الرباعي الثاني74-79*	*الفترة الوسيطية78-79*	*المخطط الخماسي الأول 84-80*	*المخطط الخماسي الثاني 89-85*	*المجموع*
المبلغ الإجمالي	11	27.7	140	161.3	400.6	550	1160.6
الصناعة (المحروقات)	%53.5	%57.3	%60.7	%62.2	%32.8	%31.6	
الفلاحة (الري)	%0.5	%11.9	%7.3	%7.2	%9.9	%14.4	
القطاعات الأخرى	%26	%30.8	%32	%30.6	%57.3	%54	

المصدر: بن دعيدة عبد الله،**التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية** ،مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط في الجزائر ،مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان ، 1991 ، ص 53.

لقد كان الهدف من المخطط الثلاثي الأولهو تحضير الوسائل المالية و البشرية لإنجاز المخططات المقبلة ، وأعطيت الأفضلية في هذه الفترة إلى الهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات.

أما المخطط الرباعي الأول من (1970-1973) فحُدد فيه الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعاتالثقيلة و التركيز على قطاع المحروقات، و أدخلت إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم كما أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين واحد للاستغلال و الآخر للاستثمار حيث بلغ مقدار الاستثمار الفعلي لهذا المخطط 36.310 مليار دينار جزائري[8] .

أمّا المخطط الخماسي الأول من (1980-1984) ، فقد اهتم بالاحتياطات الاجتماعية للمواطنين وهذا تداركا للإهمال الملاحظ خلال المخططات السابقة،فأولا أعطيت الأولوية للمشاكل الداخلية خاصة الاجتماعية أمّا من الناحية الاقتصادية فقد منحت أولوية جديدة للقطاع الزراعي والري ، كما عرفت هذه الفترة إصلاحات

(7) **نفس المرجع**، ص 53.

(8) زياد مراد ، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق ، حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر ، 2006، ص37.

اقتصادية أهمها إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات بإشراف اللجان الوطنية المتعلقة بتطبيق المرسوم 60-242 الصادر في 04 سبتمبر 1980[9].

الذي طبق في بداية 1981 إضافةإلىإعادة الهيكلة المالية والمصرفية منها إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري الذي انبثق عنه بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تأسس بموجب المرسوم رقم 82-206 في 13 مارس 1982 ،و كذلك إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري الذي انبثق عنه بنك التنمية المحليةDLB بموجب المرسوم 65-85 المؤرخ في 30 أفريل1985[10].

أمّا المخطط الخماسي الثاني من (1985-1989) فتم التركيز فيه على الوضعية العامّة للإقتصاد الجزائري ومتطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية،إضافة إلى الوضع الاقتصادي الدولي و انعكاسه على الاقتصاد الوطني وأهم ما سجله هذا المخطط وما جاء به أثر الميثاق الوطني سنة 1986 للمصادقة الشعبية على عديد الاختباراتوالأهداف المسطرة في ميدان التنمية ،و قد كانت في شكل تصحيحات هيكلية من أهمها ما يلي[11]:

- إعطاءالأولويةوالأهمية البالغة لتحديث قطاع الزراعة والصناعات الاستهلاكية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- الاعتماد على القطاع الصناعي الخفيف والمتوسط.
- إعطاء اهتمام أكثر بالحاجات الاجتماعية لتحسين مستويات المعيشة للسكان.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة المشتركة بين رؤوسأموال جزائرية وأخرى أجنبية.
- كما قامت السلطات بوضع حد لمشكلة الديون للمؤسسات العمومية بإعادة الهيكلة المالية لها، حيث تحملت الخزينة العمومية مهمّة سداد الديون التي كانت تربط الشركات ببعضها البعض، مما يتيح ظروف مناسبة للسير نحو استقلالية المؤسسات.
- تقسيم الأراضي الفلاحية "المزارع الاشتراكية" إلى مزارع فردية، وهو ما منح للأشخاص الحق في استخدام الأرضي في حرية تامة، وكانت الغاية من إعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة هي تشجيع القطاع الفلاحي، الذي كان مهمشا مقارنة بالقطاعات الأخرى.

الفرع الثاني: اختلالات سياسة التخطيط

نتيجة للسياسة الإقتصادية التي اتبعتها الجزائر خلال هذه الفترة نجم عنها عدة اختلالات مست الجانب الاقتصادي والنقدي والمالي.

أولا: الاختلالات الاقتصادية

لقد سمح الارتفاع الهائل لأسعار النفط سنة 1979 بارتفاع الواردات المتحصلة من صادرات النفط من 6.3 مليار دولار سنة 1978 إلى 13.6 مليار دولار سنة 1980، لذلك فإن التمويلاتكانت تعرض على الجزائر وتعطى صفقات ذات تكنولوجيا متطورة موجهة بصفة خاصة إلى قطاع المحروقات الذي أتاح ارتفاع الصادرات.

([9]) بالرقي التيجاني ،**المؤسسة العمومية بين إمكانيات البقاء واحتمالات الخوصصة (حالة الجزائر)** ، مداخلة ضمن الملتقى الدّولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأورو مغاربي ، جامعة سطيف ، 2004، ص5.

([10]) بلعزوز بن علي ،**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص 175.

([11]) منصور محمد الشريف،**أسباب اللجوء إلى برنامج التصحيح الهيكلي**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي وآثاره على قطاعي التعليم و الصحة ، المركز الجامعي ، جامعة سكيكدة ، 2000 ، ص13.

كما تميّزت فترة بداية الثمانينات بالاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية الضرورية و الغير الضرورية تحت شعار" من أجل حياة أفضل" وكان ذلك على حساب الاستثمار والتشغيل، فعمت بذلك البطالة وضعفت مردودية المؤسسات العمومية التي خصصت لها استثمارات جدّ ضخمة خلال فترة السبعينات،لذلك لجأت لاستثمارات جديدة لتدعيم الهياكل القاعدية كالطرق والسدود والصناعات الخفيفة بالاعتماد الشبه الكلي على موارد خارجية ، واستمرت في تمويل مختلف القطاعات بقروض تجارية قصيرة الأجل و مرتفعة الفائدة.

وبما أنّالاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا كليا على تصدير المحروقات، جعله أكثر تأثرا بالصدمات الخارجية خاصة تلك المرتبطة بأسعار النفط وهذا ما حدث فعلا سنة 1986[12].

ثانيا: الاختلالات النقدية والمالية

نجد أنّ استحقاق الدين الخارجي كان قصير الأجل يفرض تقشفا في الوارداتمما يلحق أضرار بالغة في الاقتصاد،هذا ما احدث عجزا في الميزانية نتيجة لتغطية نسبة كبيرة من نفقات التجهيز،و هذا ما يبيّن أنّ ميزانية الدولة كانت تسير نحو التخلي عن وظيفتها الأساسية الادخارية في الاقتصاد .

كما وصلت نسبة التضخم إلى أكثر من 30% فحاولت الدّولة كبحه وتجنب آثاره على الندرة وتطور السوق الموازية، يرجع إلىأسباب هيكلية وسياسات اقتصادية كلية،كما ظهر الإعسار المالي الشديد نتيجة للطلب الغير العادي للقروض، كما أنّ كل المؤسسات مدينة بشكل كبيرللاستثمارات الممولة 100% عن طريق القرض[13].

المطلب الثالث: الإقتصاد الوطني على ضوء الإصلاحات الذاتية

تفاعلت عدة عوامل رئيسة في تطبيق تخطيط التنمية لإضعاف النشاطات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، مما أدى بالسلطات العامة بضرورة التوجه لتطبيق برامج الإصلاحات الذاتيةالتي تهدف إلى إعادة الإنعاش الاقتصادي.

كما أدركت السلطات العامة أنه يجب اتخاذ إجراءات للانتقال إلى أسلوب التنمية المكثف الذي يسمح بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مع تطبيق اللامركزية في الأعمال،و تحرير المبادلات وتسريع النشاطات، لكن بروز هذه التغيرات كان سياسي أكثر منه اقتصادي، مما أدى إلى تغيير الحكومة و التي شرعت منذ نهاية الثمانينات في تطبيق إصلاحات اقتصادية لمواجهة الوضع الاقتصادي المتأزم، حيث عملت على تكريس وتجسيد استقلالية المؤسسة في الواقع من أجل ذلك قامت بإصدار مجموعة من القوانين كان أهمها قانون(88-01) المؤرخ في 12 جانفي 1988 [14]الذي يمنح المؤسسة العمومية الاقتصادية الاستقلالية والحرية التامة في اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات والتقييم دون مراجعة الجهة المركزية وتهدف هذه الإصلاحات إلى التمييز بين تسيير المؤسسات الاقتصادية ،من خلال لجان إدارية متمثلة في الإدارة والمساهمين وملكية الإدارة التي تتركز في يد الدولة بواسطة صناديق المساهمة وعموما تتمثل مبررات الإصلاح في[15]:

- تعتبر الإصلاحات الاقتصادية كعملية لإعادة تكييف الاقتصاد الوطني حسب المتطلبات الجديدة ومنه الحرص على تحقيق فعالية السياسة الاقتصادية.
- تعطل الإصلاحات في بداية الثمانينات بسبب الاختلالات بين المؤسسات والعمل الحقيقي.

([12]) بهلول محمد بلقاسم حسن، **سياسة التخطيط والتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999، ص 291.

([13]) Ahmed benbitour, **l'algerie au troisième millénaire de fis et potenuaités** ,édition,marinoor, Alger,1998 , pp 76-77

([14]) القانون رقم 88 /01 المؤرخ في 12 جانفي 1988، **المتعلق باستقلالية المؤسسات** ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الصادرة في 1988.

([15]) بغداد كربالي،**نظرة عامة على التحولات الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 08، 2005، ص 7.

إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن في المستوى المطلوب، وأصبحت الحكومة عاجزة عن تمويل الواردات الضرورية من السلع الغذائية والوسيطية[16]وغير قادر على تسديد مستحقاته.

المبحث الثاني: توجه الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق

مع تفاقم الضغوط المالية الخارجية نتيجة تدني أسعار النفط سنة 1986، والتي أدت إلى ركود اقتصادي وتدهور ميزان المدفوعات، بالإضافةإلى عدم نجاح برامج الإصلاحات الذاتية ، لجأت الدولة إلى تخفيف من حدة هذه الأوضاعحيث طبقت برامج إصلاحات جذرية، والتي تعتمد أساسا على الحلول المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي.

ولكن قبل التطرق إلى هذه الاصلاحات الهيكلية بتسلسل، يجب التفريق بين سياسة التثبيت (سياسة الاستقرار الاقتصادي) وسياسة التعديل الهيكلي.

وعموما تهدف هذه السياسات إلى معالجة الاختلالات في توازن الاقتصاد الكلي داخليا وخارجيا وصولاإلى معدلات نمو عالية مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يرجع صندوق النقد الدولي في تصميم هذه السياسات إلى دراسة الاختلالات التي تواجه موازين المدفوعات، و المقسمةإلى اختلالات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل[17].

ومنه فإن هذه السياسات هي[18]:

- سياسة التثبيت والاستقرار الاقتصادي: تهدف إلى علاج اختلالات قصيرة الأجل مثل معدل التضخم ،رصيد الاحتياطات النقدية و هروب رأس المال الوطني، ويتم التركيز على سياسة جانب الطلب لمواجهة هذه المشاكل.
- سياسة التصحيح الهيكلي: وتهدف إلى مواجهة الاختلالات التي تعكس وجود عوائق هيكلية للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وتتولى سياسة جانب العرض تصحيح هذه الاختلالات ومن أهم التدابير المستخدمة هيكل الأسعار، إتباع سياسة سعر الصرف، النظام الضريبي والنظام المصرفي وإصلاح المؤسسات إضافةإلى الدور الذي تؤديه في فتح المجال للقطاع الخاص من خلال برامج الإصلاح وخوصصة القطاع العام وكذلك تدابير رفع القيود على الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية قبل التعديل الهيكلي

كان انضمام الجزائر إلىصندوق النقد الدولي مباشرة بعد الاستقلال بتاريخ 26 سبتمبر 1963 ،وقدرت حصتها آنذاك بـ 623.1 مليون وحدة سحب خاصة، حيث يمثل الجزائر في الصندوق محافظ بنك الجزائر، في مجلس المحافظين الذي ينعقد سنويا.

([16]) صالح صالحي، **ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي** ،مجلة الدراسات الاقتصادية ، مركز البصيرة ، الجزائر ، العدد 01، 1999، ص 123.
([17]) لخضر عزي وآخرون، **وجهة نظر آثار برامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي ، الجزائر مثالا دراسة اقتصادية واجتماعية** ، عن الموقع الالكتروني: www.iraqcp.org، تاريخ لزيارة : 2012/01/02.
([18]) فلة عشور ، **آثار برامج الإصلاح لمالي للصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر (1994-2002)** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص نقود وتمويل ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2005،ص 50.

ولمعالجة الأوضاع التي يعاني منها الاقتصاد الوطني والتي عجزت برامج الإصلاح الذاتية عن التخفيف منها ، لجأت السلطات إلى تبني سياسات الإصلاح التي تدعمها المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وقد مرت الجزائر قبل الاتفاق الموسع (التعديل الهيكلي) بسلسلة من الاتفاقيات نتطرق إليها في مايلي:

الفرع الأول: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول31ماي 1989

أبرمت الجزائر الاتفاقية الأولى في 31 ماي 1989، و اعتبر هذا أول لجوء إلى صندوق النقد الدولي (FMI) وقد شمل هذا الاتفاق العديد من المجالات.

أولا: مضمون اتفاق الاستعداد الائتماني الأول

كان هذا الاتفاق الأول الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي حيث بدأت المفاوضات في فيفري 1989بعد استمرار عجز ميزان المدفوعات وعجز الحساب الجاري، بالإضافة إلى ازدياد الحاجة إلى الموارد الأجنبية وتمثلت أهداف الاتفاق فيما يلي[19]:

- إتباع سياسة نقدية مقيدة وأكثر فعالية.
- تقليص عجز الموازنة.
- تعديل سعر الصرف.
- إلغاء التنظيم الإداريللأسعار.

وتحصلت الجزائر في إطار هذا الاتفاق على ما قيمته 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة والتي استخدمت كليا في30 ماي 1990، ثم استفادت من تسهيلات في إطار تسهيل التمويل التعويضي قدرها 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة[20].

ثانيا: الإجراءات المتخذة لتنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني الأول

لتنفيذ الاتفاققامتالجزائر في مجال التشريع بإصدار ما يلي:

- قانون 89-12 المؤرخ في 05جويلية 1989 :[21]والمتعلق بتحرير الأسعار، حيث يتضمن كيفية تحرير الأسعار، ويتم ذلك بشكلين:

  - الأسعار الحرة.

  - الأسعارالإدارية الأسعار المضمونة والمستحقة.

- إصدار قانون 90-10 [22]المتعلق بالنقد والقرض والذي يهدف إلى[23]:
  - عصرنة النظام المصرفي.
  - إعطاء البنك المركزي الجزائري استقلالية واستعادة صلاحياته التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية.

([19])Hocin Ben saad, **l'ajustement structurel**, op eu, Alger , 1999, p59.

([20]) الهادي خالدي ،**المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر** ،دار هومة ، الجزائر ، 1996 ، ص 195.

([21]) القانون رقم89-12المؤرخ في 05 جويلية1989، **المتعلق بتحرير الاسعار** ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في سنة 1989.

([22]) القانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 ، **المتعلق بالنقد والقرض** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 16، الصادرة في 18-04-1990.

([23]) محمود حميدات ، **مدخل للتحليل الاقتصادي** ، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1996، ص 142.

ومن أهدافه أيضا إزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبيبالإضافةإلى: [24]

- إعادة وضع قواعد اقتصاد السوق وإعادة تأسيس مؤسسات الدولة والبنوك.
- محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات.
- عدم التمييز بين الأعوان الاقتصادية في منح القروض.

ثالثا: النتائج المحققة من تنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني الأول

نظرا لما سجلته الفترة من تحسن على مستوى الاقتصاد الكلي،أعتبر ذلك من وجهة نظر صندوق النقد الدولي نجاح للجزائر في اجتياز هذه التجربة، ويمكن إبراز أهم نتائج هذه الفترة فيما يلي[25]:

- تراجع ضغط عجز الموازنة سنة 1989 لينخفض إلى 7.4 مليار دينار جزائري بعد أن سجل عجز قدره **47.4** مليار دينار جزائري سنة 1988 ، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وانخفاض قيمة الدينار الجزائري بحيث سجلت إيرادات الجباية البترولية ارتفاعا قدره 62.5 % مقابل تحسن ضئيل للجباية العادية بمقدار 21% أما النفقات العامة فقد ارتفعت من 119.7 مليار دينار جزائريمقارنة بسنة 1988.

- تزايد المديونية الخارجية إلى أكثر من 27 مليار دولار أي بنسبة 63% من الناتج الداخلي الإجمالي.

الفرع الثاني: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني03 جوان 1991

تم اللجوء مرة ثانية إلى صندوق النقد الدولي في جوان 1991، في إطار برنامج تثبيت ثاني بمبلغ 300 مليون وحدة سحب خاصة (404 مليون دولار).

أولا: مضمون اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني

يعتبر ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي، ودام هذا البرنامج مدة 10 أشهر أي من جوان1991 حتى مارس1962[26]، وارتكز هدا الاتفاق على تحقيق الأهداف التالية[27]:

- تقليص دورالدولة في الاقتصاد والعمل على إنعاشه من خلال تفعيل دور المؤسسات العمومية والخاصة في إطار تنويع الصادرات.
- العمل علىإصلاح النظام الضريبي والجمركي.
- تحرير التجارة الخارجية مع دعم أكبر لقابلية تحويل الدينار، بالإضافةإلى تقليص سعر الصرف ومواصلة تحرير الأسعار.
- إنشاء شبكة اجتماعية للحد من سلبيات الإصلاحات خاصة ذوي الدخول المحدودة.
- التحكم في معدلات التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض الإنفاق العام[28].

ثانيا: الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العامة لتنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني

ويمكن تصنيف هذه الإجراءاتإلى ما يلي: [29]

([24]) نجاة مسمش، **فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر (2004-1986)** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود وتمويل ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2005، ص 180.

([25]) فوزية خلوط، **دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة- دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص نقود وتمويل ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ، 2006، ص 144.

([26]) الهادي خالدي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 169.

([27]) نجاة مسمش ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 172.

([28]) Hocine bensaad،**op**،**cit**،p60.

- وقف تمويل الخزينة لأي استثمارات جديدة في المؤسسات العمومية لتعويض الإنفاق الناشئ عن:
- زيادة تكلفة إعانات دعم السلع الاستهلاكية بسبب خفض سعر الصرف.
- البدء في تنفيذ برنامج رئيسي لإعادة هيكلة المؤسسات العامة وذلك لمساعدة البنك العالمي في صورة قرض لإصلاح المؤسسات العامة والقطاع المالي.

وقد انشأ صندوق بموجب قانون الموازنة العامة سنة 1991و عمله إعادة هيكلة المؤسسات والبنوك من الجانب المالي.

- إتباع السلطات تخفيضات في الإنفاق الرأسمالي.
- العمل على استمرار الانزلاق التدريجي لسعر الصرف مع مراقبته وتأسيس نظام لتغطية أخطار الصرف وتم اعتماد صيغة شراء العملات الأجنبية لتغطي فترة ما بين 03 أشهر و36 شهرا ،كما تم العمل على تنفيذ قابلية تحويل الدينار الجزائري بشكل جزئي وبشروط وذلك بطريقتين:
- حق المصدرين خارج قطاع المحروقات في حيازتهم وتصرفهم وارداتهم في العملة الصعبة.
- قابلية التحويلالجزئي للادخار الناجم عن التوظيفات السندية، كما لجأت السلطات المالية إلى تخفيض قيمة الدينار ليصل معدل صرف الدينار من 20.5 للدولارالواحد في نهاية سبتمبر 1991 أي بتخفيض قدره 22%[30].

ثانيا: النتائج الناجمة عن تنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني

تترتب على الإجراءات المتخذة لتنفيذ الاتفاقية النتائج التالي[31]:

- حدوث فائض قدرب 17% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع الحاد في أسعار النفط، كما ارتفع الدخل من المنتجات الهيدروكربونية (1991-1988) بحوالي 12 نقطة مئوية من إجماليالناتج المحلي، وذلك راجع لتخفيض قيمة الدينار الجزائري، وارتفاع أسعار النفط، أما بالنسبة لمنتجات غير الهيدروكربونية فقد انخفضت إيراداتها بحوالي 07 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وذلك يعود بخسائر على أسعار صرف الدين الخارجي.
- خفض الإنفاق في الميزانية بمقدار 06نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي بين (1989-1991)وكان التخفيض واضحا بالنسبة للإنفاق على التعليم والبنى الأساسية للاقتصاد.
- إنفاق نسبة 2.6% من إجمالي الناتج المحلي لإعادة رسملة البنوك والمؤسسات العمومية لسنة 1991.
- أدى ضعف الرقابة على الإنفاق خلال الفترة (1991-1989)إلى زيادة التأخر في الميزانية على الرغم من عملية الإصلاح.

ونشير إلى أن القسط الرابع والأخير من هذا الاتفاق قد جمد بعد أن أخلت الجزائر بالتزاماتها أمام صندوق النقد الدولي، وذلك لانتهاج الحكومة الجزائرية سياسة تقوم على[32]:

- تفعيل دور الدولة في مراقبة التجارة الخارجية.
- إتباع سياسة صرف مزدوجة (سعر صرف رسمي وحر).
- تجنب إعادة الجدولة والعمل على تقليص الواردات، بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق على العملات الأجنبية.
- وهكذا شرعت الجزائر في نهاية سنة 1993 بسلسلة مفاوضات جديدة مع صندوق النقد الدولي بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبغية إعادة جدولة ديونها، وانتهت الجزائر بإبرام اتفاقيتين

([29]) فوزية خلوط ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 115.
([30]) محمود ، حميدات ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 165.
([31]) فوزية خلوط، **مرجع سبق ذكره** ، ص 115.
([32]) محمد بلقاسم بهلول ، **الجزائر بين الأزمة السياسة ، تشريح وضعية الجزائر** ، دار حلب لنشر ، سوريا ، 1993، ص 315.

مع صندوق النقد الدولي لبرامج قصير المدى وبرامج التمويل الموسع، لتحقيق الاستقرار والتوازن في الاقتصاد الوطني[33].

الفرع الثالث: برنامج الاستقرار الاقتصادي(أفريل 1994-31 مارس 1995)

إن الوضع المتأزم الذي شهدته الجزائر قبل سنة 1994 دفع بالسلطات الجزائرية إلى عقد اتفاق ثالث في افريل 1994.

أولا: أهداف برنامج الاستقرار الاقتصادي

يمثل هذا الاتفاق مرحلة جديدة من الإصلاحات تهدفلانتعاش الاقتصاد الوطني و التأهب للانتقال إلى اقتصاد السوق ،تمثلت هذه الأهداف في ما يلي :

- الحد من تزايد الكتلة النقدية في حدود 14% مع تخفيض معدل التضخم.
- تسريع عملية تحرير الأسعارورفع الدعم عن المواد الاستهلاكية.
- إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي والعمل على تطوير قطاع البناء والاشغال العمومية.

ومن أجل ذلك اعتمدت الدولة على مجموعة من الإمكانيات تمثلت في:

- ضبط نفقات التجهيز وتثبيت أجور الوظيف العمومي.
- إلغاء الدعم عن أسعار بعض المنتجات وتخفيضه لمنتجات أخرى.
- العمل على زيادة إيرادات الخزينة لتحسين الإيراد الضريبي.

أما بالنسبة لمراقبة السياسة النقدية فقد اتبعت السلطات ما يلي:

- مراجعة سعر الصرف وذلك بتخفيض قيمة الدينار الجزائري للوصول به إلى قيمته الحقيقية.
- الحد من التضخم النقدي وتحرير التجارة الخارجية.
- تأطير القروض المصرفية الموجهة إلى المؤسسات المصرفية غير المستقلة.
- تحرير التجارة الخارجية عن طريق تسهيل نظام الدفع ونظام الصرف[34].

ثانيا: نتائج برنامج الاستقرار الاقتصادي

تتمثل أهم النتائج المحققة فيما يلي[35]:

- نمو معدل الناتج المحلي إلى 0.2%سنة 1993 وانخفاض الإنتاج في قطاع المحروقات بـ2.5%
- كبح معدل التضخمفي حدود 29.5%بينما كان المبلغ المتوقع 40%.
- استمرار عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية وتقليص استدانتها من النظام المصرفي، إضافة إلى ارتفاع الكتلة النقدية M_2 مع ارتفاع معدلات الفائدة الدائنة والمدينة.
- تحسين ميزان المدفوعات مما زاد من احتياطي العملات الصعبة بمقدار 2.64 مليار دولار سنة 1993.
- ارتفاع اسعار المواد الغذائية و الطاقوية المدعمة و تحرير اسعار السلع الاخرى.
- تخفيض قيمة العملة المحلية 40.17%في افريل 1994.

([33])Ahmed dahmani**, l'algerie a l'épreuve économie politique de reforme**, casbah, 1999,p77.

([34]) مصطفى محمد عبد الله وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة** ، بحوث الندوة الفكرية الدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط02، لبنان، 2005، ص 350.

([35]) بن دعيدة عبد الله ، **مرجع سبق ذكره** ، صص 363، 364.

المطلب الثاني:برنامج التعديل الهيكلي (ماي 1995 افريل 1998)

إن برنامج التعديل الهيكلي هو عبارة عن إصلاحات اقتصادية تسمح بالانتقال من نظام اقتصادي يتميز بالتخطيط المركزي إلى نظام اقتصادي ليبرالي يسمى باقتصاد السوق ،والإجراءات الاقتصادية المطلوبة من الهيئات المالية الدولية التي تشرف على تطبيق برامج التعديل[36]تحتوي على:

- تحقيق نمو اقتصادي فيإطار استقرار مالي، كذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات حيث يتحقق معدل نمو حقيقي من متوسط الناتج المالي الإجمالي خارج المحروقات بـ 05% خلال فترة البرنامج[37].
- العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره وذلك بإنشاء سوق ما بين البنوك، بإحداث مكاتب للصرف ابتداءمن 01 جانفي1996،والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الجارية.
- توفير الشروط اللازمةلتحرير التجارة الخارجية تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ومن ثمة الاندماج في العولمة الاقتصادية[38].
- التحضيرلإنشاء سوق للأوراق المالية بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة للبورصة، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بتوسع في رأس مالها بـ 20%ابتداء من 1998.
- إزالةعجز الميزانية والإلغاء المحلي للقيود المفروضة على الأسعار قبل نهاية 1996 ،من أجل ذلك تم اتخاذ إجراءات صارمة في مجال السياسة النقدية لمتابعة التضخم.
- التحكم في المعروض النقدي للحد من التضخم كما قامت بفرض نسبة 25%كاحتياطي ولتحقيق هذه الأهداف فإنه يجب عليها أن تقوم بالإجراءات التالية:[39]

الفرع الاول:الإجراءات ذات الطابع الاستقرار[40]

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار للوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات.
- تحرير أسعار الفائدة وإعطاء استقلالية أكبر للبنوك التجارية في منح القروض.
- فرض معامل كفاية لرأس المال بـ 40% يتزايد للوصول إلى معامل مكتب التسويات الدولية إلى 08%[41].
- تحرير أسعار الصرف الآجلةوالعاجلة.
- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي.
- التحكم في التضخم وجعله في مستوى معقول.

الفرع الثاني:الإجراءات ذات الطابع الهيكلي[42]

- العمل على توسيع الصادرات من غير المحروقات.
- تعويض صناديق المساهمة بالشركات القابضة التي تقوم بتسيير أسهم المؤسسات العمومية.
- إصلاح النظام المالي والمصرفي.
- طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

([36]) جمال الدين لعويسات،**العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2000، ص 60.

([37]) حاكمي بوحفص ،**الإصلاحات الاقتصادية نتائج وانعكاسات -دراسة حالة الجزائر-**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية ، جامعة سطيف ، 1993.ص 10.

([38]) مدني بن شهرة ، **سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية في الجزائر**، دار هومة ، الجزائر ، 2008، ص 144.

([39]) حاكمي بوحفص، **مرجع سبق ذكره** ،ص 10.

([40])(Hocinebensaad, **op, cit**, p65.

([41]) مديني بن شهرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 128.

([42])(**IBID**, p167

المطلب الثالث: تقييم برنامج التعديل الهيكلي

عرف برنامج التعديل الهيكلي نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الكلي للاقتصاد،بالإضافة إلىإعادة تفعيل السياسة النقدية كوسيلة ضبط مالي واقتصادي وكسياسة لإدارة الطلب وقد سجل في هذا الشأن المؤشرات التالية [43]:

- ارتفاع احتياطي الصرف من 1.1 مليار دولار سنة 1994 إلى 7 مليار دولار سنة 1998.
- ارتفاع المديونية الخارجية من 29.49 مليار دولار سنة 1994 إلى 30.47 مليار دولار سنة1998وهذا بسبب الانخفاض المفاجئ فيموارد الصادرات التي بلغت حوالي 10 مليار دولار، هذا وقد سجل تحسن ملحوظ في موارد الدولة من العملة الصعبة في سنة 1996 و الذي وصل الى 13.8 مليار دولار وسنة1997 وصل إلى 13.7% .
- أمانسبة خدمة الدين فقد عرفت ارتفاعا خلال سنتي1996و1997 فكانت30.9% و30.3%على التوالي،كما بلغت 48% سنة 1998 رغم إعادة جدولة حوالي 50% من مجموع الديون الخارجية خلال مدة برنامج الإصلاح الموسع مع نادي باريس ولندن نتيجة انخفاضموارد الصادرات وارتفاع المديونية الخارجية.
- انخفاض سعر صرف الدينار من 36 دينار جزائري للدولار الواحدسنة 1994الى58دينارجزائري للدولار الواحدسنة 1998أيما يقدر بـ 61%.
- من النتائج الايجابية نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي هو انخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 05% سنة 1998، ونتيجة لذلك انخفض معدل إعادة الخصم من 15% سنة 1994 إلى 9.5% سنة 1998.
- ارتفاع في نمو الكتلة النقدية سنة 1998بـ 19.1 % في حين بلغت نسبة النمو 10.5% سنة 1995.

المبحث الثالث: تحديات الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة

نتيجة لفشل وعدم نجاعة البرامج الإصلاحية السابقة، أدى بالجزائر في بداية القرن الواحد والعشرين أن تختار وبسرعة الطريق المؤدي للنمو الاقتصادي،وبالتالي العمل على تحقيق تنمية مستدامة تمس جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

وسنحاول التطرق إلى هذه الإجراءات من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) ومن ثم المخطط الخماسي الحالي.

المطلبالأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

رغم الإصلاحات التي طبقتها الجزائر في الفترة السابقة إلا أنها لم تستجب إلى طموحات الجزائريين فقررت الحكومة لذلك تطبيق برنامج استثماري للإنعاش الاقتصاد خلال الفترة(2001-2004)،بغية تهيئة الأرضية اللازمة لإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتعزيز إمكانيات التنمية.

([43]) بلعزوز بن علي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 197،198.

الفرعالأول: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي

تضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي مجموعة الإجراءات مست العديد من القطاعات تمثلت في[1]:

أولا: دعم النشاطات الإنتاجية

شملت كل من الفلاحة والصيد والموارد المائية:

1- الفلاحة:يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA)، يتمحور حول البرامج المرتبطة بـ:

-تكثيف الإنتاج الفلاحي، وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.

- مكافحة الفقر والتهميش لا سيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديوان الفلاحين،وقد قدرت تكلفة هذا البرنامجبـ 65 مليار دينار جزائري.

2-الصيد والموارد المائية:نظرا لطول الساحل الجزائري فإنه يعد مصدر ثروة للاقتصاد إلا أنه لم يستغل بكفاية مما استدعى بإجراءات تمثلت في:

-إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد والتربية المائية، وذلك بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي(CNNA).

- قد خصصت الدولة لهذا البرنامج مبلغ إجمالي قدره 9.5 مليار دينار جزائري.

ثانيا: التنمية المحلية والبشرية

وقد شملت التنمية المحلية والبشرية ما يلي:

1-التنمية المحلية:إن هذا البرنامج المقترح والمقدر بـ 113 مليار دينار جزائري، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، كما يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبرة عنها بمشاريع رامية إلى تحقيق تنمية مستدامة.

2-التشغيل والحماية الاجتماعية:إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية تطلب غلاف مالي قدر بـ 16 مليارديناز جزائري، حيث خصص برنامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة.

ثالثا: تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي بـ210.5 مليار دينار جزائري حيث شمل كل من:

1- التجهيزات الهيكلية للعمران :تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضارية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة، وقدر هذا البرنامج بـ 142.9 مليار دينار جزائري .

2- إحياء الفضاءات الريفية بالجبال ، الهضاب العليا والواحات: الهدف من هذا البرنامج هو تحسين في حياة السكان المعنيين وخلق مناصب شغل لهم.

رابعا: تنمية الموارد البشرية

قدرت تكلفة هذا البرنامج بـ 90.3 مليار دينار جزائري، حيث تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة كمنشآت الصحة والتربية.

الفرع الثاني: نتائج برامج الإنعاش الاقتصادي

تميزت السنوات (2001-2004) بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية ،وتجسد ذلك بنتائج عدة منها[44]:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار منها 30 مليار من الإنفاق العمومي.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8 %طوالالسنوات الخمس في 2003.
- تراجع في معدلات البطالة إلى 24% .
- انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية ، وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.
- احتياطي صرف قدره 32.9 مليار دولار.
- انخفاض الديون الجزائرية الخارجية إلى22 مليار دولار وانخفاض تقليص الديون العمومية الداخلية للدولة إلى 911 مليار دينار جزائري.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)

لقد ركزت الحكومة على مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداء الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصادي العالمي خاصة بعد الانتخابات الرئاسية (2004-04-08).

الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي

ولقد مس البرنامج التكميلي الجوانب التالية:[45]

اولا: الإصلاح في المجال الاقتصادي

و قد مس هذا الاصلاح العديد من النقاط اهمها مايلي:

1-تحسين إطار الاستثمار:وذلكمنخلالالقيام بـ:

- ترقية الاستثمار وضبطه من خلال التعديلات التشريعية والتنظيمية في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي.

(44) زرمان كريم، **التنميةالمستدامة في الجزائر من خلال الإنعاش الاقتصادي**،عن الموقع الالكتروني: www.univ-biskra.dz ، تاريخ الزيارة: 02-02-2012.
(45) **نفس المرجع .**

- تسوية مسألة العقار فيما يخص العقار الصناعي الذي غالبا ما يشار إليه على أنه عائق أمام ترقية الاستثمار.
- كما تعمل الحكومة أيضا على استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني واستكمال مخططات التهيئة والتعمير عبر الوطن، أما بالنسبة للعقار الفلاحي فإن الحكومة تقترح ضمن هذا البرنامج تشريعا يؤسس نظام الامتياز الذي سيضبط بكيفية واضحة حقوق مانح وصاحب الامتياز وواجبات كل منهما، وفي هذا الصدد يسهل للفلاح الحصول على القرض الضروري.

2- مكافحة الاقتصاد غير الرسمي: إن تطوير الاستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين لقواعد الشفافية والمقاييس والقوانين، غير أنه ينبغي أن نلاحظ أن ظهور اقتصاد السوق في ببلادنا مؤخرا صاحبته ظواهر طفيلية وضارة عقدت الحكومة العزم على محاربتها.

3-عصرنة المنظومة المالية: إن عصرنة المنظومة المالية ورشة مفتوحة ينبغي استكمالها في الوقت الحضر على ضوء الظروفالاقتصادية الكلية الملائمة أكثر، وفي سياق المسار الشامل للإصلاحات التي يتحكم في نجاحها قامت الحكومة بتحقيق الأهداف التالية:

- استكمال عصرنة وسائل الدفع الجارية حاليا.
- تحسين ادارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين.
- تعزيز سوق الاوراق المالية و ضبطها.

ثانيا: النهوض بالتنمية

اضافة الى الاصلاحات التي قامت بها الدولة في المجال الاقتصادي،عملت ايضا على تحقيق تنمية مستمرة و منصفة في جميع مناطق البلاد و ذلك من خلال مايلي:

1-تثمين الثروات الوطنية و تطويرها:وذلك من خلالمايلي:

- استكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية من أجل جلب الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي في شكل شركات في قطاع المحروقات والطاقة والغاز.
- تنمية القطاع الفلاحي وذلك من خلال القروض من أجل تحسين نتائج المستثمرات بفعل تعميم التكوين والإرشاد وتحسين محيط الاستثمار وترقية الصادرات الفلاحية، وكذلك تنمية الصناعة التقليدية وميدان الصيد البحري.
- الاهتمام بميدان الاتصالات والتكنولوجيات الجديدة.

2- رفع التحدي في مجال الموارد المائية : إن الموارد المائية تمثل أهمية كبيرة اقتصادية واجتماعية تهدف لدعم الشراكة والتعاون الخارجيين، وتسهر الحكومة على تحقيق ذلك من خلال:

- حشد المواردواسترجاعها وإنتاجها من خلال بناء السدود وحفر الآبار.
- التسيير والتوزيع الراشدين لهذا الموارد.
- مواجهة الكوارث المتصلة بالعامل المائي والوقاية منه.

3- سياسة تهيئة الإقليم: هذه السياسة من شأنها أن توفر على المدى المتوسط تصور التنمية الوطنية وإطار توجيهها للأعمال الواجب انجازها، ومن شانها أيضا أن تحقق انسجام بين المناطق والقضاء على اللامساواة ، لذا وجب تعزيز سياسة البنى التحتية الكبرى.

4-الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة:ستتم مواصلة انتهاج سياسة البيئة والتنمية المستدامة بقوة في إطار المخطط الوطني المقرر لهذا الغرض، و في هذا الاطار تستخدم الدولة وسائلها وسلطتها لتحسين البيئة وفرض احترام التشريع المتصل بها.

ثالثا: التنمية البشرية

مست جوانب الخدمة العمومية للصحة، وذلك بتمكين المواطنين من الحصول على العلاج الوقائي والاستشفائي اللازم، كما تسهر الحكومة على مواصلة العمل ببرنامج المساكن الاجتماعية الموجهة لفئات متوسطة الدخل، وكذلك في مجال السكن الريفي.

الفرع الثاني: نتائج البرنامج التكميلي

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2009) برنامج التزمت به الجزائر واعتبرته أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية، التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالميكما تميز هذا البرنامج بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية في شتى المجالات رافق عملية استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على نحو الخصوص ما يلي[46]:

- دعم النشاطات الإنتاجية (الفلاحية ،الصيد البحري و الموارد المائية).
- انجاز البنى التحتية من أجل الاستقرار ورجوع السكان إلى المناطق الريفية.
- انجاز بعض المشاريع المرتبطة بالطرق السريعة والولائية والبلدية، وتطهير المياه والمحيط والسكن وتنمية الموارد البشرية وتحسين العلاج الاستشفائي.
- تحقيق استثمار اجمالي بحوالي 46مليار دولار أي (3700 مليار دينار جزائري) منها حوالي 30 مليار دولار (أي 2350 مليار دينار جزائري)من الإنفاق العام.
- نمو مستمر يساوي 3.8%في سنة 2003.
- تراجع في نسبةالبطالة من 29% إلى 24% .
- انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك إنشاء وبناء 700.000 مسكن.

وكان للانتخابات الرئاسية (08-افريل-2004) منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه، حيث سمح التزام رئيس الجمهورية **"عبد العزيز بوتفليقة"** بمواصلة وتكثيف المسار والمتمثل في إعادة بناء الاقتصادالوطني،وزيادة على ذلك فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو، يعد هذا البرنامج استجاب لحاجات ملموسة معبرة عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة في كامل التراب الوطني في إطار مواصلة وتكثيف هذا المسار،وقد تم وضع مباشرة برنامج خماسي تكميلي لدعم النمو للفترة (2010-2014).

المطلب الثالث: المخطط الخماسي للفترة (2010-2014)

يعتبر المخطط الخماسي (2010-2014) مخطط تكميلي لبرامج الإنعاش الاقتصادي، حيث مس العديد من القطاعات التي من شأنها ان تدعم عملية التنمية في الجزائر أهمها ما يلي[47]:

- قطاع التربية الوطنية: استفاد هذا القطاع من 852 مليار دينار جزائري في إطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة ما بين (2010-2014)، حيث خصص مبلغ قدره 21.214 مليار دينار جزائري لإنجاز

([46]) **البرنامج التكميلي لدعم برنامج الانتعاش في الجزائر**،عن الموقع الالكتروني:www.djazairess.com ،تاريخ الزيارة 04:-02-2012.
([47]) زيان أحمد ، **المخطط الخماسي (2010-2014)**،عن الموقع الالكتروني:.http://taougrite.yoo7.com ، تاريخ الزيارة: 14-02-2012.

العديد من البنايات التحتية كإنجاز 300 مدرسة ابتدائية وأزيد من 1000 متوسطة وذلك بهدف تحسين ظروف التمدرس والرفع من جودة التعليم.

- قطاع السكن: استفاد من غلاف مالي قدر بـ 3700 مليار دينار جزائري من أجل انجاز مليوني وحدة سكنية وهذا البرنامج يأتي تكملة لبرنامج (2005-2009)، الذي حدد هدف مبدئي لإنجاز مليون وحدة سكنية من اجل الامتصاص التدريجي للسكن الهش.
- قطاع الري: حيث رصد له غلاف مالي قدره 2860 مليار دولار بهدف تحقيق انجازات منها 35 سد عبر الوطن و25 نظام خاص بتحويل المياه، بالإضافة إلى استكمال تحلية مياه البحار.
- قطاع العدالة: خصص لقطاع العدالة في إطار تحسين الخدمة العمومية حوالي 379 مليار دولار حيث وجه إلى إنشاء 110 مجلس قضاء بالإضافة إلى 120 مؤسسة عمومية عقابية.
- قطاع الأشغال العمومية: يتميز البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية بالاستمرارية، و هذا ما يؤكد إرادة الدولة في فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلاد،ويتضمن هذا البرنامج ميزانية شاملة بقيمة 6.47 مليار دينار جزائري لتطوير المنشآت القاعدية .

- قطاع الفلاحة: استفاد من غلاف مالي قدره 13.5 مليار دينار جزائري يهدف لتحديث التقنيات التي يعتمد عليها هذا القطاع ،وذلك بزرع 360 ألف هكتار من الغابات إلى جانب مليون هكتار زيتون.
- قطاع الصحة: رصد له غلاف مالي قدر بـ 619 مليار دينار جزائري ،حيث يستهدف التقليص من الفوارق الصحية بين الولايات من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق انجاز المعاهد والمستشفيات حسب ما جاء به برنامج العمل لوزارة الصحة والاسكان وإصلاح المستشفياتللفترة(2009-2010).
- البحث العلمي وتكنولوجيات الجديد للإعلام والاتصال: خصص له 250 مليار دينار جزائري في إطار البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تنمية هذا المجال واستكمال المخططات السابقة.
- قطاع الشباب والرياضة: استفادة بـ 1130 مليار دينار جزائري لإنجاز 20 ملعب لكرة القدم و 160 قاعة متعددة الرياضيات الجورية و 230 بيت ودور للشباب و 150 مركز للتسلية العلمية.
- قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: خصص له مبلغ 21214 مليار دينار جزائري، حيث ركز على تنويع الإنتاج الصناعي الوطني واستقطاب الموارد المالية التي مصدرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،ليتمكن هذا القطاع من أن يساهم بفعالية في دعم النمو الاقتصادي الوطني وتحسين القيمة المضافة لهذا القطاع.
- قطاع النقل: دُعم هذا القطاع للإنجاز أزيد من 6500 كلم من خطوط السكك الحديدية، كما ركز على ربط مختلف جهات الوطن من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب إلى جانب كهربة السكة الحديدية وازدواجيتها واستحداث آليات تأمين الشبكة.

خلاصة الفصل الأول:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة أملتها الظروف التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية، وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية ،السياسية...الخ، ونجدها غداة الاستقلال قد تبنت استراتيجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصادلكن سرعان ما بدأت هذه الاستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف والاختلال وهذا ابتداء من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية المعاكسة وتأثيرها السلبي عن الاقتصاد الجزائري، الذي دخل في أزمة حادة وبذلك فابتداء من مطلع التسعينيات، حيث تبنت الجزائر اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه.

وقد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير والإجراءات والإصلاحات الاقتصادية الواسعة والتي مست جميع جوانب القطاعات سواء تلك الإصلاحات التي كانت بإرادة الدولة والتي أطلق عليها بالإصلاحات الذاتية، والتي بدأت معالمها سنة 1986،أوالتي جاءت في إطار الاتفاقيات مبرمجة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، كما أن مسار الإصلاحات لم يتوقف بإنهاء تطبيق برامج التعديل الهيكلي، الذي طبق تحت إشراف صندوق النقد الدولي واستمرت الإصلاحات إلى يومنا الحالي وتجلى ذلك في المخطط الخماسي (2010-2014) ،والذي يهدف إلى تحقيق تنمية شاملة مست جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر الشراكة أحد أهم الأسس والمبادئ التي وضعها الاقتصاد المعاصر للتعاون والاتحاد حيث بدأت بإتباع سياسات جديدة لمواكبة التحول الاقتصادي مع بداية القرن العشرين، ومن بين هذه الشركات تلك التي ظهرت بين دول شريط البحر المتوسط ودول الاتحاد الأوربي أو ما يعرف بـ"الشراكة الأورو متوسطية"، حيث تعددت دوافعها وأسبابها لكلا الطرفين بهدف تحويل البحر المتوسط إلى منطقة حوار وتبادل واستقرار على كل المستويات بغية مواجهة التكتلات الأخرى ومواكبة التحولات العالمية.

ولقد عملت الجزائر جاهدة منذ زمن قديم على الانتقال لاقتصاد السوق ومواجهة التطورات الحاصلة في العالم، فهذا ما دفع بها إلى تكوين علاقات مع الاتحاد الأوروبي تجسدت في ما يسمى "بالشراكة الأورو جزائرية".

وبغية التفصيل أكثر في الشراكة الأورو متوسطية والشراكة الأورو جزائرية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الشراكة.

المبحث الثاني : الشراكة الأورو متوسطية.

المبحث الثالث: أساسيات الشراكة الأورو جزائرية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الشراكة

تعتبر الشراكة شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي ووسيلة ناجحة تلجأ إليها المؤسسات من أجل توفير موارد أكثر، وتحسين قدراتها الإنتاجية والرفع من كفاءتها التسيرية، وما لمسناه في هذا المفهوم هو وجود تباين كبير في مفاهيم الشراكة.

المطلب الأول: ماهية وأنواع الشراكة

لقد تعددت وجهة نظر الاقتصاديين حول مفهوم وأنواع الشراكة ،فكل اقتصادي يعرفها من وجهةمختلفة عن الاخر باختلافالقطاعاتالتييمكنأنتكونمحلاللتعاونمثلا.

الفرع الأول: مفهوم الشراكة

يمكن سرد بعض التعاريف للشراكة التي تعددت بتعدد المهمتين بتفسيرها وأبرزها ما يلي:

أولا: لغة

- الشراكة لغة : هي مصادر الفعل تشاركا ومعناه وقعت بينهما شراكة[1] كما يقصد بها نظام شراكة يجمع بين الشركاء ،والاجتماعيين الاقتصاديين[2].

ثانيا: اصطلاحا

يمكن سرد بعض التعاريف التي تعددت بتعدد المهمتين بتفسيرها وأبرزها ما يلي:

- التعريف الأول: الشراكة هي أحد الأعمال التي يمتلكها أو شارك فيها طرفان أو شخصان معنويان أو أكثر من دولتين مختلفتين، ولا تقتصر المشاركة هنا على الحصص في رأس المال بل تمتد أيضا إلىالإدارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية[3].
- التعريف الثاني: إن تعريف الشراكة يجب أن يتضمن عنصرين أساسيين هما:
- التبادلية: ونعني بها إلزام التداخل بين الشركاء والمساواة في اتخاذ القرار والحقوق بعضهم تجاه بعض.
- الهوية التنظيمية: والتي تعني المحافظة على هوية كل شريك وقناعته وقيمته.
- التعريف الثالث: تتمثل الشراكة في كل أشكال التعاون بين المؤسسات أو المنظمات لمدة تهدف إلى تقوية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها[4].

فالشراكة هي الطريقة المتبعة من طرف الدول في التعاون مع بعضها البعض للقيام بمشروع معين ذو اختصاص، وهذا بتوفير وتكثيف الجهود والكفاءات علاوة على الإمكانيات المساعدة على تنفيذ المشروع مع تحمل جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة بصفة متعادلة بين الشركاء[5].

ويمكننا من خلال التعاريف السابقة أن نستخلص تعريف شاملا للشراكة، اذ تعرف على "أنها اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها، أو بلوغ هدف اقتصادي ذو منفعة مشتركة، كاحتكار السوق أو رفع مستوى المبيعات "[6].

الفرع الثاني: أهمية الشراكة

تكمن أهمية الشراكة في سعيها إلى تحقيق عدة مزايا للدول المعنية على المدى الطويل وذلك من خلال:

([1]) منجد الطلاب،**" المشرق"** ، بيروت ، 1974، ص378.

([2]) Petit Larousse illustié,**maison d'débitions Larousse** ,paris , 1999,p259.

([3])عبد السلام أبو قحف ،**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني ،الأردن، 2001،ص 481.

([4]) عادل محمود الرشيد ،**إدارة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2006، ص 05.

([5]) محمد يعقوبي ، لخضر عزي،**الشراكة الاورو متوسطية وآثارها على المؤسسة ، الاقتصادية** ،بحث مقدم في كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة المسيلة ، 2005، عن الموقع الالكتروني:www.Uliminin sania.net،تاريخ الزيارة: 03-03-2012.

([6]) إبراهيم محمد الفار،**اقتصاديات المشروعات المشتركة**، دار النهضة العربية ، ط05، الأردن ، 2001، ص 14.

- تعد الشراكة وسيلة من وسائل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ، وإحدى قنوات نقل المعرفة التكنولوجية وتحويل المعارف والخبرات من بلد متقدم إلى متخلف[1].
- تحقيق مزايا اجتماعية وسياسية من أهمها النظرة إلى المشروع المنتج باعتباره مشروع وطني و ليس مجرد مشروع أجنبي، وبالتالي تجنب سياسات التعصب والتمييز ضد المشروعات الأجنبية واستفادة المشروع المشترك من المميزات التي يتمتع بها المشروع الوطني في تعامله مع الدولة والمشروعات الأخرى[2].
- تحسين مستوى اليد العاملة، حتى وان اختلف ذلك حسب نوع الشراكة وبالتالي رفع حجم العمالة وكذلك إعادة التوزيع القطاعي للعمل ونوعيته وإنتاجيته[3].
- تخفيض حدة المنافسة ،فعوض ما تتنافس المنظمات العظمى فيما بينها على الحصص السوقية تلجأ للشراكة، وبالتالي توجيه الموارد والإمكانيات لزيادة فعالية الأداء ورفع الجودة والنوعية بدلا من التركيز على إضعاف المنافس، ويصبح بذلك المنافس شريك للمنظمة[4].
- اكتساب المزيد من الخبرة من ظروف الأسواق المحلية والأجنبية من خلال الصادرات والاستثمار المباشر، وقد تكون الشراكة الأسلوب الوحيد لدخول الأسواقالإقليمية والعالمية وتساهم أيضا في تحسين حالة ميزان المدفوعات من خلال تضييق الفجوة بين الصادرات والواردات.

الفرع الثالث: أنواع الشراكة

لقد تعددت أشكال الشراكة بحسب حاجة الدول إليها وبحسب المزايا التي تتوفر فيها نظرا لاختلاف أهداف الأطراف المشاركة والبيئة المحيطة بهم.

أولا:الشراكة حسب طبيعة الشركاء

و من بين اشكال للشراكة حسب طبيعة الشركاء مايلي:

1- الشراكة العمودية:في هذه الحالة لا يكون الشريكين متنافسين على منتجاتها ، حيث في هذا النوع من الشراكة تعمل المؤسسات في قطاعين متتابعين في العملية الإنتاجية ، وتتجلى هذه الشراكة في العلاقات الوسيطية بين المورد والزبون.

2- الشراكة الأفقية: وتسمى بالتحالف الاستراتيجي حيث تكون بين متنافسين، وقد ينجم عن هذا النوع من الشراكة عدة مشاكل كمعرفة أحد الشركاء خبايا المعرفة التكنولوجية و برامج البحث والتطوير للشريك الآخر وبالتالي معرفة نقاط قوته وضعفه.

ثانيا: أنواع الشراكة حسب نوعية ومجال النشاطات المتعلقة بالشراكة

يمكن تقسيمها إلىأربعةأنواع كما يلي:

1- الشراكة الصناعية:هي الشراكة التي تتعلق بكافة أنواع التعاون بين مؤسستين أو أكثر سواء من نفس الجنسية أو مختلفة، حيث كل واحدة تشارك بنصيبها في إنتاج سلعة ما بجزء من رأس المال والعمل والكفاءة[5]مثال على ذلك الشراكة بين الجزائر والهند من اجل استخراج الحديد في مصنع الحجار وتحويله إلى منتوجات صناعية.

([1]) بوعزيز ناصر ، **الشراكة الأورو متوسطية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة عنابة ، 2006، ص 17

([2]) زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، لبنان ، 1998، ص 424.

([3]) بن حبيب عبد الرزاق وحولف رحيمة ،**الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية** ،مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة البليدة ، 2002، ص 06.

([4]) عمورة جمال ،**دراسة تحليلية وتقييميه للاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر ، 2006، ص ص 102،100.

([5])بوعزيز ناصر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 21.

2- الشراكة المالية: تعد هذه الشراكة من أكثر الشراكات انتشارا حيث تتمثل في الصيغ التالية:[1]

- الشراكة المتساوية وغيرالمتساوية هي التي تقوم بين الشركة وأجانب، أو محليين وتكون الفائدة من رأس المال غير متساوية قصد التهرب من العوائق الجمركية.
- الاندماج يكون بين مؤسستين أوأكثر،وقد استحدث للانتشار خاصة عندما تكون الوضعية التنافسية لإحدى المؤسسات صعبة.

3– الشراكة التقنية أو التكنولوجية: تتجسد بواسطة اتفاقيات تعرف باتفاقيات الإجازة ، وهي اتفاقيات بين شريكين،يقوم من خلالها المانح للإجازة (غالبا ما تكون مؤسسة أجنبية) بمنح المتلقي الإجازة (مؤسسة محلية) فرصة للدخول في التكنولوجيا لمدة يمكن أن تكون طويلة لكنها محدودة [2].

4- الشراكة التجارية: تربط بين المصدر والمستورد والزبائن يكون مجالها البضائع وتسعى الشراكة جاهدة لإنشاء تعاون بين المستورد والمصدر، حيث يلبي هذا الأخير حاجيات الأولباستعمال أفضل الطرق التسهيلية لذلك ومنحه فرصة الاستفادة من تلك التسهيلات لمواصلة المصلحة المشتركة[3].

5- شراكة المناطق الحرة:وتعد هذه الشراكة وسيلة فعالة لبعض الأنشطة لأنها تجمع بين متعاملين محليين وأجانب الذين يتمتعون بعدة أفضليات وأولويات ولهذه الشراكة العديد من الخصائص نذكر منها[4]:

- الإعفاء الجبائيمن خلال عدم فرض ضرائب على المواد الأولية وعدم التمييز بين المتعاملين الأجانب.
- الشمولية يتم إقامة مشاريع تشمل بين جميع أنواع المنتجات دون استثناء.

المطلب الثاني: أسباب ومقومات نجاح الشراكة

تلعب الشراكة دورا جد هام لكلا الطرفين سواء المحلي أو الأجنبي وذلك بهدف تحقيق الأهداف المرجوة منها، ويرجع ذلك إلى الأهمية الاستراتيجية للشراكة هذا ما يجعلنا نبحث في أسباب هذه الأخيرة وشروط ومقومات نجاحها.

الفرع الأول: أسباب الشراكة

مهما تباينت الأهمية والأهداف التي يراد تحقيقها من خلال توقيع عقود الشراكة فإن أسبابها ودوافعها بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية يمكن إرجاعها إلى ما يلي:

أولا:التطور التكنولوجي

يعد عاملا أساسيا في تطوير المؤسسة الاقتصادية وفي رواج منتوجاتها وانفتاحاتها على الأسواق الخارجية، ولكونه يتسمبالاستمرارية والتجدد ي بعد يوم، فمن الصعب عليها أن تواكبه دوما نظرا لتكاليفه التي قد تشكل عائقا أمامها الأمر الذي استدعى اللجوء إلى الشراكة[5].

ثانيا:دوليةالأسواق

([1]). أحلام سوداني،**التسيير الفعال للمديونية الخارجية في إطار الشراكة الأورو متوسطية –حالة الجزائر-** ،مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قالمة ،2006،ص 74.

([2])بوعزيز ناصر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 22.

([3]) تشام فاروق ،**أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار – حالة الجزائر-**، مداخلة ضمن الملتقى الدوليحولالتكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة سطيف، 2004، ص 75.

([4])

امزلينساليم،**الشراكةالاورومتوسيطيةوأثرهاعلىالاقتصادالجزائري**،مذكرةماجستيرغيرمنشورة،تخصصنقودوتمويل،كليةالعلومالاقتصادية،وعلومالتسييرجامعةقالمة 2007 .، ص 11.

([5]) محمد يعقوبي ،لخضر عزي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 09.

تؤثر وسائل الاتصال والإعلام الآلي والانترنت على الأسواق هذا ما يجعل المؤسسات دائمة للاهتمام والاستطلاع بكل المستجدات العالمية التي تؤثر فيهاو تتأثر بها، وبالتالي تكون المؤسسات في ظل هذا النظام في انفتاح أكبر على جميع الأسواق[1].

ثالثا: نمط التغيير

إن أنماط التغير تشهد تطورا كبيرا نتيجة التحولات المستجدة على المستويين الدولي والمحلي حيث نلاحظ أن الثلاثية المتكونة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان تشكل نصف السوق العالمية للمواد المصنعة ونصف نشاطات البحث و التطوير خاصة في مجال التكنولوجيا والبحث العلمي ، فهذه التغيرات تستدعي اهتماما بالغا من المؤسسات وحافزا للدخول في مجال الشراكة والتعاون لتفادي كل ما من شأنه التأثير على مستقبلها[2] .

رابعا: اختلال التوازن في الهيكل المالي للمؤسسات

وذلك أن نسبة الديون عالية جدا مقارنة مع رأس المال، لذلك يجب رفعه ،وبالتالي البحث عن الشراكة لتحقيق ذلك ، كما أن هناك بعض المؤسسات تعاني من نقص في التمويل والبعض الآخر يفرط في الإنفاق على المشاريع ومن اجل ذلك تم اللجوء إلى الشراكة لتنظيم وضبط عملية الإنفاق[3].

خامسا: المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية

إن نظام السوق يدفع المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام كل طاقاتها من مواجهة المنافسة محليا و دوليا، والشراكة باعتبارها وسيلة لتعاون و الاتحاد بين المؤسسات بإمكانها مواجهة ظاهرة المنافسة باستغلال المؤسسة لإمكانياتها المختلفة كالتقدم والابتكارات التكنولوجية والتحكم في التكاليف[4].

سادسا: نقص مهارات اليد العاملة وقلة خبرة الكفاءة

إن الجودة الضعيفة لمنتوجات الدول المختلفة دعت إلى إقامة شراكة أجنبية ذات سمعة عالمية،وذلك بإجراء تربصات لعمالها في الخارج وتبادل الخبرات وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيات الموجودة بالدول المتقدمة[5].

الفرع الثاني: مقومات نجاح الشراكة

للشراكة جملة من المقومات تعتبر جد ضرورية لقيامها لتحقيق نمط اقتصادي متكامل، ومن أهم هذه المقومات ما يلي:

- التقدم التكنولوجي المتوازن بين الدول المنخرطة في الشراكة سيؤدي إلى تدعيم هذا النمط التكاملي واستمراره، أما إذا كان هناك تباين فإن ذلك سيؤدي إلى هيمنة الطرف القوي تكنولوجيا على الطرف الضعيف، كهيمنة الاتحاد الأوروبي على دول شرق وجنوب البحر المتوسط[6].
- التكافؤ في العلاقات حيث من الصعب توفير ضمانات نجاح لأي مشروع، و ذلك لوجود تباين بين الأطرافالذي سيحقق امتياز طرف على حساب آخر.
- يجب أن تكون رؤى ومجهودات الشركاء الاستراتيجية عالمية وتفوق مجرد الخبرة المحلية للشركة للتعرف أكثر والانفتاح على العالم[7].

([1]) امزلين سليم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 22.
([2]) بوعزيز ناصر ، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.
([3]) بن حبيب عبد الرزاق،حوالفةرحمية ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 07.
([4]) محمد يعقوبي ،لخضر عزي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 11.
([5]) امزلين سليم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 20.
([6]) أحلام سوداني ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 73.
([7]) فريد النجار،**التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون،خيارات القرن الحادي والعشرين** ، ايتراك للنشر والتوزيع ، مصر ، 1999، ص 33.

- الاستقرار السياسي والاقتصادي، ويعني ذلك عدم وجود اضطرابات سياسية واستقرار فيالأوضاع الأمنية،لان تدفق الاستثمارات الأجنبية يتطلب وجود نظام قانوني وقضائي فعال ومستقر يحمي رجال الأعمال منأيإجراءات تعسفية ويمكنهم من استرداد حقوقهم، أما الاستقرار الاقتصادي فيقصد به استقرار القوانين والقرارات المنظمة للنشاط الاقتصادي[1].
- تجنب الصراعات والنزاعات ويجب توفر ثقافة التعاون والقيم المشتركة، كما يعتبر الحوار والتفاهم أساس التعامل والمساواة في العلاقات التي تبني قاعدة رئيسية لتحقيق التوازن بين الشركاء.
- يجب أن تشمل اتفاقية الشراكة تحديدا واضحا للقرارات وكيفية الاختيار ومعالجة المخاطر وحسم المنازعات وخطوط السلطة[2].

المطلب الثالث: مراحل واستراتيجيات الشراكة

إنإقامة شراكة بين طرفين أو مؤسستين يتطلب المرور بعدة مراحل وتستوجب كذلك إتباعاستراتيجيات معينة حسب نوع الشراكة القائمة.

الفرع الأول:مراحل الشراكة

تمر الشراكة بعدة مراحل تتمثل اهمها في ما يلي:

أولا: مرحلة التفاوض [3]

تهتم هذه المرحلة بتنظيم وتهيئة ملف التفاوض الذي يتضمن المعلومات الرئيسية حول المشروع الاقتصاديالذي يريد طرفا الشراكة إقامته (قيمة المشروع ،واجبات وحقوق طرفي المشروع)من أجل السير الحسن للمفاوضات ،و التي لا بد أن يكون المفاوضين الذين يمثلون طرفا الشراكة مخصصين في مجال التشريع الوطني لكل بلد لأهمية الجوانب القانونية حتى لا تتعارض النصوص وطبيعة النشاط الممارس المصادق عليه في الوثائق مع القوانين سارية المفعول في البلد الذي تقام فيه الشراكة ، ولا بد أن تكون المشاريع الاقتصادية المراد القيام بهاواضحة الأهداف منذ البداية ومرتبة حسب درجة الأهمية.

وتمر المفاوضات بأربع مراحل رئيسة تتمثل في:

- تبادل وجهات النظر.
- تبادل المعلومات بشكل سري،والمتمثلة في الإمكانيات التي يتوفر عليها كل طرف.
- إعداد برتوكول الاتفاق يتضمن الخطوط العريضة لاتفاق الشراكة.
- إجراء الخطوط العريضة لاتفاق الشراكة والتي يتم من خلالها تبادل وجهات النظر أثناء المفاوضات.

ثانيا: التنظيم الهيكلي للمؤسسات

يتولى مجلس الإدارة تسيير وتنظيم المؤسسة من خلال تقسيم رأس المال حسب النسب المتفق عليها في بنود عقد الشراكة، سواء كان رأس المال عبارة عن أصول مادية أو كمية، فقبل بداية نشاط المؤسسة يتفق طرفا الشراكة على المساهمة في رأس المال، إذا كانت النسبة 50%(نسبة مساهمة كل منهما متساوية) فإنهما يقومان باتخاذ القرارات بالتساوي ، أما إذا كان الطرف الأجنبي مالكا لغالبية رأس المال فإنه يكون له الأولوية في اتخاذ القرارات وتسيير المؤسسة والعكس .

ومنه فإن هذه المهام تتغير بصفة مرنة تبعا لتغير نسبة المساهمة في رأس مال الشركة ، أما مجلس المراقبة فهو يتولى مهمة التأكد أن المؤسسة تشغل بصفة عادية يوما بعد يوم من خلال مراقبة عدم تسجيل تجاوزات من طرف الشركاء[4].

ثالثا: مرحلة التسيير

([1]) بوعزيز ناصر ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 20.
([2]) فريد النجار ،**مرجع سبق ذكره**، ص 34.
([3]) إمزلين سليم ، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.
([4])**نفس المرجع**، ص 14.

يتبع خلال هذه المرحلة تجسيد نشاط المؤسسة من خلال تبني رؤية استراتيجية ومالية تسويقية بعيدة المدى، في البداية يتبع تحديد حجم ضئيل من المنتجات التي سيتم بيعها برأس مال محدود داخل أسواق معينة تتوفر على منتجات أقل جودة وبأسعار مرتفعة، وهو ما سيؤدي إلى رواج منتجاتها وزيادة الطلب عليها ، مما سيدفع بمسؤولي الشركة لدفع رأسمالها من اجل مضاعفة طاقتهم الإنتاجية ، ويكون ذلك مقترنابرفع مستوى جودتها وتقليص تكلفتها قدر الإمكان حتى تستطيع منافسة المنتجات الأخرى عبر كافة الأسواق الإقليمية والدولية[1].

الفرع الثاني: استراتجيات الشراكة

بما أن الشراكة تفتح الطريق على مصادر جديدة للربح والتطور ، ومن أجل تحقيق هذا هناك بعض الاتجاهات الاستراتيجية لا بد من إتباعها ، وبعض الأخطاء يجب تجنبها ويمكن استخلاص الخطوط العريضة للشراكة على النحو التالي:

- الاتصال.
- علاقة الشراكة.
- البحث عن الشركاء.
- التفاوض المستمر.

وتفتقد كل هذه الاستراتيجيات إلى مجموعة الاختيارات الاستراتيجية حيث نجد[2]:

أولا: الاختيارات للشركاء الأوفياء

يتحقق نجاح الشركاء الاوفياء من خلال ثلاث اختيارات:

- استراتيجية التحالف التكنولوجي، حيث يستمر الشريك الوفي دائما في إطار التقدم التكنولوجي حتى يساهم في التطور الدائم للإنتاج.
- استراتيجية الشفافية حيث يكسب الشريك الوفي ثقة الزبون من خلال توضيح بكل شفافية هيكل الكلفة وإعلامه بانتظام عن تطور الكفاءات.
- استراتيجية المرونة والتي تسمح للشريك الوفي بتلبية رغبات الزبون في أسرع وقت.

ثانيا: الاختياراتالإستراتيجية الهامة

لا يمكن للشركاء المهمين الاستغناء عن إمكانيات الشركاء الأوفياء حيث نجد عدة استراتيجيات من بينها ما يلي:

- استراتيجية التجديد التي يوضح المورد من خلالها للاتجاهات التكنولوجية على الشريك المهم أن يتمكن من تحكم في التكنولوجيات للسيطرة على المنافسة.
- استراتيجية التنمية حيث نجد الشريك المهم يحفز على التنمية الداخلية بتطوير الاستثمارات ويعمل بالتنمية الخارجية عن طريق الاندماج والربط في أغلبية المشاريع المفتوحة.

المبحث الثاني: الإطار العام للشراكة الأورو متوسطية.

سعت دول أوربا جاهدة إلىإقامة صلات تعاقدية وثيقة مع دول جنوب وشرق المتوسط وذلك لأهمية موقعها الاستراتيجي، ويتمثل هذا الارتباط في الإعلان الرسمي عن مشروع الشراكة الأورومتوسطية، هذا المشروع وان اختلفت وتعددت دوافعه وأسبابه لكلا الطرفين يظل هدفه الأساسي هو تحويل حوض البحر المتوسط إلى منطقة حوار وتبادل واستقرار في كل المستويات الاقتصادية ،السياسية ،الأمنية والاجتماعية ، وذلك مرورا بالعديد من المؤتمرات نتج عنها عدة آثار وانعكاسات على كلى الطرفين.

([1])**نفس المرجع**، ص 14.

([2])نشام فاروق، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 77-79.

المطلب الأول: دوافع وأهداف الشراكة الأورو متوسطية.

إن توجه الاتحاد الأوروبيإلىإقامة شراكة مع دول جنوب و شرق المتوسط، ترجع إلى اعتبارات تاريخية وجغرافية ،لان معظم دول هذه المنطقة كانت مستعمرات للدول الأوروبية وبالتالي يمكنها من بسط نفوذها عليها في جميع المجالات هذا من جهة ،ومن جهة أخرى تعددت دوافع وأهداف الدول المتوسطية حول قيام هذه الشراكة.

الفرع الأول: مفهوم الشراكة الأورو متوسطية.

لطالما كان هناك تشاؤم وجدل حول الشراكة الأورو متوسطية وهذا لكون هذه الأخيرة غير متكافئة الأطراف، ومنه اختلفت تعاريفها من باحث لآخر حيث نجد من بين تعريفاتها:

- تعد اتفاق سواء استعملت الشراكة أو التعاون ، وهو جزء من برنامج التعاون المعروف والذي نصت عليه معاهدة روما عام 1957 ،والتي تضمنت إقامة علاقات اقتصادية بين دول حديثة العهد[1].
- كما يمكن تعريفها على أنها تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط سواء كانت أوروبية ،افريقية ،أسيوية ، وتضم هذه الشراكة دول الاتحاد الأوروبي وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه ، إضافة إلى تركيا وإسرائيل[2].
- أما مفهوم الشراكة الأورو متوسطية من وجهة نظر أوروبية: "هي توسيع الدعم الأوروبي للدول التي تعاني من مشاكل عديدة ، وذلك من خلال دعواتهم للدخول في النظام الرأسمالي العالمي ومواكبة التقدم الهائل والسريع في شتى الميادين ، والاندماج في الاقتصاد العالمي وفق لمنطق الانفتاح الاقتصادي والتجاري السائد في العالم اليوم"[3].
- أما المفهوم الشراكة من وجهة نظر الدول المتوسطية :"هي وسيلة مواكبة التحولات الجديدة في المنطقة ،مما يتطلب تغيرات جذرية في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، ويفترض أن تقوم الشراكة بين طرفين على مبدأ المصالح المشتركة، وعلى التقارب والتعاون في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية"[4].

الفرع الثاني: دوافع الشراكة الأورو متوسطية

ان الشراكة لم تكن يوما أمرا اختياريا بل هي ضرورة تحركها مجموعة من الدوافع يرضخ لها كل الأطراف، حيث أنه لطالما كانت المصالح هي التي تحكم المواقف والعلاقات بين الدول وبذلك اختلفت دوافع الشراكة.

أولا: دوافع شراكة الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية

لقد ادخل الاتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في علاقته مع الدول المتوسطية استنادا إلى مجموعة من الدوافع تمثلت في:

- يأتي على رأسها القرب الجغرافي ومشكلة الهجرة التي اعتبرتها أوربا مشكلة أمنية ، حيث بلغ عدد المهاجرين الرسميين لها 11 مليون مهاجر والسبيل الوحيد لإبقائهم في بلدانهم هو دعم التنمية في تلك البلدان وذلك بواسطة الإصلاحات الاقتصادية ومساعدتها على الانفتاح على العام الخارجي[5].

([1]) سوامس رضوان ، بقلول الهادي،**الاتحاد الاقتصادي لتجربة الشراكة العربية الأوروبية في ظل النظام العلمي الجديد**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروبية ، جامعة سطيف ، 2004، ص 97.

([2]) رعد الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي** ، دار رضا للنشر ، سوريا ، 2001، ص 324.

([3]) رقايقية فاطمة الزهراء،**الشراكة الاورو متوسطية(رهانات ،حصيلة وآفاق)** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة عنابة ، 2006، ص 20.

([4]) عراب رزيقة ،**محتوى الشراكة الأورو جزائرية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة سطيف ، 2006، ص 02.

([5]) إكرام عبد الرحيم،**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**، عربية للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص 245.

- الرغبةالأوروبية الكبيرة في لعب دور المؤثر في السياسات العالمية، والتحرير من القبضة الأمريكية والاستقلال بالقرار السياسي في مختلف قضايا الصراع العالمي[1].
- حاجة دول الاتحاد الأوروبيإلى فتح أسواق تجارية جديدة تستطيع من خلالها زيادة قدرتها التنافسية مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، لذلك عمدت دول الاتحاد الأوروبي من خلال مشروع الشراكة مع البلدان المتوسطية على إنشاء منطقة تجارية حرة ،والتي تهدف إلى ارساء التبادل التجاري وإلغاء الحواجز الجمركية[2].
- القناعة الأوروبية بالعجز عن مواجهة المخاطر التي تعترض حوض المتوسط دون إشراك الطرف الجنوبي، خاصة وأن هذا الأخير يشكل تهديدا مباشرا لأمن واستقرار الجانب الأوروبينظرا لما يسوده من أوضاع أمنية واجتماعية مزرية[3].
- تمثل دول المتوسط شريكا جوهريا لأوروبا ، لكونها مصدر أساسيللبترول والغاز الطبيعي.

ثانيا: دوافع شراكة الدول المتوسطية لدول الاتحاد الأوروبي

تأتي الدوافع المتوسطية ظرفية عكس الأوروبية وقصيرة المدى تحكمها الضرورة إلى التخلص من واقع أليم على جميع المستويات وتمثلت هذه الدوافع في:

- الحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتمويل مشاريعها، إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وخاصة الأوروبية منها .
- القناعة التامة بأن المتاح من اقتصاديات هذه الدول لا يكفي لتشكيل السوق الوطنية ومن ثمة فإن التكامل المحوري أو الإقليميهو الفرصة الباقية لتشكيل هذه السوق وتغطية ما هو مفقود فيها.
- الوزن السياسي الذي تتمتع به أوروبا و الذي يمكن أن يعود على الشريك العربي لمساندته لقضايا السلام في الشرق الأوسط ، خاصة بالنظر إلى الموقف الأمريكي الواضح والمتميز لإسرائيل .
- تعثر مشاريع التكامل المغاربية والعربية.
- الرغبة في الاستفادة من نقل التكنولوجيا التي تترجم على شكل مشاريع استثمارية والتي تحمل معها انتعاشا للاقتصاد الوطني وحلا نسبيا لمشكلة البطالة.
- فتح الأسواقالأوروبية أمام صادراتها الزراعية، وبذلك تضمن هذه الأقطار تحقيق فوائض كبيرة في مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي.

الفرع الثالث: مراحل الشراكة الأورو متوسطية

إن دول الاتحاد الأوروبي باعتبارها من القوى الدولية الصاعدة ،فقد سعت لتدعيم تجربتها الاتحادية، وتفعيل دورها العالمي من خلال السعي لاكتساب مجالات لأنشطتهاالإنتاجية ومبادلاتها الخارجية كسبيل لتدعيم مواقفها السياسية تجاه القضايا الإقليمية والدولية،و لمنافسة القوى الاقتصادية العالمية الأخرى.

إضافةإلىأنها تعرف تماما أهمية دول جنوب وشرق حوض البحر المتوسط بالنسبة إليها والتي تشكل البلدان العربية أبرزها و اعتبارها بوابة نحو العالم النامي ، فعمدت دول الاتحاد على إقامة الشراكة مع هذه الدول، التي مرت بعدد من المراحل كان فيها نوع من التقدم تارة والتراجع تارة أخرى[4].

([1]) سلامة وفاء ،**تأثير الشراكة الأورو متوسطة على التنمية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة عنابة ، 2006، ص 26.

([2]) على الحاج ،**سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، 2005، ص 197.

([3]) سلامة وفاء، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

([*]) **نسبة للوزير الفرنسي للعلاقات الخارجية** ،والتي تضمنت دعوة لانسحاب إسرائيل من الاراضي العربية المحتلة وحل مشكلة اللاجئين.

كما يمكن اعتبار وثيقة شومان(*)التي أصدرتها المجموعة الأوروبية في نوفمبر1970الحلقة الأهموالأولى في بداية العلاقات مع الجانب العربي، إلا أنه لم يكن لهذه الوثيقة صدى بسبب الموقف الأمريكي المعارض ، كما يمكن تقسيم الفترة التي مر بها الحوار الأوروبي العربي وصولا إلى الشراكة إلى مرحلتين.

- مرحلة الحوار للشراكة الأورو متوسطية:تميزت هذه المرحلة بالتعاون العربي الأوروبي وفق السياسة المتوسطية الشاملة المعتمدة سنة 1973 ،حيث وصلت العلاقات الأوروبية العربية إلى الحد الذي يمكن من خلاله اعتبار دول الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للوطن العربي(2).
- مرحلة الشراكة الاورو متوسطية: والتي بدأت مع مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 بمشاركة 27 دولة منها 15 دولة أوروبية و 12 دولة متوسطية، حيث تم وضع الخطوات الأولى وذلك بتأسيس نظام تعاون أقلمي وسياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي جديد يصل إلىإقامة منطقة تجارة حرة (*) أوروبية متوسطية سنة 2010.

لكن يبقى تقسيم الفترة ما بين (1973 -1990)إلى مرحلتين فقط غير دقيق ،إذ أن ملامح التعاون والتي سبقت مؤتمر برشلونة بدأت سنة 1969 من خلال اتفاقيات الشراكة المبرمة مع تونس والمغرب ،والتي فتحت المجال للسوق الأوروبية أمام سلعهما المصنعة ونصف مصنعة دون رسوم جمركية أما السلع الزراعية فخضعت لرسوم منخفضة.

كما يمكن اعتبار هذه الاتفاقيات بداية المرحلة الأولى، وتمثل المرحلة التي تلت الاتفاقيات المبرمة سنة 1976 مع أربع دول عربية هي: الأردن ، سوريا ، لبنان ، مصر سنة 1977، إضافة إلى بلدانالمغرب العربي.

أما المرحلة الثانية في التعاونفجاءت أوسع نطاق من اتفاقيات سنة 1969 ، وذلك بسبب التغيير السياسي الذي حصل في الموقف الأوروبي بعد حرب أكتوبر 1973 وأزمة النفط حيث بادرت المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى تغيير واضح في سياستها اتجاه الصراع في الشرق الأوسط واتخذت أول موقف يمكن اعتباره مستقلا عن الموقف الأمريكي بعد أن دعت في بيان أصدرته في 13 أكتوبر 1973 إلى وقف إطلاق النار وإجراء مفاوضات على أساس قرار مجلسالآمن(3)242 ، وفي مدة شهر من العام نفسه أصدرت المجموعة الأوروبية بيانا آخر تضمن عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة ووضع حد للاحتلال الإسرائيلي الناجم عن عدوان جوان 1967.

ثم المرحلة الثانية التي بدأت في الثمانينات حيث أعيدت في هذه الفترة صياغة الاتفاقيات الموقعة بحيث باتت الدول الأوروبية أقل انفتاحا على الدول العربية، إذ تم تضييق الخناق الاقتصادي الجمركي على هذه الدول مقابل منح تركيا وقبرص وإسرائيل أفضل الشروط ، خاصة وأن هذه المرحلة شهدت سعي إسرائيل للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

أما المرحلة الرابعة فبدأت في فترة التسعينات وذلك بانعقاد مؤتمر برشلونة سنة1995و ما تبعه من مؤتمرات ولقاءات، وأكدت أهمية الشراكة وضرورتها بالنسبة للجانبين العربي والأوروبي و من اجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح سواء كانت اقتصادية أو سياسية، خاصة وأن تكتلات التي قامت للتعاون أو الشراكة فيما بينها بدأت نتيجة إقامة علاقات مع دول أخرى لتحقيق مكاسب أكثر وضمان أسواق أوسع (1).

المطلب الثاني: مسار الشراكة الأورو متوسطية

لجأت بلدان الاتحاد الأوروبي إلى البحث عن سياسة جديدة خاصة اتجاه بلدان جنوب الحوض المتوسط ، حيث توجتسنة 1995 بمؤتمر برشلونة الذي تم فيه الإعلان عن قيان شراكة اورو متوسطية، وذلك بعد

([1])على الحاج، **مرجع سبق ذكره** ،ص 119.

ع (*) **منطقة التجارة الحرة** : هي الأكل الذي يتم بموجبه تحرير التجارة بين دولتين أو مجموعة دول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى ، مع احتفاظ كل دولة بتعريفها تجاه الدول خارج الشراكة.

(1) سميرصارم،**مرجعسبقذكره**،ص 106.

(2)سليمان المنذري،**السوق العربية المشتركة**، العربية للطباعة للنشر ، مصر ، 1999، ص 159.

تمهيد الأرضية لهذا المؤتمر بعدة اجتماعات ولقاءات وكان هذا منذ بداية التسعينات فاعتبرت الدول الأوروبية أن هذا المؤتمر هو عبارة عن نقطة انطلاق لتطوير مسيرة العلاقات الأوروبية العربية ولم تكتفي بهذا الحد فقط بل تبع هذا المؤتمر عدة مؤتمرات أخرى في فترات وظروف مختلفة[1].

الفرع الأول :مؤتمربرشلونة للشراكة الأورومتوسطية

تم عقد اجتماع على الصعيد الإقليمي في 27 و28 نوفمبر 1995 في برشلونة بإسبانيا حضره وزراء خارجية دول الاتحاد والدول العربية منها المتوسطية وغير المتوسطية حيث كان عددها 27 دولة حيث ضمن 15 دولة من الاتحاد الأوروبي(*)و12 دولة متوسطية(**)، وغابة عن هذا المؤتمر ليبيا بسبب العقوبات التي كانت مفروضة عليها[2].

وقد جاء هذا المؤتمر في توقيت مناسب ، وكرد فعل للتطورات والمتغيرات الدولية والإقليمية التي هيأت المناخ المناسب لطرح هذه الصيغة للتعاون الاورو متوسطي، لان التفكير في قضايا الأمن والتعاون الاقتصادي على مستوى إقليم البحر المتوسط لم يكن متاحا ولا مقبولا في ظل الحرب الباردة التي كانت تستقطب معظم دول البحر المتوسط[3] بين المعسكرين الشرقي والغربي في ذلك الوقت لذا جاء مؤتمر برشلونة تعبيرا عن وضع أساسي جديد للعلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق البحر المتوسط ، وتضمن المؤتمر ثلاث محاور أساسية تمثلت في:

أولا: الجانب السياسي والمالي

تركز الشراكة السياسية والأمنية على مبدأ تحقيق الأمنوالاستقرار وإقامة منطقة مشتركة للسلام في المتوسط ، من خلال تعزيز الحوار السياسي والأمني فيه، حيث وافقت الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة على تعزيز وتشجيع التعاون في ما بينها، وعلى مواصلة الحوار السياسي المتين واحترام مبادئ القانون الدولي، وأكدت ضرورة الاستقرار الداخلي والخارجي لدول المنطقة[4]كما تعهدت الدول المشاركة في المؤتمر على تطبيق المبادئ التالية:

- احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحق في ممارسات الحريات الأساسية[5].
- تعزيز الأمن في المنطقة من خلال منع انتشارالأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية بالانضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذه الشؤون كالوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة من بين الدول الأعضاء التي لم توقع على المعاهدة الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية[6].
- احترام جميع الحقوق المتعلقة بسيادة الدولة والوفاء بما تعهدت به الأطراف من التزامات وفق القانون الدولي، كحرية التعبير وحرية المساهمة في إحلال السلم وحرية الفكر والعقيدة والدين والقضاء على التمييز على أساس العرق والجنسيات واللغات والأديان[7].
- احترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدول المشاركة ومكافحة كافة مظاهر التعصب[8].

ثانيا: الجانب الاقتصادي والمالي

يمثل الجانب الاقتصادي والمالي البعد الأكبر في الاتفاقية وإن كان البعد السياسي والأمني البعد الأهم من وجهة النظر الأوروبية، وقد حدد إعلان برشلونة عدة أهداف وآليات بخصوص التعاون الاقتصاديبين

([1]) **نفس المرجع** ، ص 160.

(*) **دول الاتحاد**: النمسا، بلجيكا، الدانمارك، فلندا، فرنسا ، ألمانيا، اليونان، ايرلندا ، ايطاليا ، لكسبورغ ، هولندا ، البرتغال ، بريطانيا، اسبانيا ، السويد.

(**) **الدول المتوسطية**: الجزائر، قبرص ، مصر ، إسرائيل ، الأردن ، مالطا، المغرب ، فلسطين، سوريا ، تونس ، تركيا.

([2]) على الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص 202.

([3]) سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية الواقع والآفاق**، مركز الدراسات الوحدة العربية ، الإمارات ، 1999، ، ص 60.

([4])علي الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص 205.

([5])إكرام عبد الرحيم ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 249.

([6]) فتح الله ولعلو،**المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية** ، دار توبال للنشر ، المغرب ، 1997، ص 91.

([7])على الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص 205.

([8])سمير محمد عبد العزيز ،**التكتلات الاقتصادية في إطار العولمة**،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر،2001، ص 247.

المجموعة الاقتصادية الأوروبية و بين دول جنوب المتوسط ،حيث كان أهم هذه الأهداف هو بروز التوجهات نحو إنشاء منطقة التبادل المتحرر من الحواجز[1].

وعموما ما تضمن الإعلانفي جانبيه الاقتصادي والمالي النقاط التالية: [2]

- إنشاء منطقة التجارة الحرة بحلول سنة 2010، تزيل من خلالها كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تشكل عائق في التجارة بين الدول المعينة.
- تنمية إمكانيات البحث والتأهيل العلمي وتبادل المعلومات ونقل الخبرة من أجل دعم جهود التعاون والتكامل الثنائي الإقليمي من أجل اغناء الشراكة الإقليمية.
- دعوة المؤسسات إلىإقامةاتفاقيات ثنائية حول عدد المسائل ذات الاهتمام المشترك كبراءات الاختراع،...الخ.
- تقديم دول الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية إلى الدول المشاركة تكون على شكل قروض يمنحها المصرف الأوروبي للاستثمار بموجب اتفاقيات بين دول الأعضاء.

ثالثا: الجانب الاجتماعي والثقافي

نظرا لأهمية الجوانب الاجتماعية والثقافية في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي فقد اهتمت الشراكة بهذا الموضوع ، وقامت بتحديد أهداف وأولويات التعاون الاجتماعي والثقافي فيما يلي[3]:

- تعزيزسبل الحوار واحترام الثقافات كشرط مسبق بين الشعوب والتأكيد على الدور الهام الذي ينبغي أن تلعبه وسائل الإعلام في هذا الإطار.
- التأكيد على أهمية قطاع الصحة، وتطوير الموارد البشرية مع ضرورة احترام الحقوق الاجتماعية والإنسانية.
- تشجيع اللقاءات بين الشباب والامتزاج الحضاري والتبادل وفق برامج تعاون تهدف إلى دفع العلاقات بين الطرفين عبر الجامعات كالجامعة المتوسطية والاتحادات التجارية العامة والخاص.

الفرع الثاني: المؤتمرات اللاحقة للشراكة الأورو متوسطية

لقد عقدت مجموعة من المؤتمرات بعد برشلونة، وكان لكل مؤتمر هدف وأسباب من وراء قيامه وتمثلت هذه المؤتمرات في: [4]

- مؤتمر ماطا**:** انعقد في الفترة ما بين 15 و16 أفريل 1997 بهدف إيجاد قاعدة مشتركة للتفاهم ولتحديد سياسات الاقتصاد الواجب إتباعها للدول المرشحة للشراكة والسعي لتحويل منطقة المتوسط إلى تجارة حرة وانعقد هذا المؤتمر في أجواء سياسية متوترة نتيجة التصعيد والخلافات التي كانت قائمة بين تركيا واليونان، وتعثر عملية السلام في الشرق الأوسط.
- مؤتمر باليرمو:عقد في ايطاليا بين 3و4 جوان 1998، وقد ناقش المؤتمر ما أهملته المؤتمرات السابقة في وضع شروط و معايير تهدف إلىإقامة شراكة حقيقية ومتكافئة تركز على أهميةإتباع سياسات الإصلاحالاقتصادي في الدول المتوسطية ،كما ناقش مسائل الأمن والاستقرار والإرهاب.
- مؤتمر شتوتغارت:عقد هذا المؤتمر في ألمانيا ما بين 16 و15 أفريل 1999، وقد حضرت في هذا المؤتمر ليبيا لأول مرة من أجل المشاركة في أعمال مؤتمرات الشراكة الأورو متوسطية وركز هذا المؤتمر على النقاط التالي:

([1])محمد مدحت عزمي ،**الواردات والصادرات والتعريفية الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة**، مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية ، مصر،2002، ص 282.

([2]) أحمد السيد النجار وآخرون ، **التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة** المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الأردن ، 2004، ص 68.

([3]) رعد الصرن،**مرجع سبق ذكره** ، ص 435.

([4]) سمير صارم ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 205.

- ضرورة إنشاء منطقة تبادل حر أورو متوسطي بحلول سنة 2010 وتدعيم التعاون الجنوب مع الجنوب بوجه عام.
- تشجيع التوافق في مجال التعاون الجمركي وكذلك تشجيع القطاع الخاص.

وقد سبق هذا المؤتمر لقاء تنسيقي عربي انعقد في القاهرة ما بين 10 و15 جانفي 1998 وأوصى بما يلي:

- التوصية بالاستفادة من تطبيق قاعدة التراكم بين الدول العربية المتوسطية عند التصدير إلى دول الاتحاد الأوروبي في إطار منطقة عربية حرة.

- لتقدم إلى الجانب الأوروبي بمشروع التنسيق فيما بين الدول العربية المتوسطية للحصول على التمويل والخبرة والمشورة اللازمة.

- مؤتمر مرسيليا: انعقد ما بين 15و16 نوفمبر 2000، كغيره من المؤتمرات فقد كان المسعى منه هو تكريس المسار البرشالوني في مختلف أبعادالاستراتيجية، حيث اتفقا لوزراء على ضرورة تكثيف التعاون لمكافحة الإرهاب، مع التأكيد على أهميةإنشاء ميثاق أورومتوسطي لدوره الفعال في تنمية الثقة وتفعيل الاستقرار في المنطقة.
- مؤتمر بروكسل:عقد في بروكسل، عاصمة الاتحاد الأوروبي في 05 نوفمبر2001، وقد عرف هذا الاجتماع تطورا بارزا في السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية، إضافة إلى انه ركز على موضوع الإرهاب ومقاومة الاحتلال، ومطالبة البلدان العربية الدول الأوروبية بعدم خلط الإرهاب بالإسلام.
- مؤتمر فالنسيا:عقد في 22 و23 أفريل 2002 في اسبانيا وتميزت هذه الفترة بتأجج أعمال العنف بالشرقالأوسط ، ولم يسلم المؤتمر في تبعات الصراع بتلك المنطقة، حيث أنه لما تناول ممثل إسرائيل الكلمة انسحب مندوبوا الدول العربية.

وبعيدا عن ذلك فقد تبنى المؤتمر بالأغلبية خطة عمل رامية إلىإنعاش الفضاء الاورو متوسطي بالإضافةإلى بعض المبادرات والمقترحات على الصعيد السياسي والمؤسساتي كإنشاء برلمان أور ومتوسطي[1].

- مؤتمر باليرمو:عقد هذا المؤتمر في 07 جويلية 2003 تم فيه تبنى بروتوكول جديد الذي يتضمن العديد من المزايا مقارنة بالقواعد السابقة، بالإضافةإلى تبنيمجموعة من التوصيات الرامية إلى تبسيط إجراءات عبور الحدود والجمارك في منطقة المتوسط.
- مؤتمر اسطنبول:تم تبني بروتوكول هذا المؤتمر المنعقد في 04 جويلية 2004 بخصوص تحرير الخدمات في مؤتمر جمع وزراء التجارة الأورو متوسطية حيث مهد هذا المؤتمر إلى القواعد الخاصة باتفاقات التكامل الاقتصادي الخاصة بالخدمات والاستثمارات ، كما تم تحقيق الانسجام والتقارب بين التشريعات والاعتراف المتبادل بالمعايير المتعلقة بالتجارة في المنطقة الأورو متوسطية .
- مؤتمر لكسمبورغ :عقد في 30 و31 ماي 2005، حيث حاول هذا المؤتمر تصفية الفجوة بين الأعراض المعلنة للشراكة وبين السياسات المطبقة مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات الخاصة بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد، كما حاول تقديم المساعدات بتوفير فرص العمل وتحقيق نمو اقتصادي مستديم وهذا بإنشاء بنك الأورو متوسطيللتنمية
- قمة برشلونة:جاءت هذه القمة في 25 و20 نوفمبر2005 لتقييم التعاون بين الجنوب والشمال المتوسطي بعد مضي 10 سنوات وما يجب الإشارة إليه هو تغيب الزعماء العرب عن القمة.

(1) إمزلين سليم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 52.

- قمة باريس:طبعت هذه القمة المنعقدة في إطار الشراكة الأورو متوسطية في 13 جويلية 2008 العلاقات الأورو متوسطيةبدينامكية السياسة الجديدة ، وفي باريس قررالاستفادة من العناصر المثمرة في قمة برشلونة وتعزيزها من خلال تقويم علاقاتهم وإدماج المشاركة المثلى في المسؤولية في إطار التعاون المتعدد الأطرافو توفير فوائد ملموسة لمواطني المنطقة[1].

المطلب الثاني: تقييم الشراكة الأورومتوسطية

تتضمن الشركة الأورو متوسطية العديد من المصالح لكل من الطرفين من دول المتوسط إلا أنه من الملاحظ أن مصالح الدول الأوروبية تبدو أكثر من مصالح باقي الدول المتوسطية ،ومن ثمة يمكننا القول أن مزايا هذه الشراكة لصالح دول الاتحاد الأوروبي، وفي مايلي سنحاول تبيين الآثار الايجابية والسلبية للشراكة الأورو متوسطية.

الفرع الأول: الآثار السلبية للشراكة الأورو متوسطية

من بنود الاتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية التي أبرمت مع بعض الدول العربية يتضح لنا أن هذه الاتفاقية تحتوي على العديد من التنازلات من قبل الدول العربية مقابل مكاسب أكبر لدول الاتحاد الأوروبي ومن ثمة يمكن استخلاص بعض الآثار السلبية نذكر منها ما يلي[2]:

- محدودية الفائدة المحققة من الشراكة الأورو متوسطية نتيجة لغياب التكامل العربي في هذه المفاوضات، فالتفاوض بين الاتحاد الأوروبي كقوة ومجموعة من الدول من ناحية وبين كل دولة عربية على حدى من ناحية أخرى لغير صالح الدول العربية.
- نقل بعض الصناعات الأوروبية والتي تستغني عنها دول الاتحاد الأوروبي وليست بالضرورة التي تحتاجها الدول المتوسطية.
- تخفيض العائد من حصيلة الجمارك نتيجة إلغاء العديد من التعاريف الجمركية طبقا لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، سوف يؤدي إلى تخفيض إيرادات الموازنة العامة للدول المتوسطة.
- احتمال زيادة العجز في الميزان التجاري لزيادة الواردات من السلع الرأسمالية و مداخلاتالإنتاج بمعدلأعلى من زيادة الصادرات في المدى القصير والمتوسط.
- ضعف الاستثمارات الاتحاد الأوربي في معظم الدول العربية المتوسطية بالمقارنة مع العديد من الدول في المناطق الأخرى،ويرجع ذلك إلى عدم وجود الشفافية وغياب النظام المؤسساتي المناسب لحماية المستثمر الأجنبي.
- ضعف المساعدات المالية والمعونات الفنية المقدمة للدول المتوسطية النامية والمشاركة في الاتفاقية ،فالمبلغ المخصص لهذه المساعدات و الذي بلغ 3.435 مليار اورو كانت كلها تعهدات أما المبلغ المتصرف فيه فعليا في هذه المساعدات فلم يتجاوز 26%.

الفرع الثاني: الآثار الايجابية للشراكة الأورو متوسطية

طبقا لأهداف اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية والاتفاقيات الثنائية التي تم التوقيع عليهابين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المشاركة يمكن استخلاص بعض الآثارالايجابية فيما يلي:

- تعزيز العلاقات السياسية الدبلوماسيةوإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد الأوروبي و الدول العربية المشاركة في هذه الاتفاقية.
- خلق مناخ مناسب للاستقرار السياسي والسلام في منطقة الشرق الأوسط، وحل العديد من القضايا السياسية والأمنية الموجودة في المنطقة.

([1]) **نفس المرجع** ، ص 53.

([2]) بغداش عبد الكريم ،**انعكاسات القانون الأورو متوسطي على الشركات العربية** ،مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين ، تفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة ، سطيف ، 2004، ص 46.

- التحرر التدريجي للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- خلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى الحد من البطالة وزيادة الرخاء في الدول المتوسطية النامية.
- تقديم الخدمات المختلفة في مجال التعليم وتدريب المهني و تعزيز القدرة البحثية في الدول المتوسطية النامية.
- تقديم خدمات مختلفة لمنع التدهور البيئي والسيطرة على التلوث وضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بهدف ضمان التنمية المتواصلة ، وذلك في العديد من المجالات مثل إدارة الموارد المائية وإدارة الطاقة والبيئة للمناطق الشاطئية وغيرها من المجالات الأخرى.

-زيادة المساعدات المالية والمكونات الفنية التي ستحصل عليها الدول النامية المتوسطية، وقد قدرت بـ 3.435 مليار اورو ، خصص للدول العربية منها حوالي 2.580 مليار اورو، أي ما يعادل 75% من المبالغ المخصصة لدول شمال وجنوب المتوسط[1].

المبحث الثالث:أساسيات الشراكة الأورو جزائرية

إن العلاقات الأوروبية الجزائرية ترجع إلى الستينات، حيث كانت الجزائر مرتبطة بعلاقات تجارية لم ترقى إلى المستوى التعاون ،بل انحصرت في التبادل التجاري الذي كان مهما إلى حد ما ومع دخول الجماعة الأوروبية في تنفيذ سياستها الشاملة، اعتبرت الجزائر شريكا مهما مما أدى إلى الدخول في مفاوضات انتهت بالتوقيع على اتفاقية الشراكة ،والجزائر باعتبارها دولة متوسطية أقبلت على مشروع الشراكة لعدة أسباب أملا منها في تحقيق أهداف محددة تخللتها عراقيل عديدة نتج عنها آثار سلبية وايجابية.

المطلب الأول: المحاور الرئيسية وشروط نجاح الشراكة الأورو جزائرية

تحدت العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي منذ الستينات مرورا باتفاقيات التعاون سنة 1976 وصولا إلى اتفاقية الشراكة التي تم التوقيع عليها في فلنسيا بإسبانيا في أفريل 2002.

الفرع الأول: المحاور الرئيسية للشراكة الأورو جزائرية

لقد تضمنت اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي العديد من المحاور تناولت مختلف المبادئ المصرح بها في إعلان برشلونة ،والتي مست أكثر الجانب الاقتصادي والزراعي والتجاري بالإضافة إلى الجانب السياسي.

اولا: طبيعة العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية

يساهم تحليل خصوصية العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية الاقتصادية في تفسير عدم وجود اتفاقية شراكة بين الجانبين خلال الستينات على غرار المغرب وتونس واختلاف تأثير اتفاقية التعاون لسنة 1976 بالمقارنة مع نفس الاتفاقية بين المغرب وتونس.

ويمكننا تفسير الطابع الخاص بين الجزائر والمجموعة الأوروبية من خلال أربعة عناصر هي[2]:

- العنصر الأول:المرحلة الاستعمارية التي وضعت الاقتصاد الجزائري في ارتباط مباشر مع حركة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وأخذت هذه المرحلة طابعا رسميا من خلال اتفاقيات "افيان" في 19 مارس 1962 ،والمتعلقة باستقلال الجزائر في إطار الارتباط الاقتصادي تجاه فرنسا وبالتالي أوربا.
- العنصر الثاني: مغادرة المعمرين الفرنسيين للجزائر بعد فشل العمليات الإرهابية للمنظمة السرية الاستعمارية، أدت هذه المغادرة إلى تحويل جذري للإنتاج الجزائري بسبب ترك المؤسسات التي كانوا يتحكمون فيها شاغرة والأراضي الفلاحية التي تحولت بمبادرة عفوية للعمال الفلاحينإلى أراضي خاضعة لنظام التسيير الذاتي.

([1]) سلوى محمد مرسي ،**الشراكة الأوروبية العربية مالها وما عليها وسبل تفعيلها**، مداخلة ضمن الملتقى الدوليحول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الاورو متوسطية ، جامعة سطيف ، 2004،ص 20.

([2]) فتح الله ولعلو ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص100، 101.

- العنصر الثالث: إن الارتفاع السريع للصادرات الجزائرية من النفط والغاز أدى إلى تأكيد الاتجاه المتعلق بتقليص مكانة المواد الفلاحية في المبادلات التجارية الجزائرية الأوروبية.

وذلك لان اكتشاف الموارد الهيدروكربونية أعطى للجزائر خلال السنوات الأولى من استقلالها إمكانية كبرى في علاقتها الخارجية ومكنها من الحصول على مركز امتياز عن باقي مراكز أقطار المغرب العربي.

- العنصر الرابع: أصبحت العلاقات بين الطرفين ناتجة عن تداخل عدة قوى متناقضة عن الجهة المتولدة من الإرث الاستعماري الذي أدى إلى دمج الاقتصاد الجزائري في خلية المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومن جهة ثانية تحول علاقات الملكية في المحيطالزراعي الجزائري بعد تخلي المعمرين عنه تقوية المد التحرري في الميدان الاقتصادي وارتفاع سعر البترول، كلها عناصر ربطت المبادلات الجزائرية الأوروبية بنموذج المبادلات في المجموعة والأقطار العربية البترولية.

وهكذا استطاعت الجزائر التملص من توقيع اتفاقية شراكة مع المجموعة الأوروبية على غرار المغرب وتونس، وتمكنت من رفض مطالب المجموعة مع استمرار الحصول على الافضليات الجمركية نحو المجموعة التي ورثتها عن الحقبة الاستعمارية و أكدتها اتفاقيات "إفيان" بالنسبة للسوق الفرنسية، ولكن بعد نهاية الستينات قررت بعض البلدان الأوروبية وخاصة ايطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح الأفضليات للمواد الجزائرية الزراعية،الأمر الذي جعل الجزائر تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية،لتصل إلى اتفاقيات سنة 1976 لتندمج مع البلدان المتوسطة التي عقدت نفس الاتفاقيات مع المجموعة الأوروبية، و بشكل عام فإن الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك للجزائر حيث وصلت صادرات الجزائر للاتحاد الأوروبي إلى 61.7% خلال الفترة من (2001-2005)[1].

ثانيا:مضمون اتفاقيةالشراكة الأوروجزائرية

وقعت الجزائر مع المجموعة الأوروبية في أفريل 2002، من قبل الرئيس عبد العزيز بلخادم وزراء خارجية الدول الأوروبية على مضمون اتفاقية الشراكة والمتمثل في مايلي:

1- المحور الاقتصادي:اهتم بتعميق التعاون قصد دعم التنمية الاقتصادية والاهتمام بالنشاطات التي تعاني من مشاكل داخلية، إضافة إلى الاهتمام بالقطاعات التي تعمل على التسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصادي الأوروبي، والهدف من هذا التعاون هو إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي على مدى 12سنة في افاق2017 كما يهدف إلى تشجيع تكامل الدول المغاربية من خلال توطيد العلاقات فيما بينها[2].

2-حوار حركة السلع:تقوم منطقة التجارة الحرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بشكل تدريجي على مدة 12 سنة من بدأ تنفيذ الاتفاقية، حيث من خلال هذه الفترة يتم إلغاء جميع القيود الكمية على واردات كل من الطرفين، كما تلغي القيود والرسوم على الصادرات وعدم استعمال أي إجراءمالي يؤدي بأي شكل من الأشكالإلى التمييز بين المنتجات الصناعية والمنتجات الفلاحية، حيث يكون التحرير كلي بالنسبة للأولى وتدريجي بالنسبة للثانية[3].

3- محور الخدمات التجارية وحركة رؤوسالأموال :ركز الطرفان على توفيرمناخ ملائم للاستثمار وتهيئة الظروف المواتية لحركة الأموال،وذلك للمساهمة في حالة ظهور مشاكل في ميزان المدفوعات لأحد الطرفين إلى اعتماد معايير تعديليه علىالعمليات الجارية التجاريةأو المالية قصد التمكن من إعادة التوازن.

([1]) **نفس المرجع** ، ص 103.

([2]) بن حبيبة عبد الرزاق ،حوالف رحيمة ، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

([3])عبيدكمال،**الشراكةالاوروجزائريةالواقعوالتحديات**،مذكرةماجستير غيرمنشورة،تخصصاقتصاددولي،كليةالعلومالاقتصاديةوعلومالتسيير،جامعةشلف، 2006،ص 100.

4- المحور السياسي والأمني:من خلال تمكين كل طرف من حرية اختيار النظم السياسية في ظل سيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، بالإضافةإلىإقامة مجتمع مدني في الجهتين وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والعمل على الحد من التسلح وجعل المنطقة في حالة امن واستقرار[1].
5- التعاون الاجتماعي الثقافي:حيث شجعت الاتفاقية على مبدأ الحوار بين الثقافات والأديان كوسيلة للتفاهم بين الطرفين كما اهتمت بتنمية قضايا الشباب ومنظمات المجتمع المدني وقضية العلاقة بين الصحة والتنمية.
6- التعاون المالي:من خلال مساهمة الاتحاد الأوروبي في تمويل الاصلاحاتالهيكلية للاقتصاد الوطني وإعادة تأهيل المؤسسات وترقية الاستثمارات ومتابعة آثار إنشاء منطقة التبادل الحر.

الفرع الثاني: شروط اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

تعددت الشروط بين الطرفان الجزائر والاتحاد الأوروبي حيث تلتمس سبعة شروط أساسية تمثلت فيما يلي[2]:

- الشرط الأول: ويتمثل في الاستقرار الأمني حيث يعتبر الأمن من الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية كما يتضمن هذا الجانب أمن الأشخاص والممتلكات و للإشارة فإن الجزائر عاشت عشرية كاملة غير آمنة، وهو ما جعلها تعيش في وضع شبه حصار خارجي بسبب مقاطعة الكثير من الشركات الرسمية والخاصة ورؤساء الأعمال للاقتصاد الجزائري بالإضافةإلى تدهور الأوضاع الداخلية وهجرة سكان الأرياف لذلك فإن الشراكة تتطلب الأمن والاستقرار الدائم .
- الشرط الثاني يتمثل في الاستقرار السياسي ويعتبر استقرار المؤسسات عاملا مهما في تنفيذ الاستراتيجيات الاقتصادية، والمعلوم أنه في بلد مؤسساته غير مستقرة فإن الفوضى تعم كل القطاعات الناشطة فيه، ويصبح توالي الحكومات جد مكلف نتيجة ما ينجر عنه من تغيير للسياسات الاقتصادية، والجزائر عانت من مشكل عدم الاستقرار السياسي خلال عشرية كاملة إلا أنه في سنة 1998 بدأت بمسار التصحيح المؤسساتي نتيجة الاقتناع بأن استقرار المؤسسات السياسية يمكن ان يضمن انعكاسات ايجابية على الشراكة ومن ثمة على التنمية الاقتصادية.
- الشرط الثالث يعمل على تقليص درجات الفسادويعد ظاهرة علمية تعاني منها كل دول العالم لكن بدرجات متفاوتة وقائمة الفساد غير محدودة وهي تتضمن الرشوة ، الابتزاز ،استغلال النفوذ والمحسوبية...الخ.
- الشرط الرابعيتمثل في تشجيع نظام إصلاح البنوكبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر منذ سنة 1994 إلاأن نظام البنوك لم يطرأ عليه تغيير جوهري خاصة في نظام المعاملات واغلب البنوك لا ترتبط وحداتها مع بعضها البعض بشبكة المعاملات الفورية فيما يتعلق بسحب الأموالأوإيداعها فالمستثمرين الأجانب الذين يمكن أنيتقدموا للاستثمار في الجزائر لأنه يجب أن يكون في استقبالهم جهاز يسهر على توفير كل المعطيات الاقتصادية الاجتماعية .
- الشرط الخامس هو تدعيم المنشآت القاعدية حيث تعتبر المنشآت القاعدية اقتصاديا بأنها حياة الأنشطة الاقتصادية، فمحاور الطرق الكبرى وخطوط السكك الحديدية والمطارات والموانئ والسدود من العناصر الأساسية في الدراسات التقنواقتصادية للمشاريع الاستثمارية. [3]

لذلك يجب إنشاءالطرقات عبر مختلف أنحاء الوطن، كما ينبغي إعادة الحياة إلى بعض الموانئ التي تشتغل بطاقتها الدنيا وربطها بشبكات النقل البحري واستغلال المطارات العسكرية .

([1]) قدى عبد المجيد ،**الجزائر ومسار برشلونة -الفرص والتحديات-**،مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربيكآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ،جامعة سطيف ، 2004، ص 04.

([2]) دربال عبد القادر ، زايدي بلقاسم ، **آفاق الشراكة الأورو جزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، العدد 01، 2002،ص 04.

([3]) **نفس المرجع** ، ص 05.

- الشرط السادس: يتعلق بمؤسسات مراقبة النوعية، وذلك باحترام المنافسة وتحديث القوانين فياقتصاد متفتح وتزداد أخطار تسربات السلع الغير الصالحة خاصة في بيئة يصعب التحكم فيها بفعل أشكال الفساد ومنه فان المؤسسات مراقبة النوعية والقياس لا بد أن تكون قوية ومنتشرة عبر المعابر الجمركية، كما يجب أن تشمل كافة المجالات من نوعية القياس ،بالصحة ،البيطرية...الخ.
- الشرط السابع: تطوير تكنولوجيات الاتصال والمعلوماتيةبالرغم من التوسع الكبير في الشبكة الوطنية إلا أن الطلب على خطوط الهاتف ظل أكبر من العرض أمام التطور الهائل في تقنيات الاتصال و التزايد المستمر في حجم الطلب خاصة بعد التوجهات الجديدة وانفتاح السوق الجزائرية كما أن توفير المعلومات أمر في غاية الأهمية وذلك بتطوير قاعدة البيانات من خلال محطة مركزيةالأنترنت.

المطلب الثاني: دوافع وعراقيل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

إن إتفاق الشراكة الموقع بين كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر في افريل 2002 لم يكن وليد الصدفة بل نتيجة لعدة حوارات ومفاوضات برزت خلالها دوافع مختلفة لكل شريك، كما واجهت هذه الشراكة مجموعة من عراقيل سنتطرق إليها.

الفرع الأول: دوافع اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

لقد تعددت الدوافع التي اتخذتها الجزائر من أجل قيام شراكة مع الاتحاد الأوروبي فنجد منها دوافع داخلية وأخرى خارجية.

أولا: الدوافع الداخلية

تعتبر الوضعية الاقتصادية المتدهورة في الجزائر السبب الأول في توجهها نحو الشراكة الاورو جزائرية حيث يمكن توضيح ذلك من خلال [1]:

1- ضعف تمويل مسار التنمية:منذ أواخر الثمانينات بدأت الجزائر في إتباع برامج تصحيحية لمسارها الاقتصادي حيث انصبت هذه البرامج بشكل رئيسي في تقليص حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي، من خلال إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي ترتب عنها:

- غلق الوحدات الاقتصادية العمومية التي كانت تشغل عبأ على الخزينة العمومية حيث حُلة 363 مؤسسة عمومية.
- إعادة تنظيم القطاع الصناعي عن طريق إنشاء فروع أخرى.
- تقليص عدد العمال بحيث ارتفعت معدلات البطالة.

2- أسعار الصرف:تعاني الجزائر من ضعف في صرف العملة، إثر انخفاض قيمة الدينار بحوالي 03 أضعاف حيث كان 7.36 دينار جزائري يساوي 01 دولارسنة 1989 ثم انتقل في نهاية 1997 من 65.2 دينار جزائري للدولار الواحد إلى 58.4 دينار للدولاراالواحد في بداية 1998 وذلك بزيادة قدرها 04%.

3- المنشآت القاعدية:وتمثلت في جوانب رئيسية هي:

- الأمن المائي:إذ يعتبر من أهم المفاهيم الاقتصادية الجديدة ونقصد به معرفة واقع الثروة المائية من حيث مخزونها وتنوع مصادرها، وكيفية تحسين نوعيتها حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة 85% من مياه الحوض المتوسط متوفرة ببلدان الشمال و 15% متوفرة بالجنوب.
- النقل:تعاني الجزائر تخلف كبير في مجال النقل رغم حيويته وضرورته.
- الزراعة:تستورد الجزائر معظم المنتوجات الزراعية من الخارج، وتقدر بحوالي ثلاث أرباع من الاحتياجات الغذائية وهذا ما جعلها في تبعية مستمرة.
- الاستثمار: يعتبر جانب الاستثمار في الجزائر ضعيف وذلك بسبب تدخل الدولة في توجيهه رغم محاولة استدراكه، في أواخر الثمانينات عن طريق إتباع برامج تصحيحية يركز معظمها على تقليص حجم تدخل

(1) عبيد كمال ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 96.

الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال الخوصصة وسياسة تحرير الأسعار وإصلاح نظام المالي والبنكي، كما وضعت قوانين وتشريعات خاصة في تشجيع الاستثمار الأجنبي، منها قانون تنظيم الاستثمار الأجنبي سنة 1993.

- الميزان التجاري الدولي:منذ عدة سنوات والجزائر تحاول أن تحسن صادراتها خاصة الصادرات خارج قطاع المحروقات والتي عرفت تناقصا مستمرا في سنة 1994، ويعود سبب ذلك إلى أن هذا النوع من الصادرات يعاني مشاكل عديدة تتمثل في النوعية والأسعار ، بالإضافة إلى نظام التفضيلات التي تمارسه الدول المتقدمة على تجارتها الخارجية، أما في ما يخص الواردات الجزائرية فتتمثل في آلات صناعية ومعدات شبه مصنعة ومواد غذائية[1].

ثانيا:الدوافع الخارجية

يندرج موضوع الشراكة في إطار المسعى العالمي الهادف إلىإحداث تكتلات إقليمية ذات طابع دولي يسيرعلى نظام اقتصاد هذه التكتلات، لذا فإن الاندماج فيها ضروريا.

وبما أن الجزائر بلد متوسطي فهي معنية بمسعى التعاون الذي تم إنشاؤه في 2010 المبني على التبادل الحر وعلى إلغاء الحواجز الجمركية بين الشركاء، إضافة إلى أن البيئة الاقتصادية الدولية التي أتتفي الألفية الثالثة ستكون بيئة عملاقة وعلى الجزائر في هذه الحالة أن تقوم بإعادة ترتيب أوضاعها للتعامل مع هذه البيئة الجديدة ويتوجب عليها أن تلتحم في كيان أكبر كالكيان المغربي أوالعربي أوالأورو متوسطية[2].

الفرع الثاني: عوائق اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

إن الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في مختلف القوانين المتعلقة بالشراكة والتي مست كل القطاعات الحيوية في البلاد بطريقة أو بأخرى لمحاولة النهوض بالاقتصاد الجزائري كان لها صدى في دعم مسار الشراكة إلىالأحسن لكن بالمقابل تعرضت هذه الشراكة إلى جملة من العوائق تمثلت في:[3]

أولا : عوائق المتعلقة بالوضعية الأمنية والاجتماعية

لقد كان للوضع الأمني والاجتماعي في الجزائر دور كبير في عرقلة مسار الشراكة الاورو جزائرية وتجسد ذلك في:

1- الأوضاعالأمنية: ان النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية مرهون بمدى استقرار الأوضاعالأمنية والسياسية حيث أن المستثمر الأجنبي يقوم بتقييم الوضعية الأمنيةلأي دولة يريد الاستثمار فيها قبل اتخاذ قرار الاستثمار، فالجزائر عانت أزمة حادة تعود إلى احداث أكتوبر 1988 وبعدها تلتها أحداث أخرى زادت من حدة الأزمة وخطورتها وتسببت في إفساد صورة الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي ،ورغم المجهودات التي قامت بها الجزائر كالوئام المدني والمصالحة الوطنية ...الخلإظهار صورة حسنة عن الجزائر إلا أن وسائل الإعلام الأجنبية تقدم أخبار مبالغ فيها وتشوه صورة الجزائر.

2- الأوضاع الاجتماعية:إن من بين العوامل التي تحدد جاذبية البلد أو عدم جاذبيته للقيام بالاستثمار نجد المستوى المعيشي للسكان داخل البلد المضيف، وبما أن الجزائر تصل إلى مستوى ضعيف من شانه عرقلة عملية الاستثمار فإن هذا سيبقى حاجزا أمام المستثمر المحلي والأجنبي رغم الامتيازات التي قد يحصل عليها من طرف الدولة.

ثانيا: عوائق متعلقة بالوضعية الاقتصادية

([1]) فتيحة مباركي ،**الجزائر والشراكة الأجنبية**، جريدة اليوم، الجزائر ، العدد 1449،الصادرة في 14-03-2009، ص 16.

([2])عبيد كمال ،**مرجع سبق ذكره**، ص 97.

([3]) بن عزوز محمد ، **الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها وآفاقها**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة الجزائر ، 2001، ص ص 177،176.

لقد كانت الوضعية الاقتصادية الجزائرية سبب من أسباب عرقلة قيام الشراكة الاورو جزائرية وذلك من خلال[1]:

1- النقائص المسجلة على المستوى البنكي والمالي:إن المنظومة البنكية الجزائرية تعاني في هياكلها، إذ لازالت مهام البنوك الجزائرية تقتصر فقط على توزيع القروض ،الإضافةإلى مشكل السيولة الذي تعاني منه وعدم الوفاء بكل الالتزامات في مجال منح القروض، حيث يعد كل هذا عقبة أمام الاستثمار هذا من جانب ومن جانب آخر فالقطاع المالي لهو نقائص هامة في الجزائر مع غياب آليات البورصة على الرغم من وجودها.

2- ضعف الإعلام الاقتصادي :إن الإعلام الاقتصادي لم يثبت بعد فعاليته في الواقع وذلك كون الجزائر لم تهيئ ولم تتخذ تدابير لازمة للتعريف بوضعيتها، ومن ثم لم تصل إلىإعلامالأجانب فيما يتعلق بهذا الأمر.
3- البيروقراطية: إن البيروقراطية السائدة وكذا سوء تسير الإدارةوالتحيز كلها نقائص تنقص من بنية الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

ومن كل هذا يمكننا القول أن الاقتصاد الجزائري يواجه صعوبات يمكن حصرها فيما يلي:
-عدم الاستقرار التام لسعر الصرف بالنسبة للدينار نظرا لان قيمته تحددها عوامل خارجية
-ضعف الجهد الضريبي الكلي.

ثالثا: عوامل أخرى لاتفاقيةالشراكة الأورو جزائرية

لقد واجهت الشراكة الأورو جزائرية جملة من العوائق المختلفة نذكر منها عوامل أخرى أبرزها ما يلي:
1- مشكل العقار[2]:إن اغلب المستثمرين يعتبرون أن العقار الصناعي يمثل الشرط الأول الأساسي لتحقيق الاستثمار ومن جملة المشاكل التي يتعرض لها المستثمرين نذكر ما يلي:

-الانتظار الذي يتعدى السنة والمتعلق برد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي للمشروع.
-عدم التوافق بين نوعالنشاط المراد إقامته والعقار الصناعي المخصص لذلك النشاط.
-التسيير غير الفعال والإهمال للعقار والتأخير في تسليم عقود الملكية.
-انعدام الأمن في المناطق الصناعية.

لذلك وجب على الجزائر أن تسعى جاهدة لتدارك هذه المشاكل وبالتالي تكون لها فرصة أكبر لجذب الاستثمار.
2- مشكلالإدارة: إن أول عائق يواجه المستثمر المحلي أو الأجنبي هو الإدارة، فهو يعتبر اليوم بمثابة مؤشر أساسي في الحكم على المناخ الاستثماري في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال كالجزائر.
3- مشكل الموانئ:تعتبر الموانئ إحدى الحلقات الأساسيةالفعالة في المنظومة التجارية لذلك فإن النشاط الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الموانئ بفرض مقاييس دولية يتوقف على مدى احترامها تجاه استقطاب الاستثمار الأجنبي، ومن هنا فإن الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس حيث وجهت لها انتقادات من قبل المستثمرين تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائيا في الموانئ الجزائرية، ومن أجل تحسين الأداء الاقتصادي في الموانئ منحت المديرية العامة للجمارك 150 اعتمادا لإنشاء المخازن الصناعية إلا أنه على المستوى العلمي وجد مخزن صناعي عمومي واحد فقط.

(1) **نفس المرجع** ، ص 178.
(2) **نفس المرجع**، ص 179.

- التزام الطرف الأوروبي بدعم الطرف الجزائري في مجال الخبرة والتأهيل والاستثمار المباشر ودعم الخوصصة،فقد تم الالتزام بدعم الوفد الجزائري في مفاوضاته الرامية للانضمامإلى المنظمة العالمية للتجارة[1].
- يسمح اتفاق الشراكة بتغيير نظرة العالم الخارجي للجزائر، إذ سيعد بمثابة تأمين وضمان يقلص من خطر الدولة ويشكل ضمان للاستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما والأوروبيين بشكل خصوصي، مما قد يشجع في المدى المتوسط والطويل على تدفق رؤوس الأموالالأجنبيةإلى الجزائر.
- الاستفادة من المساعدات المالية التي التزم بها الطرف الأوروبي للجزائر بحيث يمكن وضع برنامج شامل لتأهيل القطاع الصناعي ورفع قدرته على المنافسة وزيادة مستويات الإنتاجوالجودة، وفي هذا الصدد فقد اقترح الطرف الأوروبي برنامج "MEDA" بهدف دعم المؤسسات الصناعية لمواجهة المنافسة بمبلغ حوالي 200 مليون دولار.
- في مجال الفلاحة تضمن اتفاق الشراكة ما يقارب 800 منتوج فلاحي، حيث استفادت الجزائر من بعض المزايا لا سيما المتعلقة بالمواد الأولية الزراعية التي يمكن تصديرها نحو الدول الأوروبية وفي هذا الصدد فإن المنتوجات الزراعية الجزائرية لا تخضع لنظام الحصص وذلك لان الجزائر لا تصنف ضمن الدول المصدرة للمواد الزراعية حيث لا تتجاوز قيمة صادراتها 100 مليون دولار مقابل واردات تتجاوز عادة 2.5 مليار دولار منها ما يقارب 70% من أوربا.
- بما أن عملية التحرير لا تتضمن صادرات المحروقات ، وبما أن الصادرات الجزائرية أساسا تتشكل من المحروقات، حيث تسيطر هذه الأخيرةعلى أكثر من97% من الصادرات الإجمالية فإنه من المتوقع أن تكون الاستفادة من عملية التصدير محدودة وتقتصر فقط على بعض القطاعات كالغاز الطبيعي المصنع،ومنتجات الكيميائيةالعضوية...الخ.

المطلب الثالث: تقييم اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

من المنتظر أن يساهم اتفاق الشركة الذي أبرمته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي في إحداث عدة آثار وانعكاسات على مختلف جوانب الاقتصاد الوطني منها الايجابية و السلبية وفيما يلي عرض لأهم هذه الآثار.

الفرع الأول:الآثار الايجابية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

لقد كان لاتفاق الشراكة القائم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عدة نتائج واثأر ايجابية ،حيث ساهمت هذه الشراكة في إدماج الجزائر ضمن السوق الأوربية المشتركة، ووضع حد للعزلة التي كانت تعيشها، وفي ما يلي أهم الآثار الايجابية المتوقعة:

- يعتبر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بمثابة الطريق الذي يضمن عصرنة الآلة الصناعية ويفتح السوق الجزائرية على المنافسة التي تحفز على تحسين الإنتاج، كما أنه سمح للجزائر بأن تكون شريكا كامل العضوية من الساحة المتوسطية وبالتالي الاستفادة من المزايا الممنوحة.[2].
- سمح اتفاق الشراكة من تخفيض نسب الرسوم الجمركية للكثير من المواد الأولية ونصف المصنعة، وهذا من شأنه أن يساهم في تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة للمنتوج الجزائري حيث تم الاتفاق على مدى 12 سنة كاملة للقيام بالتفكيك الجمركي الكامل الذي بدأ سنة 2002 [3].
- يتيح الاتفاق فرصة للمنتوج الجزائري لاحتلال مكانة في السوق الأوروبية،إذا مكنت المؤسسات الوطنية من تحسين منتوجاتها، واستغلال مدة التفكيك الجمركي كعامل محفز لتحسين جودة منتوجاتها.

([1]) ناصر دادي ، متناوي محمد ، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة** ، دار المحمدية ، الجزائر ، 2003، ص 180.
([2]) **نفس المرجع**، ص 180.
([3]) **تصريح رئيس الفدرالية العمل لجريدة الشعب**، العدد 1250، 2002، عن الموقع الالكتروني :www.elchool.com ، تاريخ الزيارة :11/ 2012/03.

- تستفيد الجزائر من مسألة القرب الجغرافي للاتحاد الأوروبي، وذلك بتخفيض تكاليف النقل للمنتجات الجزائرية، مما يزيد من القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواقالأوروبية لانخفاضالتكلفة الإجماليةلعملية التصدير وتحقيق سعر تنافسي للمنتوج[1].

الفرع الثاني: الآثار السلبية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

رغم الآثار الايجابية المنتظرة بين اتفاق الشراكة فإن هناك جملة من المخاوف التي تترجم في أثار سلبية على الاقتصاد الوطني وأهمها:

- يؤدي التوقيع على اتفاقية التبادل الحر ما بين الجزائر والاتحاد الاوروبي إلى انخفاض معتبر وهام في الموارد الجبائية للميزانية العامة للدولة، وذلك من خلال تخفيض التعريفة الجمركية المفروضة على الموادالأولية المستوردة من دول الاتحاد الأوروبيإلى05%، قد يجعل المؤسسات الوطنية في صف واحد مع المؤسسات الأجنبية[2]، مما يعرض بعض شركات القطاع العام والخاص للإفلاسنظرا لشدة المنافسة من قبل الشركات الأوروبية وما ينجر عنه من اختلال في ميزان المدفوعات.
- فيما يخص صرف العملة فإن العملة الموحدة لدول الاتحاد الأوروبي " اليورو" التي تنافس في قوتها الدولار الأمريكي، ارتفعت قيمته منذ بداية 2002، من 0.8 دولارأمريكي الذي يساوي 1 اورو إلى 1 دولار امريكي وذلك بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني لدول الاتحاد، بالإضافةإلى انضمام دول جديدة للاتحاد، ولذلك فإن المنتوج الجزائري وان تحسنت نوعيته وانخفضت تكلفته يبقى يعاني من عامل الصرف بسبب ضعف العملة الوطنية حيث 1 اورو يساوي 100 دينار جزائري وبالتالي لن تكون للمنتوج الجزائري القدرة الكافية على المنافسة[3].
- خضوع المنتجات الزراعية لنظام حصص أوربي صارم حيث لم تفتح أسواق الدول الأوروبيةإلا ضمن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي، مما يؤدي إلى تهميش قطاع الزراعة وتراجع دوره في التنمية الوطنية. [4].
- تعاني الجزائر من ارتفاع نسبة البطالة التي تصل إلى 30%، وفيما يتعلق بالتكاليف الانتقالية سيؤثر تحرير التجارة على الصناعات المحمية التي ستكون بحاجة إلى التكيف مع المنافسة الخارجية المتزايدة ويتم ذلك عن طريق خفض تكاليف قوة العمل من خلال تسريح العمال مما يزيد من حدة البطالة.

وكنتيجة لاتفاق الشراكة فإن الجزائر ستضطر إلى فتح أسواقها أمام منتجات أحسن جودة واقل تكلفة وهذا ما يؤدي إلى منافسة غير عادلة للمنتج الوطن

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر التحولات الاقتصادية بعد فشل السياسات التنموية في معظم الدول النامية، بوابة أمام اقتصاد السوق، حيث أصبح خيار الشراكة لا بديل عنه، هذا ما أدى بالدول النامية إلى البحث عن شراكة التكتلات الاقتصادية الفعالة في الاقتصاد العالمي، مما أدىإلى طرح مشروع الشراكة المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي،

([1]) **تصريح عبد المجيد مناصرة**، جريدة المساء، العدد 970، 2002، عن الموقع الالكتروني.www.elmosso.com ، تاريخ الزيارة:11/ 03/ 2012.

([2]) زايري بلقاسم ودربال عبد القادر، **مرجع سبق ذكره** ، ص 21.

([3]) **معلومات عن الشراكة الاورو جزائرية**،عن الموقع الالكتروني :.http: univoque 39 moletoollelom .co،تاريخ الزيارة : 13- 03- 2012.

([4]) زايري بلقاسم ودربال عبد القادر، **مرجع سبق ذكره** ، ص 22.

وهذه الشراكة تحقق مصالح الطرفين فدول الجنوب المتوسطية ومنها الجزائر التي صادقت على ما جاء في مؤتمر برشلونة إلاأننا نجدها متأخرة في عقدها للشراكة الأورو متوسطية وذلك رغم العلاقات الاقتصادية التي تربطها بها، ولقد توقفت العلاقات الأورو جزائرية عند العديد من المحطات التاريخية لعل أهمها التوقيع على اتفاق التعاون سنة 1976، وذلك بعد عدة مراحل من المفاوضات تخللتها جولات عديدة وصولا إلى 22 افريل 2002 وقد شكل هذا الاتفاق تحولات جذرية في مسار الجزائر وبالتالي خروجها من بوتقة العزلة التي كانت تعاني منها.

ونتيجة عدم التكافؤ الاقتصادي بين الطرفين فمن الممكن أن يكون لهذا الاتفاق سلبيات على الاقتصاد الجزائري تتمحور في الانخفاض في المستويات الاقتصادية بصفة خاصة إلا انه قد يحمل أيضا في طياته أثارأخرى ايجابية وتسعى الجزائر في ظل الشراكة إلى رفع قدراتها التنافسية العالمية من خلال إعادة تهدئتها للمؤسسات الاقتصادية كحتمية لمواكبة التغيرات المستمرة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

الفصل الثالث

تمهيد:

في ظل المحيط الاقتصادي الجديد الذي يفرضه اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تعتبر عملية تأهيل الاقتصاد الوطني ضرورة حتمية لتحقيق ميزة تنافسية والوصول إلى التميز، وهنا يتبين الدور الاستراتيجي للشراكة من خلال البرامج المالية المرافقة لها والموجهة لدعم وتأهيل وتطوير الاقتصاد الجزائريحيث تباينت المبالغ المخصصة للدول المتوسطية في إطار ما جاءت به البرامجالمالية والمتمثلة في برنامج ميدا 01 وميدا 02، بالإضافة قروض مقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مختلف البرامج المالية الأوروبية لتمويل الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال:

المبحث الأول: تحليل الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

المبحث الثاني:انعكاسات البرامج المالية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسة الجزائرية.

المبحث الثالث:تقييم واقع وآفاق الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: تحليل الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

لجأت دول الاتحاد الأوروبيإلى المساعدة الدول المتوسطيةالشريكةماليا في تمويل مختلف المشاريع والمساهمة في تأهيل اقتصاديات هذه الدول ، ولذلك يعتبر التعاون المالي محور العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية المستفيدة من إعلان برشلونة سنة 1995.

ويعتبر برنامج ميدا الأداة الاقتصادية المالية وضعها الاتحاد الأوروبي في إطار الجانب المالي لتطبيق برامج الشراكة الأورو متوسطية ،إضافةإلى هذا البرنامج وضع الاتحاد الأوروبيأمام الدول المتوسطية الشريكة فرصة الاستفادة من مبالغ مالية المتمثلة في القروض التي يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار لتدعيم الشراكة.

المطلب الأول: التعاون المالي الأورو متوسطي

يشكل التعاون المالي احد أهمالأدوات التي وظفها الاتحاد الأوروبي لتحقيق أهدافه الخارجية وأكثرها فعالية لتوسيع أسواقه الخارجية،وفي هذا الجانب قام الاتحاد الأوروبي بالعمل على توسيع المساعدات الاقتصادية لدول الحوض المتوسط،لإتاحة علاقات اقتصادية جديدة يمكن أن تعبر عن نفوذ

سياسي في مرحلة لاحقة، هذه البرامج لها أهمية بالغة يتجلى ذلك من خلال ما جاء في مضمون هذه الاتفاقية.

الفرع الأول: أهمية الجانب المالي

يحتوي اتفاق الشراكة إضافةإلى الجانب التجاري ،والذييتمثل في إنشاء منطقة للتجارة الحرة سنة 2010 جانب مالي يهتم بتقديم المعونات والقروض التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار إلى الدول الشريكة، بحيث لا يأتي الجانب المالي منفصلا عن الجانب التجاري.

فالجوانب المالية تدعم وتسد الثغرات التي تحدثها منطقة التجارة الحرة ومما يستلزم إنعاش الاستثمار في المناطقالمتضررة في إنشاء هذه المنطقة والتعويض عن الأضرار الناجمة عن انخفاض الموارد العامة المتأتية في إزالة الحواجز الجمركية، وتتمثل أهمية الشراكة للمجال المالي في ما يلي[1]:

- تأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية.
- تقديم التسهيلات اللازمة لإعادة الهيكلة الاقتصادية والتي تساهم في تحقيق التوازنات المالية الكبرى وخلق مناخ اقتصادي ملائم لإنعاش النمو، مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي وتحسين رفاهية المجتمع.
- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة الإبداعية والتشغيل.
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناجمة عن إنشاء منطقة التجارة الحرة.

الفرع الثاني: مضمون الجانب المالي

يعتبر البعد المالي للشراكة الاورو متوسطية الدعامة الأساسية لتطوير الشراكة في منطقة البحر المتوسط وتتمثل الجوانب المالية المتعلقة باتفاقية الشراكة ما يلي:

- برنامجميداMEDA.
- قروض البنك الأوروبي للاستثمارBEI.

كذلك المساعدات الثنائية التي تقدمها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الشركاء المتوسطين، ومن ثم فهدف الشركاء هو بناء استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق مبادئ الشراكة وخاصة تمويل التنمية للطرف الجنوبي من حوض المتوسط واهم الأبعاد التي تضمنتها الاستراتيجية للشراكة الأورو متوسطية كمايلي[2]:

- وافقت الجلسة في "كان" على تقديم مبلغ 4685 مليون ايكو في شكل معونات مالية خلال الفترة التي تتراوح ما بين(1995- 1999)، وذلك في شكل اعتمادات مالية متوفرة لدى المجموعة الأوروبيةبالإضافةإلى تدخلات بنك الاستثمار الأوروبيBEI في شكل ديون ممنوحة للأطراف وكذلك المساعدات المالية الثنائية .
- تشجيع الاستثمارات الخاصة في المنطقة والتمويلات الخارجية المباشرة وإزالة العوائق أمام الاستثمار باستخدام آليات لتشجيعه وتنمية القطاع الخاص وإنشاءأفق لتوفير فرص العمل بهدف خلق بيئة ملائمة للاستثمار لدى الشركات المتوسطية .
- تدعيم التقارب بين الأنظمة والقواعد الملائمة لإنشاء منطقة حرة أوروبية متوسطية .

([1]) محمد بوهزة ، كمال دمدوم ،**تحليل الجوانب المالية لاتفاقية التعاون والشراكة الأورو متوسطية**، مداخلة ضمن من الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين تفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة سطيف ، 2004، ص 05.

([2]) الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ،**المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبات اساسية لإرساء قواعد الشراكة الاورو متوسطية** ، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة سطيف 2004، ص ص 05،04.

- الاهتمام بالقطاعات ذات الأولوية وخاصة في مجالات السياسة الصناعية ومنها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسياسة الطاقة البيئية والسياسة المائية والمجتمع الإعلام والنقل البحري والتعاون في بعض القطاعات ومنها قطاع الزراعة والحد من التبعية الغذائية بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا المتطورة وخاصة تكنولوجيا والاتصال.
- العمل على التخفيف من النتائج الاجتماعية السلبية التي قد تظهر نتيجة إصلاح الهياكل الاقتصادية.
- الحوار من اجل التوصل إلى حلول لدى الأطراف فيما يخص ملف المديونية والعمل على تخفيضها في البلدان المتوسطية أو تحويلها إلى مساهمات مالية ، مما يساهم في رفع مستوى الاستثمار الأوروبي المباشر في دول الحوض المتوسط

المطلب الثاني: الأدوات المالية لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

إن مختلف الأنشطة والبرامج تمول جميعها من خلال الأدوات المالية لدعم اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية كبرنامج ميدا الذي يعتبر أحد الوسائل الضرورية لنجاح اتفاقية الشراكة بالإضافةإلى تمويلات وقروض البنك الأوروبي للاستثمار الذي يعتبر أداة هامة لتفعيل الشراكة الاتحاد الأوروبي مع دول الحوض المتوسط.

الفرعالأول: برنامج ميداMEDA

أنشأ برنامج ميدابناء على القانون 96/1488 الصادر بتاريخ 23جويلية1996 الذي يحدد كيفيات تسييرالبرنامج من طرف اللجنة الأوروبية، والذي تم تعديله بقانون 98/79، الصادر بتاريخ 07-افريل-1998 ليعدل مرة ثانية في سنة 2000 بقانون 2000/2698 الصادر في 27نوفمبر2000.[1]

ويأخذ برنامج ميدا بعدين متكاملين، حيث يأخذ البعد الأول الشكل الثنائي أي بين الاتحاد الأوروبي والدول المشاركة،وهنا يتم تمويل المشاريع المحددة في البرنامج الوطني التوجيهي، أما البعد الثاني فهو جهوي أين يتم تمويل المشاريع إن الطابع الجهوي والتي تتحدد في إطار البرنامج التوجيهي الجهوي.

أولا: أولويات برنامج ميدا

يهتم برنامج ميدا بالمجالات الآتية[2]:

- إجراء التعديلات الهيكلية: ويتمثل في المبالغ المقتطعة من ميزانية الاتحاد الأوروبي والموجهة إلى موازنة الدول التي أبرمتاتفاقيات التعديل الهيكلي مع المؤسسات النقدية الدولية.
- مساندة المرحلة الانتقالية وترقية القطاع الخاص، والمشاريع التي يمكنتمويلها تتعلق بـ:
  - إصلاح النظام المصرفي والمالي.
  - تحسين مستوى التعليم المهني.
  - نشاء مراكز استشارية للمؤسسات الاقتصادية.
  - تكوين صناديق لجمع الموارد المالية ثم توزيعها لتمويل عمليات خاصة.
  - تدعيم التوازن الاجتماعي والاقتصادي كالصحة والتربية، والتنمية الريفية ومشاريع الإسكان.
  - تدعيم التعاون الجهوي الحدودي من خلال تحسين القاعدة الهيكلية والمعايير مما يسمح بدعم التبادل جنوب جنوب.
  - تدعيم المشاريع المشتركة شمال جنوب كالنقل البحري والإحصاءاتالمشتركة والاتصالات .

ثانيا: أشكال تمويل برنامج ميدا

([1]) محمد قويدري، **تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية**،عن الموقع الالكتروني:www.startime.com ، تاريخ الزيارة :03-04-2012.

([2])معلوماتعن الموقع الالكتروني:**www.deljor.cec.eu.int**، تاريخ الزيارة: 03-04-2012.

فيما يتعلق بالموارد المتأتية من ميزانية الاتحاد الأوروبي تتحدد التمويلات بناء على اقتراحمن اللجنة الأوروبية التي تقدمه إلى المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي وبعد موافقتها يتم تسيير البرنامج من طرف الجنة وفق قوانين ميدا وتحدد المساعدات وفق آليتين[1]:

- بالنسبة للمساعدات الثنائية يتمإعداد وثيقة بين الاتحاد الأوروبي والدولة المعنية تسمى بالوثيقة الاستراتيجية التي تعبر عن المساعدات المالية التي سيقوم الاتحادالاوروبي بتقديمها للدول المعنية تحدد هذه الوثيقة أهداف الشراكة مع البلد المعني والمجالات وأولويات التعاون، و بناء على هذه الوثيقة يتمإعداد برنامج ثلاثي يسمى بالبرنامج التوجيهي الوطني يتضمن تفصيلا أكثر من الوثيقة الأولى.
- أما بالنسبة للمشاريع الجهوية فيتم تمويلها بناء على البرنامج التوجيهي الجهوي.
- يتم اعتماد الوثيقة الاستراتيجية والبرنامج التوجيهي الوطني والجهوي من طرف اللجنة الأوروبية بعد استشارة لجنة ميدا.

ثالثا: مراحل برامج ميدا

ينقسم برنامج ميدا إلى مرحلتين حيث تمتد المرحلة الأولى من (1955-2000) والمرحلة الثانية من (200-2006).

1- برنامج ميدا I (1995-2000):اعتمد الاتحاد الأوروبي على برنامج هدفه تسهيل عمليات الإصلاح الاقتصادي وإقامة مشاريعإنمائية في هذه الدول والتي خصصت له 4.42 مليار أورو، حيث وجهت 85% منها إلى التعاون الثنائي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط وذلك حسب تحديد درجة قابليتها للتمويل الثنائي، كما تم تخصيص 12% الباقية إلى التعاون الجهوي بين 12 دولة متوسطية و15دولة للاتحاد الأوروبي، وخصص 02% إلى مكتب التعاون التقني [2].

والجدول التالي يبين الخطة المالية لبرنامج ميداI.

جدول رقم 02: الخطة المالية البرامج ميدا (1995-2000).

الوحدة: مليون اورو

الدولة/ السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	إجمالا
المغرب	30	-	235	219	172	140.6	796.6
الجزائر	-	-	41	95	28	30.2	194.2
تونس	20	120	138	19	131	75.7	503.7
مصر	-	75	203	397	11	12.7	698.7
الأردن	07	100	10	08	129	15	269
لبنان	-	10	86	-	86	-	182
سوريا	-	13	42	-	44	38	137
فلسطين	03	20	41	05	42	96.7	207.7
تركيا	-	33	70	132	140	310.4	685.4
المجموع	60	371	803	875	783	719.3	3355

المصدر:منطقة التجارة الاوروبية المتوسطية نحو سوق مشتركة،**مرجع سبق ذكره.**

([1]) عبد الرحمان تومي ، **الاستثمار الاجنبي المباشر في منطقة التبادل الحر الاورو متوسطية** ، مجلة دراسات اقتصادية 'دار الخلدونية للنشرو التوزيع ،الجزائر ،العدد10. 2008. ص55.

([2])**منطقة التجارة الاوروبية المتوسطية نحو سوق مشتركة**، عن الموقع الالكتروني: www.ghorfa. net /arabic/meda01an،تاريخ الزيارة:13-04-2012.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر لم تستفيد من أي مبالغ مالية خلال السنتي 1995 و 1996، في إطار برنامج ميدا I، وكانت أول استفادة لها سنة 1997 قدرت بـ 41 مليون اورو ثم تراجعت إلى 30.2 مليون اورو سنة 2000، حيث كانت هذه المبالغ ضعيفة جد مقارنة بباقي الدول المتوسطية والتي قدرت بـ 5.79% من مجموع المبالغ المبرمجة في الخطة المالية لبرنامج ميدا (1995 -2000).

2- برنامج ميداII(2000-2006): خصص له مبلغ قيمته 5.35 مليار أورو للدول المتوسطية المستفيدة حيث شمل قطاعات التعاون في مجال البحث العلمي وعصرنة مختلف الإدارات العموميةإضافةإلى الاهتمام بتطوير الخدمات المالية والمصرفية، والعمل على دعم الإصلاحات الاقتصادية ووضع الإطارالقانوني والمؤسساتي قيد التنفيذ، والذي يسمح للدول المتوسطية للدخول في اقتصاد السوق، والجدول التالي يوضح حصة بعض دول جنوب المتوسط في هذا البرنامج مقارنة ببرنامج ميدا I[1].

جدول رقم03:نصيب بعض دول المتوسط من برنامج ميدا Iوميدا II(1995- 2005)

الوحدة : مليون أورو

البيان	MEDA I (2000-1995)		MEDA II (2005-2000)		MEDAI+MEDAII (2005-1995)	
	المبلغ	الإنفاق	المبلغ	الإنفاق	المبلغ	الإنفاق
الجزائر	146	30	273	114	437	144
فلسطين (غزة)	111	59	430	421	541	480
مصر	686	157	463	493	1149	650
الأردن	254	108	262	285	516	393
لبنان	182	01	101	131	283	132
المغرب	660	128	812	656	1472	784
سوريا	101	08	152	64	259	64
تونس	428	168	447	400	875	568
مجموع المشاركة	2586	651	2946	2564	5529	3215

المصدر: هارون طاهر ، عادل بلجبل، **مرجع سبق ذكره**، ص 04.

من خلال الجدول نلاحظ أن المبالغ الممنوحة في إطار برنامج ميداII اكبر من تلك التي منحت في إطار برنامج ميداI ، حيث قدرت المبالغ المخصصة في الفترة (2000-1955) بنسبة 77.46% والتي انفق منها 20.24%أما المبالغ المالية المخصصة في الفترة (2005-2000) بنسبة 53.28% والتي انفق منها 79.75% .

كما نشير إلىأن المبالغ التي التزم الاتحاد الأوروبي بدفعها للدول المتوسطية هي لا تطابق بالضرورة المبالغ المدفوعة فعلا ، فند أن الجزائر قد خصص لها نسبة 7.90%من مجموع البرنامجين

(1) هارون طاهر، عادل بلجبل ، **المساعدات المالية في إطار برنامج ميدا IوميداII** ،مدخلة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة سطيف ، 2006 ، ص 04.

(1995-2005) حيث تم الاستفادة الفعلية منها بنسبة 4.48% ، والتي تعد ضعيفة جدا مقارنة بباقي الدول.

الفرع الثاني: البنك الأوروبي للاستثمار BEI(*)

أنشأ بنك الاستثمار الأوروبي بموجب اتفاقية روما 1958، وهو مؤسسة مالية تابعة للاتحاد الأوروبيويرتكز البنك على الموازنة المالية للاتحاد الأوروبي بتكوين رأسماله،يتمتع بالاستقلالية المالية وتتمثل مهمته في

تحقيقالأهداف المالية للاتحاد الأوروبي المتمثلة في تمويل المشاريع الأوروبية طويلة الأجل(1).

أولا: آليات تمويل البنك الأوروبي للاستثمار

إن من أهم الطرق المستخدمة من طرف البنك لتمويل مختلف المشاريع في المنطقة تتمثل في:

- منح قروض موجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع التي لا تتعدى 25 مليون أورو.
- تدعيم رأس مال المخاطر، حيث يعتبرتقنية مالية طويلة الأجل موجهة لدعم الجزئي لأموال الخاصة وأشباهها.
- ومنذ إعلان برشلونة 1995 ساهم البنك في تمويل عدة مشاريع هامة في المنطقة (طاقة،الاتصالات،البيئة) حيث خصص في إطاربرنامج ميدا ما قيمته 7.4 مليار أورو منها 6.4مليار أورو و5 كقروض ميسرة و1مليار أورو لتمويل الأنشطة الاقتصادية في الجنوب(2).

ثانيا: مجالات تمويل البنك الأوروبي للاستثمار

يعمل البنك الأوروبي للاستثمارات المجالات التالية:

- دعم عمل الاتحاد في كافة أنحاء دول المتوسط لتحقيق فضاء مشترك من الأمنوالاستقرار .
- تسيير تنمية التعاون الإقليمي بواسطة دعم مشاريع فعلية تعمل على تقريب البلدان المتوسطية الشريكة فيها بينها (التعاون ، جنوب-جنوب، أو مع الاتحاد جنوب شمال).
- تعزيز الاستثمار الأجنبيالمباشر للاتحاد الأوروبي من الدول المتوسطية الشريكة وتنمية المقاولات المشتركة بين العملاء الأوروبيين والمحليين.
- تعزيز تمويل المشاريع ذات الطابع الاجتماعي.

المطلب الثالث: الأدوات المالية للاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

في إطار برنامج ميدا حدوث مبالغ المساعدات الأوروبية للجزائر خلال الفترة (1995-2006) مبلغ 510.2 مليون أورو، وذلك على مدى فترتين (1995-2000) والتي تمثل برنامج ميداIوالفترة(2000-2006) وتمثل برنامج ميداII، بالإضافةإلى القروض التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار ولدعم التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفرعالأول: تحليل برنامج ميداI الخاص بالجزائر

لقد كانت المبالغ المخصصة في إطار ميداI الخاص بالجزائر موزعة كالتالي(3):

(*)Banque Européen D'investissement

(1) معلوماتعن الموقع الالكتروني:**www.Delmar.Es.Europa.Eu**، تاريخ الزيارة: 10-04-2012.

(2) الياس ساسي، يوسف قريش ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 05.

(3).commission européenne 2001 **, rapports annuel du programme , meda pour l'année 2000** , présenté par la commission au conseil et au parlement européenne , Bruxelles ,2000, p27.

- 79% من المبلغ الإجمالي لدعم التحول الاقتصادي وتمثل 129 مليون أورو.
- 18% تسهيل التعديل الهيكلي وتمثل مبلغ 30 مليون أورو.
- 03 % موجهة لتعزيز وتحسين التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتمثل 05 مليون أورو، حيث وزع هذا المبلغ على المشاريع والنشاطات الممولة من قبل ميدا I والتي تقدر بـ 164 مليون أورو،والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4):المشاريع والنشاطات الممولة من قبل ميداI في الجزائر خلال الفترة (1995-2000).
الوحدة: 3 مليون أورو.

المشروع القطاع	المبلغ	التوزيع
I- **دعم التحويل الاقتصادي :**	129	%79
تحسين نسب الفوائد للقروض المنوحة من قبل BEIقصد تمويل مشاريع محاربة التلوث الصناعي.	10.75	
دعم قطاع المؤسسات الصغيرة .	57	
دعم تحديث وتطوير القطاع المالي.	38	
	23.25	
II -تسهيل التعديل الهيكلي:	30	%18
تسهيل التعديل الهيكلي	30	
III- تعزيز التوازن الاقتصادي والاجتماعي:	05	%03
دعم المنظمات غير الحكومية	5	
المجموع I+II+III	164	%100

SOURCE : CommissionEuropéenne 2001, Rapport Annuel Du Programme Meda Pour L'année 2000, Opcit ,p28.

غير أن الجزائر لم تتلقى بصورة فعلية إلا ما نسبته 18.40%من المبلغ المخصص لها أي 30.176مليون أورو.

الفرع الثاني: تحليل برنامج ميداII الخاص بالجزائر

لقد بلغت قيمة المبالغ المخصصة لهذا البرنامج 346.2 مليار أورو خلال الفترة (2000-2006)، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع ودعم الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول المتوسط منها الجزائر من أجل إقامة منطقة تبادل حرة في غضون 2017 بنسبة 100% أي إزالة جميع الحواجز الجمركية، حيث شمل العديد من المجالات أهمها: [1]

-عصرنة الإدارة حيث استفادة من 35 مليون أورو بالإضافة إلى 20 مليون أورو في مجال التسيير الاقتصادي.

- منح 05 ملايين أورو لتسهيل التجارة من اجل دعم مسار وزارة التجارة في مجالات التنافس مثل المراقبة الاقتصادية وحماية المستهلك والانضمام إلى المعايير الأوروبية.

- دعم وتحديث سلك الشرطة بـ 10 مليون اورو في إطار البرنامج الاستدلالي الوطني لفترة (2005-2006)و 11 مليون أورو للتنمية الريفية ، بالإضافة إلى تخصيص 40 مليون أورو لدعم برامج تطوير البيانات القاعدية (المياه والنقل).

تحديث نظام التعليم العالي في إطار برنامج توميبس وهو مشروع تعاوني بهدف للنهوض بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة لدعم نظم التعليم العالي لديها.

الفرع لثالث: تداخلات البنك الأوروبي للاستثمار في الجزائر

استفادة الجزائر جانب التعاون المالي في إطار ميدا من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار الذي ساهم في تقديم مساعدات مالية في شكل قروض ميسرة للجزائر ، وتعود نشاطاته إلى السنوات الأولى للاستقلال وخصوصا أين تم توقيع اتفاقيات التعاون بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية سابقا ، حيث اعتمد البنك سياسة جديدة في تقديمه للقروض معتمدا في ذلك على الأولويات التالية[2]:

- إعطاء الأهمية القصوى للقطاع الخاص.
- توسيع نشاطات البنك الأوروبي للاستثمار عن طريق فتح فروع له تمثله في الجزائر.
- تطوير الجهاز المصرفي عن طريق توفير منتجات مالية جديدة.
- زيادة الدعم التقني في مجال تأهيل المؤسساتالإنتاجية .

حيث تحصلت الجزائر على ما قيمته 350.808 مليون أورو خلال الفترة (1996-2000) خصص منه 140 مليون أورو لإنجاز شطر من مشروع شرق غرب ،أما في الفترة الممتدة ما بين (2000-2004) قدرة قيمة القروض الممنوحة ب841مليون أورو لتمويل بعض المشاريع كمشروع إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات الذي خصص لها45 مليون أورو سنة 2002 ،اما في سنة 2003 تم تخصيص230 مليون أورو لإعادة أعمار المنطقة المتضررة من زلزال ماي 2003.

كما بلغت تمويلات البنك الأوربي للاستثمار للقطاع العام في الفترة ما بين(2003 -2007) 255.5 مليون أورو ،كما وقعت الجزائر في فيفري 2008 على اتفاق الشراكة على لتطوير القطاع الخاص والقطاع المالي، وقدم البنك أيضا في مارس 2009 قرضا بقيمة 500 مليون أورو لتمويل أنبوب الغاز الذي يربط الجزائر بإسبانيا عبر البحر الأبيض المتوسط [3].

([1]) وكالة الأنباء الجزائرية،**الاتحاد الأوروبي يمنح 106 ملايين أورو في إطار برنامج ميدا**، عن الموقع الالكتروني:www.semide.dz/fr/htme،تاريخ الزيارة: 11-04-2012.

([2]) ياسين جبار ، **الشراكة الاوروجزائرية واقع وآفاق ،اشارة لحالة الجزائر** مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص تخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007، ص 37.

([3]) حفيظ صواليلي، **معلومات حول قروض البنك الأوربي للاستثمار في الجزائر** ،عن موقع الالكتروني: www.Alkhabar.com،تاريخ الزيارة :2012/04/11 .

و يتوقع حاليا أن البنك الأوربي للاستثمار يدرس في الوقت الراهن إمكانية المساهمة في تمويل المشروع الغازي الرابط بين نيجيريا والجزائر المعروف بالأنبوب العابر لصحراء نيغال والذي يمتد على طول 4300 كم[1].

المبحث الثاني: أثر البرامج المالية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على المؤسساتالجزائرية

ركز اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوربي والجزائر على أهمية الجوانب المالية كآلية لمساعدة الاقتصاد الجزائري والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المؤسسات الاقتصادية وذلك في إطار تعزيز تنافسيتها وضمان استمراريتها في الأسواق .

المطلب الأول :برنامج تأهيل(*) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مع بداية التسعينيات وجدت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية خاصة منها الصغيرة والمتوسطة نفسها في مستوى تنافسي يمنعها من مواجهة المؤسسات الأجنبية التي تفرض منتجاتها في السوق الوطنية، الأمر الذي دفعها للقيام بمجهودات اكبر لتوفير وتنمية القدرة التنافسية لمنتجاتها بهدف البقاء والاستمرار،معتمدة بذلك على برنامجين أساسيين يتم أولهما بالتعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاتحاد الأوروبي، أما البرنامج الثاني فهو برنامج وطني تشرف عليه وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: برنامج الدعم التقني الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت الجزائر بعقد اتفاق مع الاتحاد الأوروبي بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، ونجد في هذا الإطار برنامج ميدا الذي جاء من أجل تدعيم اندماج الدول المتوسطية في الفضاء الأورومتوسطي ،كما نجد ايضا برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني.

أولا: برنامج اللجنة الأوروبية ميدا

يتم إدارة البرنامج من قبل اللجنة الأوروبيةمن جهة الاتحاد الأوروبي، أما بالنسبة للجزائر تكونمن خلال وزارة الشؤون الخارجية بمقر رئيسي بالعاصمة ،كما لديها ايضا فروع حيوية في كل من العاصمة، عنابه سطيف ، وهران وغرداية،واستفاد البرنامج من ميزانية قدرها 62.9 مليون أورو

(1) **تمويلات البنك الأوربي للاستثمار في الجزائر**،عن الموقع الالكتروني: www. Sawt –alahrar.net،تاريخ الزيارة :2012/04/11 .

لمدة خمس سنوات، حيث قدم الاتحاد الأوروبي نحو 52 مليون أورو أما 2.5 مليون أورو تمثل حصة المؤسسات المنخرطة والتي توظف مالا يقل عن 20 عامل مع إثبات دخول المؤسسة مرحلة الاستغلال لمدة تفوق 03 سنوات[1].

1-أهداف برنامج ميدا: يمكن حصر أهداف برنامج ميدا في أهداف إجماليةوأخرى خاصة حيث تمثلت الأهدافالإجمالية في تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي يساهم بجزء كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر،أما الأهداف الخاصة وتجسدت في تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لتتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق بالإضافة إلى تحسين طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص، وكذلك الإشباع الجيد للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة منشآت ومنظمات تختص مباشرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [2].

2- محاور برنامج ميدا: ارتكز هذا البرنامج في نشاطاته على ثلاث محاور رئيسية تمثلت في:

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :يتم من خلال القيام بعمليات تشخيصية استراتيجية لها قصد تحسين تنافسينها ودعمها في نشاطات التأهل والتطوير والاندماج في فضاء التبادل الحر والشراكة.
- دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يتم من خلال وضع وتنفيذ عقود الشراكة مع المؤسسات المالية من اجل مساندة ودعم هذه الأخير في عملية التأهيل.
- دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يكون من خلال العم المؤسساتي ودعم جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية والمهنية في إعداداستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانجاز دراسات من اجل تحسين المحيط المؤسساتي. [1]

ثانيا: برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني

ينشط برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني لأزيد من 25سنة فيأربع مجالات رئيسية تمثلت في السكن والعمران، الفلاحة والصيد البحري، حماية المحيط وتسيير الموارد المائية وترقية النشاط الاقتصادي والشغل والذي يهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوكالة الجزائرية لتنفيذ الهيئة الوصية بتنفيذ هذا البرنامج، بالإضافةإلى مساعدة معاهد التكوين في التسيير.

1- مراحل برامج الهيئة الألمانيةللتعاون التقني:تم صياغة هذا البرنامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية التي عرفت عدة مراحل بداية سنة 2000,وحاليا يهتم البرنامج بتكوين مستثمرين جزائريين خاصة في القطاع الصناعي ,كما تستفيد هذه المؤسسات بمجموعة من التوصيات تتعلق أساسها بوظائفها الحيوية والمتمثلة في الإدارة العامة، الإنتاج التسويق والتسيير الموارد المالية والبشرية.

(*) التأهيل هو: عبارة عن مجموعة برامج توضع لتسهيل اندماج اقتصاديات الدول النامية في الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف المتغيرات ، وهذا حسب منظمة الأمم المتحدة للصناعة سنة 1995.

([1]) قوريشنصيرة ،**آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، 2006، ص 15.

([2]) بوشارب أحمد ، **تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطقة التبادل الحر الأورو متوسطي**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص إدارةأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2008، ص 153.

2- أهداف برامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني: يتمثل الهدف العام في محاولة الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة، من خلال الاستغلال الجيد ولإمكانياتها للرفع من مردوديتها والعمل على التقليل من المنتجات المستوردة وتحويله نفوذها إلىالأسواقالأجنبيةأي تشجيع عملية التصدير ويمكن تحديد الأهداف المباشرة للبرنامج في إنشاء نوع من المهنية والإتقان من خلال التوجيه والإرشاد والتكوين في ميادين التسيير عبر مراكز الدعم الجهوية. [1]

الفرع الثاني : البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتجسيد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوالذي حظي بموافقة مجلس الوزراء سنة2004 ويمتد مابين(2006 -2012)، كما خصصت له ميزانية قدرت ب06 ملايير دينار جزائري، وتعود أسبابوضع هذا البرنامج لكونأن البرامج السابقة لا تشمل قطاع المؤسسات التي تشغل أقل من 20عامل.

أولا: أهدافالبرنامج الوطني

تم إحداث هذا البرنامج قصد مواجهة متطلبات تحرير المبادلات وحركة السلع والخدمات بين الاتحاد الأوربي والجزائر، وتتمثل الأهداف المرجوة في جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي وأيضا تحسين تنافسيتها على مستوى الأسعار، الجودة والإبداع، ولتحقيق هذه الأهدافيجب على المؤسسات التكيف مع التغيرات ومواكبة السياسات التنظيمية خاصة فيما يتعلق بالتكاليف وتأهيل الموارد البشرية [2].

ثانيا:أجهزة البرنامج الوطني

تجدرالإشارةإلىانهبالتشاور مع أرباب العمل والجمعيات المهنية تم الاتفاق على إنشاءآلياتمثل: صندوق ضمان القروض، صندوق ضمان قروض الاستثمار، وقد تم تدعيمها بالوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من اجل تسهيل عملية الاستثمار.

1- صندوق ضمان القروض:تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي 02-373 [3] في 11نوفمبر 2002، حيث تولى هذا الصندوق ضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات وحتى تستفيد من القروض يجبأن تستوفي مجموعة من المعايير كالأهليةللقروض البنكية، ويحدد المستوى الأدنىللقروض القابلة للضمان بـ 50مليون دينار جزائري.

2- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:تم تأسيسه بموجب المرسوم الرئاسي رفع 04-134 [4]، وحسب نص المرسوم فان الصندوق هوشركة ذات أسهمبرأس مال قدره30 مليون دينار جزائري،و تساهم البنوك بنسبة 40% من رأس المال كما تساهم الخزينة ب 60%، يهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات والتي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق، يحدد الحد الأقصى للقروض القابلة للضمان ب 50 مليون دينار جزائري.

([1]) نوري منير، **اثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة شلف ، 2006، ص 08.

([2]) بوشارب احمد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 147.

([3]) مرسوم تنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، **يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 74، الصادرة في 13 نوفمبر 2002.

([4]) مرسوم رئاسي رقم 134//04 المؤرخ في 19 افريل 2004 ، **يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الجريدة الرسمية الجمهورية ، العدد 27، الصادرة في 28 أفريل 2004.

3- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشأتبموجب المرسوم التنفيذي 05-165[1]ويشرف عليها وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل في تنفيذ الاستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويها، ومتابعة هذه المؤسسات وتأهيلها.

4- الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2006، وحسب نص المادة 04 من المرسوم التنفيذي 06-240[2]فإن المؤسسات التي تنفيذ من هذا الصندوق هي المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، وتنشط في القطاع منذ سنتين والمؤسسات التي لا تعترضها صعوبات مالية، يتكفل هذا الصندوق بتمويل نشاطات التأهيل المتعلقة بالمؤسسات ومحيطها.

المطلب الثاني :برنامج إعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة والقطاع المصرفي

في ظل اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوربي والجزائر ،والعولمة المتنامية للأسواق وجب تعميق إعادة الهيكلة الصناعية للمؤسسات الصناعية عن طريق برنامج التأهيل هذا القطاع العام من خلال برنامج ميدا بالتاليتأهيل القطاع المصرفي الجزائري.

الفرع الأول:برنامج إعادة الهيكلة الصناعية والخصوصية

يستفيد من برنامج ميدا إعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة كل المؤسسات الصناعية أو ذات الصلة الوثيقة بقطاع الصناعة بحيث يفوق عدد العمال 250عامل ويستهدف البرنامج إجمالا 1000مؤسسة صناعية عمومية والخاصة بمعدل 100مؤسسة سنويا.

أولا :أهداف البرنامج

يسعى البرنامج إلي تحقيق عدة أهداف تمس عدة مؤسسات عمومية والعمل على خوصصتهاوتأهيلها وتتمثل أهم اهداف البرنامج في مايلي :

- تهيئة على الأقل 80 مؤسسة عمومية سنويا وجعلها مستعدة للخوصصة والمساهمة في تأهيل 20 مؤسسة خاصة سنويا.

- وضع دراسته شاملة ومخطط توجيهي للصناعة الجزائرية مع تطوير مهام وزارة الصناعة الجزائرية .
- العمل على دعم أعمال مجلس الخوصصة في ما يخص معالجة المشاريع المطروحة .
- مساعدة المالكين الجدد للمؤسسات المخوصصة على تحقيق عملية التسيير الحسن لاستثماراتهم من خلال تكوين الإطارات والتكفل بالمصالح التقنية المستحدثة.
- دعم وتغطية تكاليف عمليات إعادة التأهيل الصناعي[3].

([1]) مرسوم تنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 03 ماي 2005، **يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 32، الصادرة في 04/ماي 2005.

([2]) مرسوم تنفيذي رقم 240/06 المؤرخ في 04 جويلية 2006، **يحدد كيفيات سير حساب التخصيص الخاص 302/124 بعنوانالصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 4545، الصادرة في 09 جويلية 2006.

([3]) سليم بوهديل،**آثار برنامج التمويل الأوروبي على إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري**،مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص نقود وتمويل ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2004، ص 101.

ثانيا: عمليات تدخل البرنامج

يهدف البرنامج إلى تحضير الظروف التقنية التي تساهم في خوصصة المؤسسات العمومية ويولي الاهتمام بشروط نجاحها بعد عملية الخوصصة ، ولتحقيق ذلك فإن المجموعة الأوروبية تقدم لميزانية البرنامج 38مليون اورو أي ما يعادل 2.8 مليار دينار جزائري.

وتشرفعلى موارد البرنامج اللجنة الوطنية التنافسية الصناعية من خلال صندوق خاص

يعمل على مساعدة المؤسسات الصناعية العامة والخاصة في تمويل العمليات التالية[1]:

- القيام بدراسة اقتصادية حول واقع ومستقبل المؤسسة.
- وضع استراتيجية شاملة لتنمية المؤسسة ودعم قدراتها التنافسية.
- اقتناء آلات وتجهيزات حديثة تهدف إلى تطوير أداء المؤسسات الصناعية.

ويساهم البرنامج في تمويل هذه العمليات حسب النسب التالية:

- 70% من نفقات الدراسات التشخيصية بالمؤسسة.
- 15% من نفقات الاستثمارات المادية المنجزة في إطار إعادة التأهيل للمؤسسة.
- 10% من نفقات الاستثمارات المادية المنجزة لإعادةالتأهيل الممولة بقروض بنكية .
- 05 % من نفقات الاستثمارات غير المادية المنجزة لإعادة التأهيل على اختلاف أساليب التمويل.

الفرع الثاني: برنامج تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية

في ظل المتغيرات الجديدة وازدياد حدة المنافسة حتمية برنامج التأهيل التي يمر بها الاقتصاد الوطني صار لزما أن تتطور البيئة المصرفية لتتواكب مع المستجدات وتساهم في تحقيق تأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية ودعم تنافسيتها أمام المؤسسات الأجنبية.

أولا: مبررات تأهيل النظام المصرفي الجزائري

قبل التطرق إلى دور البرنامج الماليةالأوروبية في تأهيل النظام المصرفي نجدأولامبررات هذا التأهيلبحيث يوجد العديد من هذه المبررات نذكر أهمها فيما يلي[2]:

- الترتيب الجيد للبنوك العمومية الجزائرية حيث يحتل بنك الجزائر الخارجي BEA المرتبة 50 عربيا والمرتبة650 عالميا والقرض الشعبي الجزائري CPA المرتبة 52 عربيا و 709 عالميا والبنك الوطني الجزائري BNA المرتبة 63 عربيا و 866 عالميا، حسب ترتيب اتحاد المصارف العربية لـ 1000 بنك من البنوك الكبرى في العالم بالاعتماد على مؤشرات مختلفة.
- الضغوط الخارجية الداعية الإصلاح القطاع المصرفي الجزائري وخوصصته.
- التطورات الدولية الحديثة في القطاع المصرفي كمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية حيث وضعت معيار كفاءة لرأس المال حده الأدنى 8% سنة 1988 لمعالجة مخاطر الائتمان وفي سنة 1998، إضافة مخاطر السوق لتجدد في جوان 2004 الوثيقة النهائية الاتفاقية بازل II التي أضيف فيها إليها مخاطر التشغيل.

ثانيا: دور الاتحاد الأوروبي في تأهيل النظام المصرفي الجزائري

([1])**نفس المرجع** ، ص 104.

([2]) سليمان ناصر،**تأهيل المؤسسات المصرفية العمومية بالجزائر (الأسلوب والمبررات)** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدول العربية ،جامعة الشلف ،2006، ص 18.

نظرا للمبررات السابقة ترى اللجنة الأوروبية بالجزائر ضرورة إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية التي يسيطر عليها القطاع العمومي والذي مازال يعاني من الاقتصاد الموجه، لذلك يضطلع برنامج ميدا لتمويل برنامج (AMSFA) لدعم عصرنه القطاع المالي الجزائري، والذي تمكن من تأسيس نظم للمراقبة الداخلية حسب اتفاقية بازل II لدى ثلاث بنوك عمومية وهي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وعموما فإن برنامج (AMSFA) الذي بدأ فعليا سنة 2002 ويمتد إلى أربع سنوات يهدف إلى ما يلي:[1]

- تمكين الهيئات المكلفة بالتنظيم من الحكم والقرار الرشيد.
- تقديم وسائل حديثة متطورة لمؤسسات القطاع المصرفي.
- تشجيع الشراكة الأوروبية على مستوى البنوك وشركات التأمين.
- تحرير القطاع المالي وتقوية الإشراف والتنظيم الرشيد.
- بناء قدرات البنوك التجارية والأدوات المالية بهدف زيادة إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا الأدوات المدارة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار .

المطلب الثالث: انعكاسات البرنامج المالية على القطاعات غير الاقتصادية

إضافة إلى التعاون الاقتصادي والمالي يعد كل من الجانب السياسي والأمني والجانب الثقافي والاجتماعي ضروريا في ظل التعاون الإقليمي أو الثقافي للشراكة الأورو متوسطية لتحقيق الاستقرار والتنمية بدول الحوض المتوسط.

الفرع الأول: الاهتمامات السياسية والأمنية

في ظل التعاون الإقليمي للشراكة الأورو متوسطية يعتبر خلق منطقة تنعم بالسلام والاستقرار هدفا مشتركا يسعى كل طرف لتحقيقه بكل الوسائل التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار ودعم العمليات التي تضمن الاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط .

كما تدعم البرامج المشروعات الثنائية للشراكة إعلان حقوق الإنسان والمجتمع المدني من جهة والتعاون بشأن قضايا العدل، الحرية والأمن من جهة ثانية وكان اهتمام ميدا بهذه البرامج والمشروعات كما يلي : [2]

- تدريب أعضاء المجتمع المدني والعمل على تمويل المشاريع الخاصة لهم.
- الاهتمام بقضايا العدل ،الحرية والأمن.
- تعزيز مراقبة الحدود بهدف محاربة الجرة غير الشرعية.
- إصلاح الجهاز القضائي والأمني بدعم وتحديث الشرطة .
- **الفرع الثاني: الاهتمامات الاجتماعية والثقافية**

يتضمن الفصل الاجتماعي والثقافي في ظل التعاون الإقليمي التقريب ما بين الشعوب وتعزيز التفاهم فيما بينهم بالاعتماد على مجموعة من الأهداف المتمثلة في الشؤون الداخلية، الحوار بين الثقافات والحضارات التراث الثقافي والمساواة بين الجنسيين وكان الدعم الأوروبي للبرنامج كما يلي :[3]

- الدعم عبر الصناديق الاجتماعية للتنمية .
- تأسيس برامج التعاون الثنائي في قطاع الصحة بمعظم الشركاء المتوسطين لتحسين الرعاية الصحية وإدارة الخدمات الصحية .

([1]) **مركز يوروميدا للمعلومات** ، عن الموقع الالكتروني:www .Enromed.info .Eu/Sit , تاريخ الزيارة : 22-04-2012.

([2]) **مذكرات إعلامية اورو متوسطية**،عن الموقع الالكتروني : www.delegy.ec europa.eu، تاريخ الزيارة:2012/04/24.

([3]) **نفس المرجع.**

- تدعيم أجهزة الإعلام عبر برنامج (MED- MEDIA) لتحقيق مساهمة التفاعل بين أجهزة الإعلام في التفاهم الثقافي .
- نظرا لأهمية مسألة الهجرة في العلاقات الأوروبية المتوسطية يدعم الاتحاد الأوروبي برنامج (MED- Migration)، ويهدف بالخصوص إلى تحسين ظروف المهاجرين الشرعيين في دول الاتحاد.

الفرع الثالث: التعليم كنموذج للاهتمامات غير الاقتصادية

تعمل الجزائر كغيرها من الدول المتوسطية على إعادة بناء ومراجعة عملية إصلاح نظام التعليم والتعليم العالي ورسم استراتيجية تهدف إلى وضع التعليم في الدول المتوسطية في الصدارة دوليا من خلال تعزيز أسس الاعتماد وضمان الجودة ومراكز التميز المتعلقة بنظام التعليم وذلك بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي تمثل في مجموعة من البرامج كانت كما يلي: [1]

- برنامج نافذة التعاون الخارجي المعروف باسم " ابراسموس- ماندوس" ، وسيلة فعالة فتحت الباب أمام العشرات الطلبة والأساتذة للذهاب إلى أوروبا والاحتكاك بالأوساط الأكاديمية في مختلف الجامعات الأوروبية ،حيث استفادت ثلاث جامعات جزائرية من 200 منحة أكاديمية للطلبة والأساتذة في كل من قسنطينة ، عنابة وبجاية لمدة ثلاث سنوات.
- برنامج تومبيس "الذي تأسس سنة 1990 وتم تجديده ثلاث مرات والذي يعرف بالبرنامج الأوروبي للتعاون من أجل التعليم العالي والذي بدأ في وسط وشرق أوروبا والذي قرر الاتحاد الأوروبي سنة 2002 الوصول بهذا البرنامج إلى الدول المتوسطية بدعم من برنامج ميدا، حيث يهدف هذا البرنامج على مبدأ مساهمة مؤسسات التعليم العالي بتطوير الموارد البشرية والمهارات الوظيفية وتطوير التدريب المؤدي إلى التأهيل لدعم التنافس في القطاعات الصناعية في سياق الإصلاحات الاقتصادية.
- أما برنامج تومبيس في الجزائر الذي يموله الاتحاد الأوروبي بـ 30 مليونأورو والذي يمتد حتى سنة 2013، ويرتكز على محورين أساسين يتمثل أولهما في إصلاح التعليم العالي من خلال تبني نظام LMD ويسعى النظام الثاني لتحسين نوعية التكوين الذي تقدمه الجامعات الجزائرية يرتفع مستوى التعليم إعداد الطلبة لسوق العمل، ولقد سبق للجزائر أن استفادت من برنامج " تومبيس 03 وتومبيس 04 "حيث كان برنامج الشراكة أساسا يهتم بانفتاح الجامعة على الاقتصاد.
- استفادت الجزائر في إطار برنامج تومبيس في الفترة (2005 – 2008) تأهيل 200 أستاذ جامعي على مرحلتين من خلال محور الانترنت لتطوير التعليم عن بعد في الجزائر وتمثلت المرحلة الأولى من البرنامج بمساعدة الجزائر في الحصول على الوسائل التقنية والتربوية اللازمة المتصلة بنظام والتأهيل عن بعد.
- التعاون بين الجامعات والمخابر والمؤسسات العلمية ومؤسسات البحث التابعة لكل من فرنسا والجزائر سنة 2008 في إطار البعثات والدعوات والتربصات واللقاءات والملتقيات والندوات.

المبحث الثالث: تقييم واقع وأفاق الجوانب المالية للشراكة الأورو جزائريةعلى الاقتصاد الجزائري

إن الجزائر تسعى جاهدة للانضمام إلى الاقتصاد العالمي من بابه الواسع، وذلك بتسهيل عمل المستثمرين والشركاء والأجانب، وذلك من خلال توفير مناخ جذاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة ولعل تحسين الأوضاع الأمنية وإصلاح المنظومات التشريعية والمصرفية في الجزائر قد ساهم بشكل

(1) بسمة كراشة ، **دعم ومرافقة الجامعات الجزائرية** ، عن الموقع الالكتروني:www.elmouwatin- dz ،تاريخ الزيارة : 2012/04/28.

كبير في هذا المسعى، وبقيام الجزائر باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتطبيقها لبرامج التأهيل ترتب عنها العديد من النتائج والانعكاسات.

المطلب الأول: تقييم أثار الجوانب المالية للشراكة الأورو جزائرية على القطاعات الاقتصادية

يعد التعاون المالي الركيزة الأساسية لدعم وانجاز مختلف النشاطات والمشاريع التي تدخل في إطار الشراكة الأورو جزائرية ، لذلك ركزنا على ما أحدثته هذه البرامج المالية على القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا القطاع الصناعي والخوصصة بالإضافة إلى القطاع المصرفي .

الفرع الأول: نتائج برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد كان لبرنامج المالية المدرجة ضمن اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية عدة نتائج على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر أهمها في ما يلي : [1]

- تحسين قدرات 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من القطاع الخاص لتتأقلم مع التغيرات الجديدة للاقتصاد الجزائري.
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تمويلها من طرف الوكالات الوطنية الموجودة لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) التي تفتح مجالا للشباب قصد خلق مشاريع استثمارية مصغرة.[2]
- انضمام 716 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لبرنامج التأهيل من أصل 2150 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي بنسبة 33% من مؤسسات القطاع الصناعي سنة 2005.
- ثم تأهيل 5.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خصص لها مبلغ 40 مليون اورو سنة 2008.
- ارتفاع نسيج نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 3.20% سنة 2010، حيث أعلن وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بالعاصمة عن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قد بلغ 618.515 مؤسسة سنة 2010، مسجلا ارتفاعا بـ 28.000 وحدة مقارنة بسنة 2009 ، و35.000 سنة 2011.
- اختفاء حوالي 11000 مؤسسة في كل سنتين أو ثلاث هذا ما أكده رئيس المجلس الوطني السيد زعيم بن سامي مع بداية سنة 2011 [3].
- إنشاء 200.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في آفاق سنة 2014 حسب تصريح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصطفى بن بادة.

الفرع الثاني: نتائج برنامج إعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة والقطاع المصرفي

إن من أهم نتائج انعكاسات برنامج ميدا على إعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة وعلى القطاع المصرفي ما يلي:

- تأهيل المؤسسات التي لم يطلها الإفلاس والعمل على حصولها على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية ISO وحثها على تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
- خوصصة القطاعات الأقل كفاءة بما في ذلك القطاع المصرفي وتحديثه وإدخال أساليب جديدة عليه تتفق مع المعايير المعمول بها عالميا حيث خصص له مبلغ 23 مليون اورو .
- الشراكة مع المؤسسات الأوروبية والاستفادة من خبراتها في مختلف الجوانب مثل المؤسسة الألمانية للمنتجات الاستهلاكية (HENKEL) ومنتجات الصيانة(ENAD) ومع فرنسا شركة صيدال .

([1])**برنامج إعادة تأهيل 20 ألف مؤسسة** ، عن الموقع الالكتروني:. Net. Www.Rms Alegria تاريخ الزيارة ، 24/ 04/ 2012.

([2]) مرسوم تنفيذي رقم 296/96 مؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، يتضمن **إنشاء وكالة وطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي**، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ، العدد 52، الصادر في 1996.

([3])**معلومات حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،عن الموقع الالكتروني :.www.anahare online.com، تاريخ الزيارة: 24-04-2012 .

- إغلاق السوق بمنتجات الشريك الأوروبي على حساب المنتوج الوطني مما يؤدي إلى نقص تنافسيتها.
- غلق بعض المؤسسات العمومية في حالة خلاف بين الشريكين (الجزائر والاتحاد الأوروبي) فيفسر حسب وجهة نظر الطرف الأقوى أي لصالح الاتحاد الأوربي مما ينتج عنه غلق المؤسسات وتسريح العمال، كما أن الخزينة العمومية لا تستطيع تحصيل ضرائب على الأرباح لأن رأس مال الشركات التي ستقام بالجزائر سيبقى أوربا بنسبة 95% وذلك لضعف رأس المال للشركات الجزائرية .
- جلب الإطارات والعمال الأوربيين على حساب اليد العاملة الجزائرية .
- خوصصة المؤسسات الصناعية حيث تتجه 1112 مؤسسة نحو الخوصصة .
- تطوير النظام المصرفي وذلك بتنويع الخدمات المقدمة والخروج من دائرة التخصص في تقديم خدمة معينة أو الاقتصار على مجال معين،وبالتالي يجعلها تتجه نحو البنوك الشاملة.

المطلب الثاني : آثار الجوانب المالية للشراكة على القطاعات غير الاقتصادية في الجزائر

إضافة إلى النتائج وآثار الجوانب المالية على القطاعات الاقتصادية في إطار الشراكة الاورو الجزائرية التي مست الجزائر ظهرت نتائج أخرى للقطاعات غير الاقتصادية تجسدت في التعاون المالي في مجال التعليم والتدريب ،والتعاون العلمي والتكنولوجي، البيئية، القضاء والأمن الإعلام والاتصالات .

الفرع الأول :قطاع الإدارة والتعليم

بهدف تحديث الإدارة لمواجهة التغيرات والتحولات الاقتصادية التي مرت بها ،تم تدعيم الإصلاحات الإدارية بمبلغ 25 مليون اورو في إطار الشراكة الأورو جزائرية ،وتستفيد منه وزارة المالية بكل هياكلها بالإضافة إلى وزارة النقل والتجارة والفلاحة.

كما دعم قطاع العدالة بمبلغ 15 ملين اورو تضمن دعم السلطات القضائية ،مساعدة المدارس ومعهد التدريب المختصة وتزويد القطاع بأجهزة تكنولوجيا المعلومات الذي نفذ سنة 2011 .

أما بالنسبة لقطاع التعليم فقد مول بـ 17 مليون اورو يهدف إلى تحسين جودة النظام التعليم في الجزائر من خلال دعم تدريب العاملين في مجالي التعليم والإدارة [1] .

الفرع الثاني :القطاع الاجتماعي والإعلام والأمن المواصلات

منح الاتحاد الأوروبي للقطاع الاجتماعي مبلغ 98.28 مليون اورو ،حيث تم توجيه 5 مليون اورو لتدعيم الجمعيات الجزائرية للتنمية ، وتحصل قطاع السكن على مبلغ 13.28 مليون أورو كمساعدة لتمويل وسائل الإنتاج الخاصة ببناء السكن الاجتماعي .

كما منح الاتحاد الأوربي لقطاع الإعلام والأمن والمواصلات مبلغ 30.2 مليون اورو منها 05 مليون اورو لدعم وسائل الإعلام والصحافة بهدف تدعيم الإعلام الخاص والمستقبل وتخصيص 8.2 مليون اورو لقطاع الأمن موجهة للمديرية العامة للأمن الوطني قصد تكوين الجزائريين وتكوين مخابر الشرطة العملية لتسهيل أداء هذا القطاع .

وقدمت 17 مليون اورو على مستوى المواصلات والخدمات البريدية ، حيث عرف القطاع تطور ملحوظ مؤخرا وذلك بعد تطور التكنولوجيا الحديثة . [2].

المطلب الثالث: أثار الجوانب المالية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

([1])**ميدالدعم الإصلاح التعليمي والقضائي في الجزائر**،عن الموقع الالكتروني :/www.delegy.ec.eroupa /ar ،تاريخ الزيارة :12-04 - 2012.

([2]) إبراهيم بوريان وآخرون، **التعاون المالي و التجاري الأوروبي الجزائري في إطار الشراكة** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الأورو اقتصاديات الدول العربية - فرص وتحديات - ،جامعة الاغواط، 2005 ، ص 17.

تمثل الاستثمارات الأجنبية الجزء الأكبر من الدفقات المالية الأجنبية والعنصر البارز في التنمية الاقتصادية للعديد من الدول ، لذلك تسعى الجزائر من خلال الجوانب الماليةلاتفاق الشراكة الأورو جزائرية وذلك بالتعاون مع البنك الأوروبي للاستثمار والمساعدات المالية لبرنامج ميدا لتنفيذ إصلاحات اقتصادية تساهم في جذب ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر .

الفرع الأول : برنامج ميدا والاستثمارات المباشرة

بالرغم من التسهيلات والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجنبي بعد جهود الجزائر لتهيئة المناخ الملائم لترقية الاستثمارات الأجنبية خاصة في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلا أنه تبقى ضرورة مواجهة العراقيل التي تواجه بيئة الاستثمار الأجنبي عملية أساسية للاستفادة من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث نجد أن الجزائر منطقة غير مستقطبة لرؤوس الأموال بمقارنة مع تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك راجع للعراقيل التي تواجه هذه البيئة والتي نذكر منها:

- القرارات الذاتية والتي خلفتها أنماط تسيير الاقتصاد المركزي والتي تقف كعائق أمام المستثمر الأجنبي .
- طول مدة الحصول على الترخيص المسبق للنشاطات الاقتصادية.
- اللاتوافق الزمني بين صياغة القوانين إقرار المراسيم التنفيذية وعملية تطبيقها ميدانيا.
- مازالت الحوافز والإعفاءات الضريبية التي يمنحها القانون للمستثمر بعيدة عن الممارسة الفعلية لها.

بالإضافة إلى العراقيل الإدارية والتي نذكر منها :[1]

- البيروقراطية والتعقيدات الإدارية في الإجراءات وانجاز المعاملات.
- انضمام أنظمة معلومات ملائمة.

بالإضافة إلى الظروف السياسية المحيطة بالجزائر مثل ما هو حاصل ألان في ليبيا ومالي والوضعية الأمنية داخل الجلاد رغم ما شهدته من تحسين إلا أنها تبقى مصدر خطر أمام المستثمر الأجنبي .

الفرع الثاني: السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية

تتركز عملية نجاح استراتيجية الشراكة الأورو جزائرية على مجموعة من الإجراءات يجب اتخاذها لمواجهة تحديات منطقة التبادل الحر وتحسين القدرة التنافسية وللاقتصاد الوطني وتمكينه من الاندماج في الاقتصاد العالمي وهي كالتالي : [2]

- العمل على توفير الاستقرار السياسي والأمني والذي يعد عاملا مهما في عملية الشراكة .
- محاربة الفساد الإداري بجميع أشكاله .
- تحرير القواعد التنظيمية المطبقة على الاستثمارالأجنبي المباشر وقطاع الخدمات .
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف الوسائل وتحديد سياسات تتعلق به ووضعها ضمن المهام الرئيسية للحكومة.
- تشجيع الشراكة مع المؤسسات الأوروبية وعملية الاستفادة من الخبرات في المجالات البشرية والتسويقية.
- تعزيز المنافسة في النظام المصرفي واستخدام أنظمة متطورة في أسواق المال والأوراق المالية.

---

(1) شهرزاد زغيب ، **الاستثمار الأجنبي المباشر واقع وآفاق** ،مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 08 ، 2005 ، ص 82.

(2) **نفس المرجع** ، ص 87.

- تقليص الدين الخارجي لتجنب تعقيد التصحيح الاقتصادي الكلي عند تحرير التجارة، لكسب ثقة المتعاملين لتجذب المستثمرين.
- إصلاح القطاع العام وتوسيع الخوصصة ، وتفعيل خوصصة المؤسسات الأقل كفاءة بما فيها البنوك.
- العمل على تهيئة الظروف الملائمة لتنمية الصادرات خارج المحروقات.

الفرع الثالث: التوجهات المستقبلية للبرامج المالية الأوروبية في الاقتصاد الوطني

من خلال الزيارة التي قامت بها رئيسة وفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر لورا بايزا كشفت عن أنها ستجري خلال شهر جانفي 2013 مباحثات استشرافية وذلك تزامننا مع زيارة الوفد الأوروبي لمناقشة الرغبة التي عبرت عنها الجزائر لمشاركتها في السياسة الأوروبية الجوارية، وذلك قصد توطيد العلاقات أكثر فأكثر.

كما أكدت أن الاتحاد الأوروبي يعتبر اكبر ممول للجزائر من حيث التعاون في مجال التنمية ، حيث عرفت عمليات الدعم المالي ارتفاعا ملحوظا ويتوقع رصد غلاف مالي من الاتحاد الأوروبي قدره 392 مليون أورو في الفترة ما بين (2007- 2013) ، إذ تتعلق المحاورالأولية للعمل خلال هذه الفترة بالنمو الاقتصادي والشغل وتعزيز الخدمات العمومية القاعدية والتنمية المستدامة والثقافة.

وبالنسبة للفترة (2012- 2013) فيقم تحديد البرامج المتعلقة بدعم الصيد البحري وتربية المائيات وكذا سياسة البيئة التي خصص لها غلافا ماليا قدر بـ 64 مليون أورو ، كما سجلت من جهة أخرى تحسين التعاون بين الطرفين على المستوى الثقافي من خلال إطلاق العديد من المبادرات قصد تعزيز الحوار بين الثقافات.

وفي مجال التعاون الجامعي أعلنت رئيسة الوفد على أنه تم تخصيص أموال إضافية لبرامج " ابراسموس – ماندوس ، وتوميس من أجل دعم عصرنة وتدويل التعليم العالي ، كما أوضحت انه تجري حاليا مفاوضات للتعجيل في إبرام عقد التعاون العلمي والتكنولوجي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي .[1].

([1])**رئيسة وفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر في ندوة بالمدرسة الوطنية للصحافة**، عن الموقع الإلكتروني: www.elbilad.net، تاريخ الزيارة:13-04-2012.

خلاصة الفصل الثالث:

تناولنا من خلال هذا الفصل دراسة انعكاسات الجانب التمويلي الأوروبي في إطار الشراكة خاصة برنامج ميدا باعتباره أهم مصادر التمويل في الجانب المالي على الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته المتمثلة في المؤسسات الصغيرة ، المتوسطة السياسية والأمنية الاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى التعليم ، وذلك لكسب الاقتصاد الوطني إمكانيات تمكنه من مواجهة المنافسة العالمية وخاصة الأوروبية ، كما حاولنا أيضا تقييم هذا البرنامج من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر كونه يمثل الجزء الأكبر من التدفقات المالية الأجنبية والعنصر البارز في التنمية الاقتصادية للعديد من الدول.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تتضمن الخاتمة العامة الخلاصة العامة، نتائج البحث، نتائج اختبار صحة الفرضيات، التوصيات المقترحة وآفاق البحث، ويمكن إبراز ذلك على النحو التالي:

الخلاصة العامة:

لقد عرف النظام الاقتصادي العالمي خصوصا في العقد الأخير منه، عدة تحولات لعل أهمها كان توسع نطاق التحرر الاقتصادي وهيمنة الفكر الليبرالي على العلاقات الاقتصادية الدولية وتعميق ظاهرة العولمة الاقتصادية، وهو ما أدى إلى التوجه المتزايد نحو التكتل بين الدول بغرض تعزيز المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المكونة لهذه التكتلات الاقتصادية ومن ابرز هذه النماذج التكاملية نجد لاتحاد الأوروبي الراغب في توسيع مناطق نفوذه ومنافسة القوى الاقتصادية الأخرى منها الولايات المتحدة الأمريكية وذلكمن خلال طرحه لمشاريع التعاون والشراكة سوى مع التكتلات أو مع دول بصورة ثنائية وبغية إقامة ترتيب إقليمي خاص به في منطقة المتوسط.

كما تعد الدول المتوسطية خصوصا منها دول شمال إفريقيا منها الجزائر ذات أهمية كبرى لموقعها الاستراتيجي، هذا ما دفع بها إلى عقد اتفاقية تعاون مع الاتحاد الأوروبي عرفت هذه الاتفاقية باتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.

ومنذ أن قررت الجزائر التحول من اقتصاد السوق أصبح من الضروري لها التكيف مع هذه التحولات من آجال الاندماج في الاقتصاد العالمي، وفي هذا الإطار قررت الحكومة جملة من الإصلاحات بدأت بوضع العديد منالمخطط حيث عرفت هذه الفترة بالتخطيط المركزي ثم توجهت بالاقتصاد الوطني من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، فتتبعت إجراءات تمهيدية تمثلت في توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية مرفقة ببرنامج مالية لذلك.

حيث أننا حاولنا من خلال هذا العمل الإلمام بمختلف المعاني والمفاهيم والمضامين النظرية هذه الجوانب والبرامج المالية، وذلك في محاولة لتحديد الكيفية التي تطلع لها هذه البرامج لتوفير التمويل اللازم لتأهيل الاقتصاد الجزائري، ليتبين أن هذه البرامج تقوم بتوجيه تمويلها الكامل قطاعات الاقتصاد الجزائري.

الاهتمام أكثر بالقطاعات التي تمتلك فيها الجزائر مزايا تنافسية الجزائر مزايا تنافسية على رأسها القطاعات التي تمتلك فيها الجزائر مزايا .

نتائج البحث:

من خلال هذا البحث أمكننا الوصول إلى جملة من النتائج والتي سنحاول عرضها كما يلي:

- من أن تماشيا الجزائر مع التطورات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصادي العالمي ، قامت بجملة من الإصلاحات بدأت بالتخطيط المركزي وصولا في الأخير للمخطط الخماسي العالي للتنمية **(2004-2014)**وهذا ونتيجة لعدم كفاية ونجاعة الإصلاحات السابقة .
- رغم ما اتبعته الجزائر من إصلاحاتإلاأنها كانت غير كافية ن هذا ما أدى بها للجوء للهيئات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي ، وذلك من أجل إخراج الاقتصاد الجزائري من سلسلة الأزمات التي تعرض لها.
- توقيع الجزائر رسميا في 22أفريل2002 اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، حيث دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر2005والتي جاءت بعد اتفاقية التعاون التي أبرمتها الجزائر مع المجموعة الأوروبية سنة 1976.

- تقديم الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية للدول الشريكة له في إطار تنفيذ الأهداف المسطرة في اتفاقية الشراكة، ويعتبر برنامج ميدا من أهم البرامج المالية التي رافقت مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية والذي يهدف إلى دعم عملية التحويل الاقتصادي والاجتماعي للدول المستفيدة ، كما أن القروض المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار تعد عاملا هاما للاتحاد الأوروبي فهي اتفاقية تساعده على تحقيق أهدافه الاقتصادية.
- عمل الاتحاد الأوروبي تغيير سياسته من اتفاقية التعاون إلى شراكة لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي كسب نفوذ أكبر، لذلك عمد على إقامة شراكة أورو متوسطية من خلال مؤتمر برشلونة سنة 1995 وذلك بهدف إقامة منطقة تبادل حر مع الدول المتوسطة.
- عملت الجزائر على تطوير والنهوض بالمؤسسة الاقتصادية وذلك من اجل تعزيز قدرتها التنافسية، وذلك من خلال الاستفادة من البرامج المالية الأوروبية المواجهة لها خاصة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطية والتي استفادت هذه الأخيرة من بلغ مالي في إطار الشراكة قدر بـ **57** مليون أورو، كما استفادت أيضا مبالغ مالية أخرى منها 38 مليون أورو ومن اجل إعادة الهيكلة الصناعية ، إضافة إلى 23 مليون أورو خصص لتأهيل وتحديث المؤسسات المصرفية.
- لم تقتصر المساعدات المالية المقدمة للجزائر على القطاعات الاقتصادية فقط بل مست كذلك القطاعات الغير اقتصادية، وكانت في العديد من المجالات منها:الصحة، التعليم، القضاء، الشؤون الحكومية كالدفاع والأمن.
- يعد الاستثمار الأجنبي من أهمالأساليب التي تعمل على جلب التدفقات المالية الأجنبية الناتجة أساسا عن الشراكة، كما أن الجزائر تعمل جاهدة لإزالةالعوائق التي تعيق الاستثمار الأجنبي فيها.

نتائج اختبار صحة الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة سنحاول اختيار فرضيات البحث التي عرضها ضمن المقدمة العامة كما يلي:

- **الفرضية الأولى:**"وضعية الاقتصاد الجزائري السابقة لا تسمح له بمواجهة الانفتاح الاقتصادي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية ، لذلك عمدت الجزائر على إتباع مجموعة من الإصلاحات"، هذه الفرضية صحيحة لان الجزائر بعد الاستقلال مباشرة اتبعت عدة إصلاحات كالتخطيط المركزي وإصلاحات أخرى ذاتية، بالإضافةإلى تطبيقها لبرامج التعديل والتثبيت الهيكلي، كما قامت ببرامج الإصلاح والانتعاش الاقتصادي وهذامن أجل التكيف مع الاقتصاد العالمي وإنجاح اتفاقية الشراكة التي بتوقيعها مع الاتحاد الأوروبي.
- **الفرضية الثانية:**"يعتبر الجانب المالي من المحاور الأساسية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية"، هذه الفرضية صحيحة وذلك لما جاءت به البرامج المالية للشراكة من مساعدات مالية تعمل على دعم وتمويل مختلف القطاعات في الجزائر التي سمحت ها بالتسيير نحو تحقيق تنمية في الاقتصاد.
- **الفرضية الثالثة:**"التعاون المالي في إطار الشراكة الأورو جزائرية كان في مستوى تطلعات الجزائر"،إن الفرضية خاطئة لكون أن التعاون الأقل الدول استفادة من المبالغ والمساعدات المالية التي جاءت في إطار برامج التعاون المالي للشراكة الأورو متوسطية مقارنة بباقي الدول المتوسطية، كما أن الهدف الرئيسي للشريك الأوروبي من وراء هذه الشراكة هو استنزاف ثروات الاقتصاد الوطني بما يخدم الاتجاه الأوروبي.

التوصيات المقترحة:

إن التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي بما فيه الاقتصاد الوطني على السلطات الجزائرية بذل المزيد من الجهود لمواكبة هذه التحولات التي يشهدها العالم لهذا نقترح مجموعة من التوصيات والاقتراحات نبرز أهمها فيما يلي:

- تكوين تحالفات مغاربية كإنشاء اتحاد مغاربي من اجل زيادة تدعيم مواقف هذه الدول أمام قرارات الاتحاد الأوروبي وزيادة قوتها وقدرتها التفاوضية.

- يجب على السلطات الوطنية أن تعمل تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تعرف تخلف كبير في جميع القطاعات خاصة منها المنظومة المصرفية إضافة إلى برامج الخوصصة وكذلك إصلاح النظام الضريبي وتحديثه مع المستجدات الحالية وتكييف النظام الجمركي بما يخدم الاقتصاد الوطني.
- العمل على خلق مناخ مشجع للاستثمار سوي المحلي أو الأجنبي ، وهذا من اجل القضاء أو التقليل على من العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين ، إضافة إلى إعطاء أهمية أكثر بالعنصر البشري والرافع من كفاءته لاعتباره العنصر الرئيسي لإحداث تنمية مستدامة.
- الاهتمام أكثر بالقطاعات التي تمللك فيها الجزائر مزايا تنافسية على رأسها القطاع الزراعي والسياحي.

أفاق البحث:

قمنا من خلال هذه الدراسة بتحليل الجوانب المالية المرافقة للشراكة الأورو متوسطية الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، ولكن هناك عدة جوانب وزوايا يمكن دراستها في هذا المجال والتي تشكل مواضيع هامة لأبحاث أخرى ونذكر من بينها النقاط التالية:

- دراسة تقيميه لبرامج التأهيل المدعمة من طرف الاتحاد الأوروبي للدول المغاربية .
- أثر البرامج المالية لاتفاقية الشركة الأورو وجزائرية على تمويل القطاعات الغير اقتصادية -حالة قطاع التعليم العالي -.

تم بحمد الله.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا:المراجع بالغة العربية

- **الكتب:**

1- إبراهيم محمد الفار،اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية ، ط05، الأردن 2001.

2- أحمد السيد النجار وآخرون، التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الأردن ، 2004.

3- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991

4- إكرام عبد الرحيم ،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، عربية للطباعة والنشر، مصر، 2002.

5- بلعزوز بن علي ،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2004.

6- بن دعيدة عبد الله،التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية،مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط في الجزائر،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،1991.

7- بهلول محمد بلقاسم حسن، سياسة التخطيط والتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999،

8- جمالالدينلعويسات،العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر 2000

9- رعد الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، دار رضا للنشر، سوريا ، 2001.

10- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، لبنان ، 1998.

11- سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة، العربية للطباعة للنشر ، مصر ، 1999.

12- سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية الواقع والآفاق ، مركز الدراسات الوحدة العربية الإمارات ، 1999.

13- سمير صارم ،اوروبا والعرب من الحوار الى الشراكة ،دار الفكر للنشر ،سوريا ،2000.

14- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية مصر،2001.

15- صالح صالحي، محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري، مطبوعة بجامعة سطيف ، 1986.

16- عادل محمود الرشيد ،إدارة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2006.

17- عبد السلام أبو قحف ،اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني ،الأردن، 2001.

18- عبد اللطيف بن اشنهو،التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962- 1980)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر
19- على الحاج ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، 2005.

20- فتح الله ولعلو ،المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية ، دار توبال للنشر ، المغرب 1997.

21- فريد النجار،التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون ،خيارات القرن الحادي والعشرين ، ايتراك للنشر والتوزيع ، مصر ، 1999.

22- محمد بلقاسم بهلول ، الجزائر بين الأزمة السياسة ، تشريح وضعية الجزائر ، دار حلب لنشر ، سوريا ، 1993.
23- محمد مدحت عزمي ، الواردات والصادرات والتعريفية الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة، مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية ، مصر،2002.

24- محمود حميدات ، مدخل للتحليل الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1996.
25- مدني بن شهرة ، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية في الجزائر، دار هومة ، الجزائر ، 2008.
26- مصطفى محمد عبد الله وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة ، بحوث الندوة الفكرية الدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية ط02، لبنان، 2005.
27- ناصر دادي ، منتاوي محمد ، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ، دار المحمدية ، الجزائر 2003.
28- الهادي خالدي ،المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر ، دار هومة ، الجزائر ، 1996.

- الرسائل الجامعية :

1- إبراهيم بوريان وآخرون، التعاون المالي و التجاري الأوروبي الجزائري في إطار الشراكة مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الأورو، اقتصاديات الدول العربية - فرص وتحديات - ،جامعة الاغواط، 2005.

1- أحلام سوداني،التسيير الفعال للمديونية الخارجية في إطار الشراكة الأورو متوسطية –حالة الجزائر-،مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قالمة ،2006.
2- امزلينساليم ، الشراكة الاوروميتوسيطيةوأثرها على الاقتصاد الجزائري،مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص نقود وتمويل ، كلية العلوم الاقتصادية ،وعلوم التسيير جامعة قالمة 2007 .
2- بالرقي التيجاني ،المؤسسة العمومية بين إمكانيات البقاء واحتمالات الخوصصة (حالة الجزائر) مداخلة ضمن الملتقى الدّولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأورو مغاربي ، جامعة سطيف 2004.

3- بغداش عبد الكريم ،انعكاسات القانون الأورو متوسطي على الشركات العربية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين ، تفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة ، سطيف ، 2004.

4- بن حبيب عبد الرزاق وحولف رحيمة ،الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية ،مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة البليدة ، 2002.
3- بن عزوز محمد ، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها وآفاقها، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2001.
4- بوشارب أحمد، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطقة التبادل الحر الأورو متوسطي، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص إدارةأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، 2008.
5- بوعزيز ناصر ، الشراكة الأورو متوسطية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة عنابة ، 2006.

5- تشام فاروق ،أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار – حالة الجزائر- مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة سطيف، 2004.

6- حاكمي بوحفص ،الإصلاحات الاقتصادية نتائج وانعكاسات -دراسة حالة الجزائر-، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية ، جامعة سطيف ، 1993.
6- رقايقية فاطمة الزهراء،الشراكة الاورو متوسطية(رهانات ،حصيلة وآفاق) ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة عنابة ، 2006.
7- زياد مراد ، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق ، حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة الجزائر ،2006.
8- سلامة وفاء،تأثير الشراكة الأورو متوسطة على التنمية في الجزائر، مذكرة ماجستيرغير منشورة ، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة عنابة ، 2006

7- سلوى محمد مرسي ،الشراكة الأوروبية العربية مالها وما عليها وسبل تفعيلها ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الاورو متوسطية جامعة سطيف ، 2004.

9- سليم بوهديل ،آثار برنامج التمويل الأوروبي على إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري،مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص نقود وتمويل ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة ، 2004.

8- سليمان ناصر، تأهيل المؤسسات المصرفية العمومية بالجزائر (الأسلوب والمبررات) ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدول العربية ،جامعة الشلف ،2006.
9- سوامس رضوان ، بقلول الهادي،الاتحاد الاقتصادي لتجربة الشراكة العربية الأوروبية في ظل النظام العلمي الجديد، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروبية ، جامعة سطيف ، 2004.
10- صالح مفتاح،تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق ،مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسات التسويقية ، جامعة بشار ، 2000.

10- عبيد كمال ، الشراكة الاورو جزائرية الواقع و التحديات، مذكرة ماجستير غير منشورة،تخصص اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة شلف 2006.

11- عراب رزيقة ،محتوى الشراكة الأورو جزائرية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة سطيف ، 2006.

11- عمورة جمال ،دراسة تحليلية وتقييميه للاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر ، 2006.

12- فلة عشور، آثار برامج الإصلاح لمالي للصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر (1994-2002) ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص نقود وتمويل ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2005.

13- فوزية خلوط، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص نقود وتمويل ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ، 2006.

12- قدى عبد المجيد ، الجزائر ومسار برشلونة -الفرص والتحديات - ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربيكآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ،جامعة سطيف ، 2004.

13- قوريش نصيرة ،آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، 2006.

14- محمد بوهزة ، كمال دمدوم ،تحليل الجوانب المالية لاتفاقية التعاون والشراكة الأورو متوسطية ، مداخلة ضمن من الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين تفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة سطيف ، 2004.

- المداخلات والمحاضرات و الندوات:

15- منصور محمد الشريف،أسباب اللجوء إلى برنامج التصحيح الهيكلي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي وآثاره على قطاعي التعليم و الصحة ، المركز الجامعي جامعة سكيكدة ، 2000.

14- نجاة مسمش، فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر (1986-2004) ، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود وتمويل ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2005.

16- نوري منير، اثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة شلف ، 2006.

17- هارون طاهر، عادل بلجبل ، المساعدات المالية في إطار برنامج ميدا Iوميدا II ،مدخلة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة سطيف ، 2006.

18- الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ،المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبات اساسية لإرساء قواعد الشراكة الاورو متوسطية ، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة سطيف 2004.

15-ياسين جبار ، الشراكة الاوروجزائرية واقع وآفاقاشارة لحالة الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص تخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007.

- المجلات والجرائد:

- المجلات:

1- بغداد كربالي، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة بسكرة ، العدد 08، 2005.
2- دربال عبد القادر ، زايدي بلقاسم ، آفاق الشراكة الأورو جزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، العدد 2002،01.

3- زرمان كريم ،التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي(2001-2009)،مجلة كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ،العدد2004،07.
4- شهرزادزغيب،الاستثمارالأجنبيالمباشرواقعوآفاق،مجلةالعلومالإنسانية،جامعةبسكرة، العدد 08 2005 .

5- صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي ،مجلة الدراسات الاقتصادية ، مركز البصيرة ، الجزائر ، العدد 01، 1999.

6- عبدالرحمانتومي،الاستثمارالاجنبيالمباشرفيمنطقةالتبادلالحرالاورومتوسطية،مجلةدراساتاقتصادية،دار الخلدونيةللنشروالتوزيع،الجزائر،العدد10. 2008.

- الجرائد:

1- فتيحة مباركي ،الجزائر والشراكة الأجنبية، جريدة اليوم، الجزائر ، العدد 1449،الصادرة في 14-03-2009.

- المراسيم والقوانين:

- المراسيم:

1- مرسوم تنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةوتحديد قانونه الأساسي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 74، الصادرة في 13 نوفمبر 2002.

2- مرسوم رئاسي رقم 134//04 المؤرخ في 19 افريل 2004 ، يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية الجمهورية العدد 27، الصادرة في 28 أفريل 2004.
3- مرسوم تنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 03 ماي 2005، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 32، الصادرة في 04/ماي 2005.

4- مرسوم تنفيذي رقم 240/06 المؤرخ في 04 جويلية 2006، يحدد كيفيات سير حساب التخصيص الخاص 302/124 بعنوانالصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 4545، الصادرة في 09 جويلية 2006.
5- مرسوم تنفيذي رقم 296/96 مؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، يتضمن إنشاء وكالة وطنية لدعم تشغيل الشباب.
6- وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر في 1996.

- القوانين:

1- القانونرقم89-12المؤرخ في 05 جويلية 1989، المتعلق بتحرير الأسعار ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،الصادرة في سنة 1989.
2- القانون رقم 10/90 المؤرخفي1990/04/14 ،المتعلق بالنقد والقرض،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 16،الصادرة في 18-04-1990.
3- القانون رقم 88 /01 المؤرخ في 12 جانفي 1988، المتعلق باستقلالية المؤسسات،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة في 1988.

- المعاجم:

1- منجد الطلاب ، المشرق ، بيروت ، 1974.

ثانيا: المرجع باللغة الأجنبية:

- **les vragesou:**

1- Ahmed benbitour, l'algerie au troisième millénaire de fis et potenuaités ,édition, marinoor, Alger,1998 .
2- Ahmed dahmani, l'algerie a l'épreuve économie politique de reforme, casbah, 1999.
3- Hocin Ben saad, l'ajustement structurel, op eu, Alger , 1999.

- **les rapports:**

1- commission européenne 2001 , rapports annuel du programme , meda pour l'année 2000 , présenté par la commission au conseil et au parlement européenne , Bruxelles ,2000.

- **les dictionnaires:**

1- Petit Larousse illusti é,maison d'débitions Larousse ,paris , 1999.

ثالثا المواقع الالكترونية :

1- بسمة كراشة ، دعم ومرافقة الجامعات الجزائرية ، عن الموقع الالكتروني: www.elmouwatin-dz .

2- حفيظ صواليلي، معلومات حول قروض البنك الأوربي للاستثمار في الجزائر ،عن موقع الالكتروني: www.Alkhabar.com.

3- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال الإنعاش الاقتصادي،عن الموقع الالكتروني: www.univ-biskra.dz .

4- زيان أحمد، المخطط الخماسي (2010-2014)،عن الموقع الالكتروني: .http://taougrite.yoo7.com

5- لخضر عزي وآخرون، وجهة نظر آثار برامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي الجزائر مثالا دراسة اقتصادية واجتماعية ، عن الموقع الالكتروني: www.iraqcp.org.

6- محمد قويدري، تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية،عن الموقع الالكتروني:www.startime.com .

7- محمد يعقوبي ، لخضر عزي،الشراكة الاورو متوسطية وآثارها على المؤسسة ، الاقتصادية بحث مقدم في كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة المسيلة ، 2005، عن الموقع الالكتروني: www.Uliminin sania.net.

8- معلومات حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،عن الموقع الالكتروني :.online.com www.anahare.

9- برنامج إعادة تأهيل 20 ألف مؤسسة ، عن الموقع الالكتروني: .Net Www.Rms Alegria

10- ميدا لدعم الإصلاح التعليمي والقضائي في الجزائر ،عن الموقع الالكتروني : www.delegy.ec.eroupa /ar/ .

11- رئيسة وفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر في ندوة بالمدرسة الوطنية للصحافة،عن الموقع الإلكتروني: www.elbilad.net .

12- البرنامج التكميلي لدعم برنامج الانتعاش في الجزائر،عن الموقع الالكتروني: www.djazairess.com .

13- معلومات عن الشراكة الأورو جزائرية ،عن الموقع الالكتروني : http: univoque 39 moletoollelo .com.

14- تصريح عبد المجيد مناصرة، جريدة المساء، العدد 970، 2002،عن الموقع الالكتروني: www.elmosso.com .

15- تصريح رئيس الفدرالية العمل لجريدة الشعب، العدد 1250، 2002، عن الموقع الالكتروني: www.elchool.com .

16- معلومات عن الموقع الالكتروني:www.deljor.cec.eu.int.

17- منطقة التجارة الأوروبية المتوسطية نحو سوق مشتركة، عن الموقع الالكتروني:

1. www. ghorfa. net /arabic/meda01an.

18- معلومات عن الموقع الالكتروني:www.Delmar.Es.Europa.Eu .

19- وكالة الأنباء الجزائرية،الاتحاد الأوروبي يمنح 106 ملايين أورو في إطار برنامج ميدا ، عن الموقع الالكتروني:www.semide.dz/fr/htme.

20- تمويلات البنك الأوربي للاستثمار في الجزائر ،عن الموقع الالكتروني:– www. Sawt alahrar.net.

21- مركز يورو ميدا للمعلومات ، عن الموقع الالكتروني:Eu/Sit .Enromed.info www.

22- مذكرات إعلامية اورو متوسطية ،عن الموقع الالكتروني : www.delegy.ec europa.eu.

الملخص

في ظل التغيرات والتحديات الراهنة التي يعرفها الاقتصاد العالمي لجأت الجزائر إلى إقامة اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في افريل 2002 ، من اجل مواجهة المنافسة والاندماج في الاقتصاد العالمي، هذا ما تطلب منها القيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق ، ولقد تعددت المحاور التي طرحتها الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لتشمل مجالات مختلفة اقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية ويعتبر الجانب المالي المحور الأساسي لاتفاقية الشركة الأورو جزائرية لما يوفره من مساعدات مالية لدعم وتمويل المشاريع التنموية .

الكلمات المفتاحية:

الشراكة الأورو جزائرية ، الاقتصاد الجزائري ، الجانب المالي للشراكة .

Résumé

Au court des changements et chalenges connus dans l'économie mondiale l'Algérie a pointé une convention avec l'uni Européen en Avril 2002, pour faire face à la compétition et l'incorporation dans l'économie mondiale, et cela lui exiger de faire un ensemble d'améliorations économiques. Cette convention entre l'Algérie et l'uni Européen a mis en point plusieurs axes, y compris les différents domaines économiques, sociaux, et culturels, ici l'aspect financier est considéré comme étant un facteur principal pour la convention Euro-Algérienne, ce qui fourni des appoints financières afin de renforcer les projets de développements.

Mots Clés :

La convention Euro-Algérienne, L'économie algérienne, L'aspect financier de la convention.